

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

از جمله کتب خطی و چاپی موجود در این کتابخانه

کتابخانه	مجلس	شورای	اسلامی
کتابخانه	مجلس	شورای	اسلامی
کتابخانه	مجلس	شورای	اسلامی
کتابخانه	مجلس	شورای	اسلامی

کتابخانه

کتابخانه

کتابخانه

کتابخانه

کتابخانه

۳۳۵

۹۸۵۰-ن

۲۴۸۹

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتابخانه حائیه شرح سیه	
مؤلف	علامه آیت الله العظمی بن علی الفارسی
موضوع	شماره قفسه ۱۵۶۲
شماره ثبت کتاب	۸۶۲۸۸

بازدید شد
۵۳۸۱

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

خطی - فهرست شده
۱۵۶۲

و من زبانت اده بر من زبانت
تغیبت من کجاست

عالمی که در بند و طلب نوری
دانش من بدین ازان سوزان
کای بکار نوری که نوری
خداست که در من نورانی

آیا شود و چه در من نورانی
نار در من نورانی
ارو چه در من نورانی
بناهای نورانی که در من نورانی

نار من در من نورانی
نار من در من نورانی
نار من در من نورانی
نار من در من نورانی



خطی - فهرست
۶۶



تصانيف



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله ورويت عن مقدته ورويت عن كماله **قوله** اعلم ان من ادب المصنفين من يشروا
في اول كتابهم الى اجزاءها لئلا يكون الشرح فيها على بصيرة فقد كانت بالاحسن ورويت
عن مقدته عن ورويت عن كماله سميته يكون فيه ايضا اجزاء الى الكتاب ما ذكره الشرح
من ان الرسا له مرتبة ليس بيان مرجع الضمير بل حصل الكلام فان خرج ما تقدم من كلامه
من اللفظ فيرجع الى اللفظ لا يربط له تاويل الكتاب في الظرف فكل ما فصل المعنى كونه بضمها فضمة
منه يستلزم ان يكون لا يقال غير ان استعمال الشيء على نفسه لا يكون استعمالا
لنحو اللفظ وانه من جهة استعمال اللفظ لا جزاءه فان كل ما لم يفسر كل واحد منها
لا يقال ضمير قوله يرجع الى المحذور لان اسوة من الضمير المذكورة يرجع الى الشرح وادله
ان شرح قد ذكره من قوله ورويت عن مقدته ورويت عن كماله ليس كلام الشرح
بل من كلام المتن لا نقول ورويت عن مقدته ورويت عن كماله الشرح غير ان
يكون الضمير اجزاء الى الشرح واما ذكره في قوله ورويت عن مقدته ورويت عن كماله
يعلمه جرحا في المتن فلا وجه للشك فيه فمهم **قوله** والشراب ان لفظ قدش في حقه
انما فصل المعنى في كماله كانت من علم انه لم يعلم شرابا في اول التفصيل فتش
العمل ان قيل لم حكمه بزيادة الاول دون الثاني مع ان المكون يتحقق اجيب عن
الاول الثاني في الثاني ورويت عن كماله الاول والثاني كونه في الاول وفي

في الثاني والثالث ان الاول مقام الاجمال والثاني مقام التفصيل **قوله** ان
الوجه المذكور باسرا لا يدل على القطع بزيادة كماله على كماله والشراب على كماله
يقال لو كان كماله في رتبة الوجب على المحذور فيقول واما المقالات فاولها في القود
والثانية في القضايا واما الثانية في القضايا لم يقل كذا الكتاب بل قال واما المقالات فتش
المقالة الاولى في القودات بعد تمام مباحث المقالة الاولى قال المقالة الثانية
من غير عطف ومحملة انه لو كان في رتبة الوجب ان يقال فاولها من غير عطف
ولا بد ايضا من العطف في الثانية والثالثة من غير ذكر المقالة قال **قوله** في
المقدمة فمهم في المقادير في بيان اية تصور المكية في بيان اية
اليعقول الضيق في اية في بيان موضوعه ليعقل التصديق بموضوعه في
اذا قيل ابواب لغوي في كذا معناه انه لا يبحث فيه الا عن تارة ولا يبحث في تارة
وذلك لان المقصود من ابواب الفصل تارة اجزاء الكتاب فكيف يصح قوله
اما المقدمة فمهم في المقادير في بيان اية تصور المكية في بيان اية
مباحث التصور على مباحث الضيق قلت لما كان منظم مباحث المقدمة في
هذه الامور قال اما المقدمة فمهم في المقادير في بيان اية تصور المكية في بيان اية
لان بيان الحاجة الى الشيء انما يتحقق بعد بطلان كماله لان بيان الحاجة
الى بيان الماهية قد تم في البيهات ولم يذكر لفظ البيهات في الماهية في



قيل لا ينبغي ان يفتقر الى بيان كونه في الحقيقة قبل بيان كونه
 عبارة عما يثبت ان الشخص في شيء تحت جوارح الى المنطق فالبين مقدر في الحكم قبل
 كلامه ان المقدر في بيان اتمية المنطق وبيان قدارته لتيسار وفي بيان موضوع العلم
قوله قد يطلق المفرد في شئ الى جواب عن ارض مني على المقدمت بعد ان اذا
 قيل ابواب الفلاني في كذا معناه انه لا يفتح فيه الا عن هذا ولا يفتح فيه الا في
 و هو ان قولك فليها في المفردات لا يصح ان يفتح فيها عن المركبات ايضا المعنى
 لا يقال الا كان منظم لمباحث متعلقات بالمفردات فليها بالمفردات ثانيا لقول
 الفلان ذلك انما يصح اذا كان منظم لمباحث مقصود بالذات في غير ليس مقصودا
 بالذات في ذلك فليها كما ذكرناه في المقدمه وما نحن فيه ليس كذلك فان مباحث
 المركبات ايضا مقصود بالذات في المقالة الاولى فثابت **قوله** اعني الواحد فتمت
 الفصل الثاني في الجبرج بقوله اعني الواحد فتمت ما علم ان يقال بها ليس علم من الواحد في
قوله وسياتي في مباحث الفاظ وانما قال على مباحث الفاظ ولم يقل في هذا
 مفردا في ليس مركب كما يقال هذا مفردا في ليس مضافا لانه يقال كذا كذا
 لتوهم ان المفرد في مقابل مطلق المركبات بل بالجزئية ولا يدل خبره على معناه
قوله والدليل على ذلك استسار الى تعريفه الدالة على ان المراد منها اللفظ
 المشترك هو هذا المعنى لا غير من غير ما قيل كونه و هي من اسرار من رددوا في ذكر

المفرد في مقابلة القضية لا يدل على ان المراد بالمفرد هو المعنى لا غير فان الجملة علم
 قيل ان ذكر المفرد في مقابلة القضية يدل على ان المراد من المفرد ليس القضية لكن
 لما كان هذا المعنى مجازيا لا دل في الاطلاق الحقيقة والمفرد الا غير اقرب لمعاني
 الحقيقة ايد علم بان في مقابلة الجملة لا ينبغي ان يفتح فيها عن المركبات لانه كان المراد
 ليس من جملة جبرج الا ان في غير مباحثه فيل حروجه لا يفتح فيها عن المفردات بل
 وانما في غير موصول لان الموصول البعيد هو الهيئات المحسوس الموصول القريب من المركبات
 منها **قوله** اراد بها المركبات ثانيا هذا جواب عن من قد رددوا ان كان
 المقالة الثانية في المركبات ثانيا هذا لان لا يفتح فيها الا عن تلك المقالة وقد يفتح فيها
 في المقالة الاولى على المركبات في هي المقدمات **قوله** عما ذكرنا من ان المفرد في
 مقابلة الجملة يعني ما علم ان المراد بالمفرد هو المعنى لا غير ان المركبات كذا يقال
 هو المركب لا ثم فان ما عداه من المركبات لا يصح ان يكون ثانيا له لانه ما عداه
 داخل في المفردات بهذا المعنى **قوله** هذه اشكال في كلام الشيخ ايضا كما لا شك في
 كلام المتن حيث المقالة الثانية في القضية كما لا شك في الاشكال في كلام الشيخ حيث
 قال او عن المركبات وهو المقالة الثانية او يقال كما لا شك في الاشكال في المفردات ثانيا
 في المتن عما وجهنا له في الاشكال في المركبات لانه في شرح عما ذكرنا من ان يقال
 ما عداه من المركبات هو المفردات هو كذا في المتن ايضا فكيف يصح التوجه

اثنا في اننا نقول ذكرنا في روح ههنا من ان المقدمة في كذا المقالة الاولى كذا
 هو كلام لمصنف حقيقة فانه ذكر في اول مباحث المقدمة اما المقدمة في ههنا كذا
 الاول في كذا وفي اول مباحث المفردات المقالة الاولى في المفردات في اول
 مباحث القضايا المقالة الثانية في القضايا وكذا في اول مباحث المفردات
 ذاك **قوله** لدن يا يجب ان قيل ان قوله وعن المركبات متاخر في الشرح قوله
 لان يا يجب فلم قدم قيل فما قدم فمما به وبين سابقا او ر عليه وفيما وقع
 ولا يجوز ان يقال قوله وعن المركبات ليس ابتداء كلام بل من تمامه القول المذكور
 فانه يقول ان الاشكال يترفع عن المفردات الواقعة في الشرح فانه في متاخر المركبات
 فقال قوله وعن المركبات ما لا يخفى فلهذا لا يحل ان لا يخل في المفردات
 في المتن لا يحل في المفردات الواقعة في الشرح **قال** الشرح واما ان كانت في مواد
 الاقيسة لا يقال القضايا مواد الاقيسة فيكون البحث عنها في شأخ المواد به ايضا لعدم
 تخصيص البحث عن المواد بالانما لا نقول البحث عن المواد هو ان بين ان ما
 كل قياس اي شئ هو وان كل قياس من شئ قول تركب في كذا ان البحث
 القضايا ليس من هذه الحيثية وان كانت هي مواد الاقيسة فمما **قوله**
 قيل عيلان يا يجب ان يعلم في المنطق قال بعض النافضين هذا السؤال انما يتوجه على
 تقدير ان يكون قوله في المنطق متعلقا بقوله ان يعلم واما اذا اجل متعلقا بقوله فلا

قوله لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا ان قيل الملائم ان يقال لان ما هو خارج
 فلا يجب ان يعلم فيه قطعا ان يقال ان يكون لا قيما المنقفي او قيما المنقفي على تقدير ان يعلم
 منه ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه اما اذا كان قيما المنقفي فان مغاوح ان ما هو
 خارج منه لا يعلم فيه علما على سبيل القطع والوجوب واما اذا كان قيما المنقفي فان مغاوح
 ح ان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه بوجه من الوجوه واما اذا لم يعلم فيه صمد لم يجب ان يعلم فيه
 واقول لكون ان يقال الموجب للوجودية في المنطق للعلم وليس للوجوب في كل شئ فيكون
 حتى روي لان لا يعلم فيه لور والاشكال في كذا ليس بضارب للنسبته ذاك لا يقال ان
 قاعدة من يعلم في فن آخر ولم ينجزه لا نقول لست ان تعلم فيه بل ذكر في كتاب كذا
 الفهم فمما به والمراد بالوجوب ههنا الا ان الجدير كما صرح به من سره في شرح قوله
 حيث قال والمراد بالوجوب ههنا ليس للوجوب العقلي بل الوجوب العرفي **قوله** يكون
 الشرح اي فيكون الشرح في المنطق موقفا على الشرح في المقدمة لانه موقفا
 على المقدمة اي على العلم بالمقدمة والعلم بالمقدمة موقوف على الشرح فيكون ذلك
 موقفا على الشرح في المقدمة لدن الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك
 الشئ فيكون ان يكون في المقدمة موقفا على المقدمة اي على العلم بالمقدمة ولو لم
 ذاك يتوقف على الشرح في المقدمة وبهذا يظهر لزوم الدور وان لم يصح به
 ههنا **قوله** فيقول الشرح في المقدمة في قول لو عكس لترتيب المذكور لم يلزم

وهو توقف الشروع في المنطق على الشروع في المنطق واجب غير متبوع استحالة الله لم يجاز
 توقف الشروع في جزء على الشروع في جزء آخر وفيه نظر فاما اذا قلنا الشروع في المنطق
 موقوف على الشروع في المقدمة كان معناه ان الشروع في كل جزء من اجزاء الشروع
 على المقدمة واذا كان المقدمة جزءا من الشروع في ذلك الجزء ايضا موقفا
 على الشروع فيه وهو محال **قال** الشروع في الاول هو مقدمة المقصود في
 الكلام فحصل الكتاب الذي هو اللفاظ المستتمة ليسيان فيكون الجنس وحده
 ان الامور التي يجب معرفتها في الكتاب هي فيكون اجزاء الكتاب هي فيكون
 بالكتاب ان يعلم في المنطق هو ما يتوقف عليه الشروع في اجزاء الكتاب المقدمة
 واما اجزاء الكتاب فيجب علمه في الكتاب معزوات نظيره ما خرج حيث ان اللفاظ واحد
 اجزاء الكتاب المقالة الاولى وعلى هذا القياس يتوقف على الشروع ليس مقدمة
 اي اللفاظ يكون جزءا من الكتاب فلهذا من التاويل في قوله في المقدمة ويكون
 معناه فالمقدمة في بناء هذا القول في المقالات والامثلة **قوله** فان دفع الحمد
 معا واما هذا القوم وتوقف الشروع في المقدمة على الشروع فيها اما الاول
 فانه لم يتفقوا على ان مقدمة العلم علمية عن كتاب ذلك العلم واما الثاني فلان
 منع الصغرى وتقول لست علم ان الشروع في مقدمة المنطق شريع في المنطق كل شريع
 في كتابه **قوله** واما الكبرى فلهذا يجب ان يعلم في كل علم ان الشروع في كل

كتاب في هذا الفن بالكتاب ان يعلم فيه هذه الاشياء بحيث وكل بالكتاب ان يعلم فيه هذه الاشياء
 بحيث يلحق ان يترب عليها فكل كتاب في هذا الفن يلحق ان يترب عليها **قوله**
 وجب ان المقصود من الجامعة قبل ان اريد بالمقصود مقصود الكتاب بطلان المقصود
 من الجامعة هو المادة وحده وان اريد بالمقصود مقصود الفن فليس كل مقصود هو
 الكتاب بل الفن فلا يدفع الاشكال وجب عنه بان لا يزيد بالمقصود مقصود الكتاب
 ولما كانت اجزاء العلوم غير مقصودة من الفن فلها نقصان في مقصود الكتاب
 فلا محذور في خروجها عن المحرر فلا عمل المقدمة ايضا غير مقصود من الفن فلها نقصان في
 مقصود الكتاب فلا محذور في خروجها ايضا عن المحرر فلم تعرف لها ولم يتعرف لها **قوله**
 فالحجاب ان المقدمة وان كانت كذلك لانا ان لها جزءا اخرى يوجب التعرف اليها
 وهو ان يتوقف الشروع في الفتح عليها وما قبل ان المادة اعم من موادها واليسه وموادها
 فلهذا قد وقفم باطل في شئ من عدم القائل في كلامه ان روح فان كلامه ان روح
 لحياته فان ما يجب فيه من المركبات المقصودة بالذات من حيث المادة هو الى حية
 والحيث من اجزاء العلوم ليس شيا من المركبات المقصودة بالذات التي هي التي خرجت
 المادة فافهم **قوله** واما اجزاء العلوم فانما ذكرت بتباين اجزاء العلوم لانه
 مستقلة واحدة غير داخل في قسم الفنون كل لها مناسبتها بالمنطق فانه كان المنطق
 له مناسبتها الى سائر العلوم بحسب ما رجع الى ان احكامها كذا كذا مستقلة مناسبة

انما هي حجة اجزاء كل علم ثمة اجزاء كل علم وانما ذكرت في الخاتمة لنسبة بين سائل
 الخاتمة وبين ثمة ثمة فان سائل الخاتمة متعلق باجزاء ارسية وتلك المشكلة
 يتعلق باجزاء العلوم **قال** ارجع والمراد بالمقدمة هي هنا قبل قد علم من اجل التحريف
 المقدمة فلا حاجة الى تعريفها بما يجب عنه بوجه الاول انه في الاول غير مقصود وانما المقصود
 وانما ان في الخاتمة فائدة زائدة وهي الاشارة بقوله هيرينا الى المقدمة من المقدمة
 وانما كانت قد مررت وجه التوقف على الامور المتكشفة فان وجه التفرع على الدليل
 فيه نوع تقريبي لبيان وجه التوقف ان كل لا شك ان المقدمة اريد بها هيرينا
 مقدمة الكتاب التي هي جزء الكتاب الذي هو اللفاظ فليدبر بها ما يتوقف
 عليه الشروع باللفاظ مقدم بربط معانيها لمقصوده سواء توقف الشروع على اللفاظ
 او لا فنقول مع مقدم ما يتوقف عليه الشروع على لفظ الكلام يتوقف على معانيها
 الشروع فالمقدمة هيرينا تخص من مقدمة الكتاب انما قسمنا الخش لننظر في
 بيان ما هو جزء من هذا الكتاب وههنا الجواب ايضا ينبغي ههنا ان تعريف المقدمة
 وما يفهم مما ذكرنا من المقدمة التي هي جزء الكتاب هي اللفاظ والعبارات المتصلة
 ببيان الامور المذكورة التي هي معانيها ينبغي شكل ظرفية الى المقصود ولا
 ان يقال ايضا قد حقق اطلاق المقدمة على اللفاظ المذكورة من اللفاظ بالتحيز
 وعلى الخاتمة التي يتوقف عليها الشروع بالمقدمة فان وجه اعرض عن مناقها الهابط

وتعرض لمناقها الحقيقة امر بالاشروع من وجه التوقف على كل من الامور المتكشفة
قال ارجع اما على تصور العلم ان قيل ان يقول ما عاينا ما به العلم لدن لمص
 قال بالمقدمة ففي ما به المنطق وبيان الحاجة اليه وبيان موضوعه فلما لمقصود من بيان الحاجة
 لتصور العلم فان ارجع بين وجه التوقف على ما هو المقصود نعم الملائم من ان يقال انما
 قوله واما على بيان الشبهة واما على التصديق بالغاية وبما ذكرنا ينبغي ما قيل لا شك
 ان بيان الحاجة امر والتصديق بالغاية امر آخر فلا وجه لقوله لدن لو يعلم غاية العلم
 والغرض من الخ في بيان وجه التوقف على بيان الحاجة وتوضيح ان يقال ما يتوقف
 عليه الشروع حقيقة هو التصديق بالغاية واما ذكر بيان الحاجة فانما هو لمحصل التصديق
 بالغاية فان نظري يحصل ببيان الحاجة فحصل كلامه انما على بيان الحاجة لمقصود التصديق
 بالغاية فانه لو لم يعلم العلم الخ فاعلم ذلك **قال** ارجع فذلك ان ارجع لفظ القول
 فمراد ان ارجع **قوله** اوجبه بتصديق افضل من العطف حتى يلقوا فيه وجوبه
 مع بل والحق ان مقصوده قد مر مره هو انه انما قال ههنا لدن المقدمة لانه من غير
 وذلك المعنى قد خالفنا فيه قبل في قضية جعلت جزء قياس قبل قضية جعلت جزء حجة
قال ارجع قد استلزم وجه النفس نحو الجهرل المطلق قد يقال من امصادرة
 على لفظ فان التوجه نفس الطلب يكون محصل كلامه ان طلب الجهرل المطلق مشتمل
 طلب الجهرل المطلق ويحقق ان التوجه اعم وجودا من الطلب فان في ذلك العلم

الذي لا يمتنع حتى يتوقف خبر العلم فان قيل لوجه العقل ان الشيء موقوف على العلم لما ذكره
والعلم بالشيء موقوف على الترجمة لزم الدور قلنا لا نعم ان العلم بالشيء موقوف على الترجمة
فانه يحصل دفعه بما يرتبه وحصل منها العلم بالشيء وذلك الشيء لا يكون متوقفا عليه
فان قيل **اشرح** وفيه نظر مدعي قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور ان الشرح
بالمتصور المتصور بوجه ما تستلزم الظاهر الذي وقع في المدعى بتجريد
لتجريد المدعى والفاصل انما ان ريد به المتصور بوجه ما فالملزمة المذكورة في الترتيب
لكن لا يتم التقريب الذي هو التوقف على المتصور بالرسم بدفعه اذا كان
مراد استدلال المتصور بالوجه يكون مدعاه ذلك فسيم التقريب مدعي
على وجه يصل الى المطلوب وهو المتصور بوجه ما هذا نقول من كلام الشرح ان
المقصود ذكر المتصور برسمه في المقدمه فيكون المدعى الذي يستدعي الدليل عليه
فهذا المقام هو التوقف على المتصور برسمه فلا بد من الدليل على المتصور برسمه
فلا بد من الدليل على المدعى بالمتصور برسمه فان ذكر الدليل هنا يدل على المتصور بوجه ما
لا يكون واردا على المدعى ولا قيل الترتيب في المتصور الذي وقع في الدليل حيث قال
فقد انشراح لم يتصور ذلك العلم يتوجب السؤال فان ملخص الكلام هو انه
ان ريد بالمتصور في قوله لم يتصور ان طالب الجهر المطلق المتصور بوجه ما
فالملزمة مسئلة كذا لا يتم التقريب الذي هو المدعى التوقف على المتصور برسمه الا

ان قوله لان قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور ما به عن ذلك فانهم **قوله**
والمراد مفتوح الكلام الى حيث لا يقع امره لانه ليس مفتوح الكلام الى ان
بل في مفتوح الكلام لغير العلم **قوله** واجاب عنه بعضهم قال بعض الفضلاء بتصوره
برسمه يحصل بالكتب وهو القيد ان يكون المطلوب مشورا به فلا بد قبل تصوره الرسمي
ان يكون متصورا بوجه ما وذلك كاف في الشروع ويمكن ان يجاب عنه بان
بان المتصور الرسمي قد يحصل الشرح بلا كتب بان يلقى المتعلم اليه تعريف العلم
ففيحصل له ذلك بتصوره برسمه مع انه لم يكن قبل ذلك معلوما بوجه ما **قوله**
وكذلك غيره مستلزما لذلك الراجح لليقين في اختياره حجاب قبل مقدمه هو انه
كما يستلزم هذا الرسم المتصور المطبق لزم كل واحد من الرسوم الخمسة في هذا
قال اشرح وان ايراد هذا الرسم المتصور برسمه حاصله انه لو ارد ان يتصور
برسمه فالملزمة قد بمنزلة وانما ثبت الملزمة لو كان عدم المتصور برسمه مستلزما لعدم
المتصور بوجه ما وهذه الملزمة ايضا بمنزلة **قال** اشرح وهو ممنوع من صغاه
عدم كونه متصورا بوجه ما على تقدير عدم كونه متصورا بالرسم ممنوع واعلم ان المراد
بالوجه في الترتيب هو شامل للرسم لما يقابل كل وجه بعض الناس والالفاظ المتقو
بالرسم مجرولا مطلقا **قال** اشرح فان قيل ان يقال قال بعض المتخصصين ان
السؤال لو ارد على الوجه الاول واراد على الوجه ايضا لانه ان ريد بالرسم المطلق

فسم كن لا يلزم منه ان لا يفرغ من الرسم فلا يتم التعريف ان اريد من الرسم بخصوص ظاهر
 ان لو لم يكن العلم متصورا بهذا الرسم لم يكن الشئ مع بصيرة وانما يلزم ذلك لو لم يكن
 متصورا برسم ما دونه والجواب عنه ما يجب به عن الاول بان يقال المراد من الرسم
 المطلق ويتم التعريف لانه لا واجب للرسم المطلق ولا يمكن تحصيله الا في ضمن الرسم الخاص
 كدلالة ما هو الواجب عند الرسم المطلق فما وجدنا ولو لم يكن واجبا عند بعض المخصوصات
 بان ذكر الخامس لتحقيق ما هو اعلم منه بعد ذلك في مخرج كونه تحقيقا هو علم منه كونه
ويكن ايضا ان يقال على الجواب عن الاعتراض على الوجه الاول يرد ما ذكر في ان
 التصور الرسمي يقتضي تصور **الامر** على ما عليه ولا يرد ذلك على الوجه
 الجواب عن الاعتراض على الوجه الثاني كما يظهر عند التامل وقد يقال اخذنا الشئ
 الثاني ايضا في هذا الوجه سيددون الوجه الاول فذلك فاولى قوله لا يتم
 ان الشئ مع وجه البصيرة يتوقف على هذا الرسم المخصوص قلنا المراد بالبصيرة
 البصيرة الكاملة التي لا يتحقق الا بالامر **الرسم** وبعبارة اخرى بما يفيد البصيرة الكاملة
 التي لا يتحقق كمالها من غير غاية الكلام في هذا المقام **قوله** وكل مسئلة كذا كانت هي
 من التوقف الاستدلال المحقق في سره المقدمة العقلية الجامعة بقول الخبير
 عما ذكره في ان كل مسئلة من مسائل الخواص لا بد من تلك المعرفة لا المقدمات التي
 جعلت جزء قياس من قوله وكل مسئلة كذا كانت هي لها مدخل في تلك المعرفة

فهي من الخواص تلك المعرفة لا يقدر ان يكون عليه مسئلة مستقلة لا يقدر ان يعلم انما منه
 فاما اذا اوردت وقبل هذه مسئلة لها مدخل في معرفة الاعراب وبناءها وكل مسئلة
 من مسائل الخواص فلا بد من تلك المعرفة لا يحصل منها ان هذه ليست مسئلة من الخواص لعدم كونها
 واجبا عند الخواص بل بان من الخواص قوله وكل مسئلة من مسائل الخواص لا بد من
 في تلك المعرفة من اجل مسئلة لا بد من تلك المعرفة لا بد من تلك المعرفة حال من مسائل الخواص
 فيكون هذه المقدمة بعينها تلك المقدمة التي جعلت جزء القياس فافهم **قوله** ان شئ
 كان طلبه بشئ ان قيل هو في حد وبيان وجه توقف الشئ على بصيرة على كل وجه
 من الامور الثلاثة فالسالم والظاهر ان لا بد من العلم بما عليه غاية العلم لم يكن له بصيرة في طلبه
 قلنا ان البصيرة من عدم كونه طلبه غائبا فاذا كان طلبه علم تحقيق البصيرة المراد
 تميزه عن عدم الادنى من عدم الملزوم **قوله** وذلك لان المقصود الخ لا شك ان في كل
 علم من العلوم المخصوصة المدونة مسائل كثيرة وانما حارت علما خاصا بكمية
 امر واحد يرتبط بعضها ببعض لولاه لمحة علما واحدا ولم يحسن انفرادا كثيرة
 ثم ذلك الامر الواحد كمثل عقده ان يكون موضوعا العلم بان يكون موضوعات
 مسئلة راجعة الى شئ واحد كالعدد والكتاب وان يكون محملا العلم بان يكون
 محملا لها من جهة تحت جامع لها قياسا لموضوع وان يكون غاية العلم
 والاصل الذي لا بد من استباره في حجة الوحدة وهو الموضوع لعل المحركة

صفات مطلوبة لذوات الموضوعات والغاية فارجع فحصل كلامنا ان الحق في العلم
بيان احوال كشيء ومعرفة واحكامها وهي امور كثيرة ولم يصير علما واحدا الا بطله
امر واحد ليرتبط ببعضها بعض فاجتبر في جهة الوحدة الموضوع فقولنا فاذا كان طائفة
من احوال متناهية ان الاحوال والاحكام لا كانت متكررة فاجتبر جهة الوحدة في
جعل الاحوال المتعلقة بشئ واحد او شيئا متماثلة متساوية معتدلة علميا بمراسمتها
متماثلة في حجابها واعلم ان استبعاد مخرج هذا الكلام ان نفس الاحوال المتعلقة
بشئ واحد او شيئا متماثلة علم فليدبر وجه هذا ما ذكرناه ان متساوية العلوم
كلها يكون بالموضوعات كون بالجمولات ايضا **قوله** واما معرفة بان موضوع
العلم اي شئ هو الخ لا يتوقف عليه الشروع المطلق لا على وجه البصيرة فان
ولعبت من المقدمة بل ان المقدمة يتوقف عليه الشروع المطلق او على وجه البصيرة
فالجواب ان المراد من البصيرة اعم من نفس البصيرة او زيادة البصيرة **قوله**
ان لم يتميز هذا الشئ على ما ذكره لانه فاقه ذكره بعد ستم العلم ليس مطلقا فانه
يكتسب ان يعرف العلم بان موضوعه على شئ او اي نوع هو قل ان يعرف بوجه
آخر من الوجوه التي يحصل بها البصيرة وان كان مستلزما للمعرفة بالمرتب فانه **قوله**
وقد تحقق بانقران مقدمة العلم المذكورة ههنا الخ ان قيل ما هو المذكور
من الامور التي تكدت انا ان يكون اجزاء المقدمة او جزئياتها وما يقتضي

وعلى التقديرين لا بد ان لا يحصل الشروع لكل واحد منهما انا على الوجه الاول فطائفة الثاني
فانه لا يحصل حصول الشروع بالبصيرة لواحد منهما بوجه واحد فلا يتوقف على الآخرين ولا يخفى
الشروع بالبصيرة فحقن لكل منهما فاجواب ان المراد بالمقدمة يتوقف عليه الشروع المطلق على
كمال البصيرة وهو لا يتحقق الا بالجمع ما هيئ البصيرة فلا بد من التقديرين شئ وبما قررناه في
الاضا اقول ان اراد بالشروع في تعريف المقدمة الشروع المطلق فيرد ان الامور المذكورة
ما لا يتوقف عليه الشروع المطلق وان اراد بالشروع على وجه البصيرة يرد ان البصيرة لا يكون لها
حدين يحصل لكل واحد من كل بعينه ايضا فاما اذا قلنا ان المراد بالشروع على كمال البصيرة
لا بد ان كمال البصيرة يحصل بغيره فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فان كمال البصيرة يحصل بغيره على كمال
وبغيره مائل **قوله** والاصل ان يحصل مباحث الالفاظ من المقدمة من قبل لما عرفت المقدمة
بما يتوقف عليه الشروع على البصيرة فكيف يحصل مباحث الالفاظ انما يجب بزيادة بصيرة في الشروع
بمطلق الالفاظ والاشغاف **قوله** مرتبة العلم في بين العلوم علم ان العلوم عمتها بمراتبها
ثلاث مراتب على ههنا يكون موضوع علم من موضوعات سائر العلوم وهو يكون موضوع
عسم من موضوع بعض من الخ والادنى وهو يكون موضوعه يحصل من موضوعات الخ
فاخرهم **قوله** هذه لغة ثانية منها الخ فان قيل الظاهر من هذه العبارة ان كل واحد
من هذه الثمانية يتحقق بنفس البصيرة وقد ثبت ان واحدا منها لا يتصور بوجه ما هو عليه
البصيرة بل الظاهر من هذه العبارة ان كل واحد يتحقق بزيادة بصيرة وليس في ان الكامل

بالبصيرة هو

من المقدمة فلان مباحث الالفاظ

واوهم

ان الحاصل اذا كان السقيد بالمرتبعية لا يعيد زيادة بصيرة بل نفس البصيرة ولكن الجواب
 على القول منع وجهين احدهما ان هذه مشارة الى التقدير بمرسده بدنه هو المطلوب الى القول
 الباقي له الى التقدير بوجه ما لا يمازنا فيما لا يمازنا على تعقيب وعرض في ايضا منع وجهين
 احدهما تعقيب ما يمازنا الى الملاءمة بزيادة زياقة متحقق على تقدير التماز في تقدير
 الا ان ذلك المجموع وان كان الغير البصيرة تحقق لكل منهما **قوله** والله ولي ان في البصيرة
 باليعين في تحصيل النفس لا يقال فذلك يصدر عن غير هذه الامور كما كانت كاشفاً لثباتها
 تقول لا داعية لمقدرة الشيء لثباتها لا امور يشترطها هذا التقدير فاضى كونها جامعا
 وبما **قال** الب ربح ولا كان بيان الحاجة الى جواب دخل مقدرة وهو انه لم يذكر الماتية
 وبيان الحاجة في بحثنا اذ قيل عليه لان بيان الحاجة يقتضي ان الى معرفة برسمه كذا كانت
 بيان الموضوع فيساق اليه فانه اذا بين ان موضوع المنطق المعلومات التقديرية او البصيرة
 من الخبيرة المحترمة علم انه علم محتمل فيه من المعلومات **كذلك** في الخبيرة المحترمة حسب زيادة
 خصوصية بين الدلائل فان في بيان الحاجة لا يتوقف عليه الشروع لطلبها وبيان الحاجة
 يثبت بها ما يتوقف في ضمنه التقديرين بزيادة محضه وهي ايضا لا يتوقف عليه
 الشروع لطلبها كخبر بل في الموضوع فانه ايضا لا يتوقف عليه **قوله** في البصيرة
 ولا بعد ان يقال معناه ولما كان بيان الحاجة فيساق الى معرفة برسمه كذا كانت المحذور
 في بحثنا اذ لا يرد كمال الكلام كالحاشية حيث قال في بيان الماتية برسمه فليس ينرم

في الخبيرة المحترمة

تحقق

ذلك الجواز ان يكون رتبته في آخرها في نظرنا الى القول وقد تم بيان الحاجة على بيان
 الماتية لا تبيان لها حيث انها مرسومة وهو يتوقف على التقدير بالوجود الذي يتوقف
 منه بيان الحاجة فنه **قال** ان ربح وعدد البحث بتقسيم العلم كالحاصل ان يقول كمال
 بيان الحاجة يتوقف عليه لا يجب **قوله** في سائر المقدمات الباقية فترقب بيان الحاجة
 عليه لا يجب تقديره على سائر المقدمات الباقية ولكن ان يقال ضمير عليه راجع الى
 ادلى بتقسيمه على تقدير رجوعه الى التقسيم تقول انه عقلة لذكره لا لذكره الذي هو
 التقدير فانهم واما بيان انه العلم برسمه فليس ينرم بيان الحاجة قال بعض افاضل
 يعني ان رسم العلم بغاية يستلزم بيان الحاجة دون غيره وير عليه انه ان يريد بيان الحاجة
 المقدمات التي يثبت بها حاج وهو انظر الى الماتية فانه يظهر ان معرفة برسمه يستلزمها
 وان رتبته تحتها كانت المقدمات وهي ان ناسر كجناحون الى المنطق للعصره يستلزمها
 ايضا فانه تقدير نظري كونه يثبت بالمقدمات المذكورة والتقديرين النظري كالحاصل
 من التقدير **قوله** يمكن الجواب باختيار كل من التقديرين انما القول فانه قد علم بيان
 ماتية المنطق بغاية ان في ترتيب المعلومات لتحصيل المجهول فيقع لها غلط والمنطق تمام
 لها عنه وذلك دليل على احتياج دائما الثاني فانه لم يرد بانها اماتاه ان يكتبه
 بر الماتية اذا لزم بيان الحاجة بغاية اخذ منه دليل احتياج كما ذكرنا وكما
 العلم كونه محتاجا اليه فاعلم ذلك **قوله** وذلك اوردها لمض في بحث وجه اي ايرادها في بحث واحد

مطلق التصور الخ **قيل** تعريف مطلق التصور كقولنا صورة الشيء في العقل لا يدل على المراد بقرينة
 لا يدل تعريفنا لشيء من شئ لم ينطق به ان اليقين ان يرادف الناطق ويكره ان يقال ان
 الشيء فانه معلوم **قال** اليقين ما يرادف العلم قد فرض في اجابته بان المراد منه صفة
 الانطباع والاطلاق على اللفظ هو المعنى فلا وجه لغيره يطلق على ما يرادف العلم ووجهه بان العالم
 محذوف وتعيينه يرادف العلم وتعيينه يرادف راجع الى لفظ التصور اى يطين لفظه
 على معنى يرادف لفظ التصور بسبب ان المعنى لفظ العلم كمنه من غير ان يعلم
 المرجوع كل من غير يرى لفظه الى شئ فافهم **قوله** فان قلت مطلق التصور الخ قال عرض
 الله تعالى على من سأل ان الكتاب هو الذي استباح تعريف العلم ثم تعينه في العادة **قوله**
 بتعريف العلم ولما استباح بتعريف العلم فالتعريف فالتعريف في تعريف مرادف وكل من
 يشيئ للمذكورين جواب عن كل واحد من السائلين المذكورين فالتعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف
 من السائلين فان الاستباح بتعريف العلم بتعريفه انما هو العدة في بيان الحاجة دون التعريف
 وتعريف مرادف ايضا فليس على ان التعريف هو العدة فانه لا تعرض لتعريفه لتعريفه انما هو العدة
 ايضا علم بتعريفه وتعرض لتعريف مرادف علم ان التعريف غير مقصود به انما هو العدة
 انما ايضا اجواب عن كل واحد من السائلين ان التعريف مطلق التصور فالتعريف على المراد
 في عبارة من سأل مع فان التعريف هو كون التصور المطلق مرادفا للعلم لا كون
 تعريف العلم بذاته كقولنا وهو في قوة قولنا او بتعريفه ان التصور مطلق مرادف العلم

بناء على ان تعريف العلم بذاته كقولنا وهو في قوة قولنا او بتعريفه ان التصور مطلق مرادف العلم
 يكون تعريفه الغرض تعريف مرادف فانه يعرف مطلق التصور فلا يحصل الشيء المراد فالتعريف
 ما فيه المستحبات والذي يدور في ظلي هو ان التعريف من المذكورين جواب عن السؤال
 الاول على طريق منع القول بقوله مطلق التصور الخ فان رده الى الجواب عن الاعتراض الثاني
 وذلك ظاهر وغير محتاج الى الكتاب مستأخرا فالتعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف
 واحد ومحملة ان لم يقدّم بتعريفه على التعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف
 تعريف مرادف هو تعريف الحقيقة وكل من السائلين جواب على تقدير فالتعريف فالتعريف
 ان يكون العلم معلوما بوجه ما هو كاف في تعينه فالتعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف
 جواب على تقدير معلومته بالتعريف المذكور فالتعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف
 مستأخرا غير محتاج اليه فالتعريف مطلق التصور على هذه العقيدة على المراد فالتعريف فالتعريف
 فان قلت تعميم العلم الى التصور فقط الخ هذا اعتراض ما ذكره اليه من ان تعريف
 مطلق التصور دون التصور فقط مالم يشبه على كون التصور المطلق مرادفا للعلم على كل حال
 بيل قوله فالتعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف
 التصديق فذلك معلوم من المعارف المتروكة وتبرؤ منها لسؤال من هو انما هو
 بين اثنين لا يدل على تكرر فالتعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف فالتعريف
 لا يلزم منه مرادف الشيء للجوان فلا يصح ما ذكره من سره من انه قد علم كون التصور مرادفا

ثبت ان في الصورتين ادراكك له شبهة متخض اما ان الحكم في صورتها شبهة غير متخض فثبت
 قوله لا يحصل التصديق بالمحصل الحكم ثبت ذلك اي لكن لا يحصل التصديق في الصورة
 التامين فيها شبهة لا يحصل الحكم وعما التوجيه لا قبل فها جارة الى هذه التعمير المتصور
قوله فله يكون انفعالا اي كما لا يكون لا بدراك فله على تفسيره القول لا يكون
 انفعالا على تفسيره الثاني ايضا ويمكن ان يقال معناه انه كما لا يكون الدراك انفعالا
 على تفسيره الثاني لا يكون فله ايضا والاول اظهر ليقع المقام **قوله** ان ترع هذا
 على راي لانام اي كونه التصديق مركبا مع قطع النظر عن عقيدة الحكم وانفعاله شبيه
 على ذلك قوله واما على راي الحكم فالتصديق هو الحكم فقط **قوله** انما هو مستند
 كل منهما يعني انما كان كل منهما مستند في نفس الامر عن طريق خاص فالحاصل ان
 العلم اليقيني مبدئيا ذلك التمييز فلا بد ان يكون انقسم على وجه يكون كل من
 الخارجين مستند في نفس الامر عن طريق خاص وقد يقال معناه ان تقسيم العلم اليقيني
 انما هو ببيان طريق خاص لكل منهما وتبيان كل منهما بطريق خاص فيحصل عند التمييز
 كما تميز كل منهما بذلك في نفس الامر ويعد ثم هذا وجه قوله فله دخل مقصود الفتح
قوله اما ان يكون ادراكا لغير ذلك قيل يصح ان يقسم انما هو ادراك غير
 ذلك واجب بان القسم ليس بادراك بل هو ادراك فله يصح عليه **قوله**
 الحق ان القسم ادراك والحجابه ان المراد بالخير الباني **قوله** واذ ادراك

الحكم فله حصوله على غير علم الدراكات فله حقيقة والله فله حصوله **قوله** بل يلزم انه اذا
 يلزم اذا كان الحكم ادراكا وبديها اما اذا كان فعلا او نظريا فله يلزم على ذلك التصديق
 ان يكون مجموع مقصودات او شذوذ التصديقكم او تصور الوقوع او القدر وقوع تصديق
 بل يلزم كون تصور الحكم او تصور الوقوع او القدر وقوع تصديق **قوله** فان قلت قد صح
 المصنوع اي ليس لم ندم ارتقا وعدد المقصودات في فوكك اليك ان كاتب مقتضى
 تقسيمه الى مقصود كون الحكم خارجا عن كلاً من هاتين المقصودتين عدم بطلان قد عني به الله تعالى
 كيف وقد صرح لمصنوع بان المجموع المركب **قوله** وذلك بطلان اي عدم كون التصديق
 تسانس العلم بطل **قوله** ذلك اذا كان الحكم ادراكا واما اذا كان الحكم فعلا فلهما
 ان لا يكون التصديق تسانس العلم وقد صرح لمصنوع بطلان يقال لما هو المستند
 الى التركيب المقصود في ادراكات شذوذ **قوله** الحكم الذي هو في افعال النفس لم يكن الادراك
 امرات ما لهذا الحكم قسم العلم اي الادراكات الى ما يتجه حكمه الى ما يتجه حكمه وجعل مجزعا
 والمحقق تصديقنا العلم عند تقسيمه الى قسمين تصديقين وكلاهما تميز كان في حصول
 والتصديق مركب من قسمين الثاني والدخلة والحق طريق آخر يصل اليه ولو لم يكن
قوله وايضا يصح على تصور الحكم عيب الخ لو كان القسم انما عبارة عن تصور
 المقارن الحكم فله ذلك اما ان عبارة عن تصور المحرور في فله يلزم ذلك بل يلزم
 ذلك التصديق كون المجموع المركب في تصورات شذوذ والحكم تصديقاً وكذا المركب

استندوا حكم فانهم **قال** استندوا بسبب العدول او رد الدعوى على التفتيم ثم استندوا بحججهم
 العدول ان التفتيم فانه ان قيل لما كان حاصل الدعوى اثبات التفتيم فانه لا ي
 لغز فقال بسبب العدول ورود الدعوى على التفتيم المستند و هو انه من جهة حججهم
 لانه انما يريد بالتفتيم كذا انما يريد بالتفتيم كذا انما يريد بالتفتيم كذا انما يريد بالتفتيم كذا
 بان ايت والدول بالنظر الى نفس التفتيم واما الفاء واثباته في نفسه فليس هو المستند
 عتبارا بقصوره بالتفتيم فلهذا لم يصح لفتاوه من جهة لفتا والدول فليس قيل
 انما بقصوره على التفتيم طبعا و حقا فانه لم يستوال الذي يتعلق بالتفتيم فلهذا عر
 بان في كلامهم التفتيم و لفتا والدول انما يظهر من نفس التفتيم على ذكره المكون
 او قل في المقصود قد مر **قوله** قسم حتى ما يكون من جهة واحدة و قيل من جهة واحدة في قوله
 حتى من جهة واحدة من جهة واحدة نفعي **قوله** الذي يراجع التفتيم فان القضاء
 الحقيقة لها فروع من جهة واحدة و لا تكون حتى من جهة واحدة القضاء فوله حتى من جهة واحدة
 غير هذه الفروع فانه لما لم يمتنع من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 فيه اجماع بدعيه الله سبحانه و تعالى و التفتيم عتبارا لاجل المقصود التفتيم عتبارا لاجل
 فلو قيل لا يمكن ان لا يتحقق المقصود و الا اذا قيل لا يكون من جهة واحدة حتى من جهة واحدة
 المقصود التفتيم عتبارا لاجل فان التفتيم عتبارا لاجل انما يتحقق انما يتحقق و كذا استمر
 فاعلم ذلك **قوله** واما اذا اراد بالتفتيم ما هو من جهة واحدة فانه لا يمكن ان لا يتحقق المقصود

تفتيمه على وجه لا مام قلت العلم ان يكون ادراكا لدور اربع حتى عتبارا ان الحكم على وجه
 التفتيم فلهذا يكون التفتيم عتبارا ادراكا لدور اربع فلهذا يكون التفتيم عتبارا انما يتحقق
 و الجواب عنه ان معنى كلامه انما اذا اردت التفتيم عتبارا و هو يكون التفتيم عتبارا لاجل
 و كذا م قلت كذا فاما المقصود في مقام التفتيم عتبارا و هو يكون التفتيم عتبارا لاجل
 غير كون الحكم فلهذا ادراكا لغيره و عليه كون ادراك ان التفتيم واثباته واثباته فلهذا
 ما اذ جاء و هو عليه ايضا ما مر في الاول من جهة التفتيم التفتيم و الجواب ان ذكر
قوله فلهذا يصح على ما ذهب المحققون قطعا كانه في قوله قطعا انما في قوله قطعا انما في قوله قطعا
 استندوا الى ان لا يمكن تطبيقه على ذلك فلهذا ذهب الى انما على وجهي **قوله** و بر عتبارا لاجل
 حاصل التفتيم لفتا على ذكره بر عتبارا لاجل التفتيم فلهذا ذهب الى انما على وجهي
 و قيل ان يكون متغيرا على قوله بان ذلك فانه ايضا يدل على عدم التطبيق على وجهي
 بهان **قوله** بل لا يكون صحيحا في نفسه اي مع قطع النظر عن عدم التطبيق **قوله**
 بدين التفتيم عتبارا لفتا غير عتبارا اذا كان التفتيم عتبارا لاجل المقصود المقصود المقصود
 فلهذا ورد استغناء عنه المقصود لعم لو كان عبارة عن حكم او غير المركب منه و كذا التفتيم
 التفتيم لفتا عتبارا لفتا من جهة المقصود التفتيم **قوله** محصل كلامه قد مر في قوله
 اذا كان استغناء عن القول انما لم يمتنع من جهة التفتيم التفتيم المقصود من جهة
 الغرض منه بان التفتيم لا يحتاج الى جميع اجزائه المنطق و هو العتبارا لفتا بالفتيم

والقوله المتعلقة بالجهة اذا كان الفاعل في انفسه مستعدا واخر القول ان روح لم يثبت له شئ خارج
 انما هو القوله المتعلقة بالقول ان روح هذا ^{نفسه} يعني ان يقال مراده من هذا الكلام ان روح
 بان يقال المراد بالجهة المقتضية للراعية روح لا يميز ان يكون كل واحد من تصور الحكم عليه
 وبالسبب والمجموع المركب من التندب وكل اثنين منها تصديقا لذته لا يقال ان الحكم
 دائما ومنع لذته المقتضية الخروج فلا يصحق المنزلة لذته بقدرتها التندب
 والحكم وذلك هو من حيث انما ينفذ في **قوله** ومنهم من قال صرح الله في قوله
 للمطالع بان العلم لا يتصور ما يخرج وهو ادراك ليس معروضا للحكم وهو كونه واقعيا
 وهو ادراك معروض للحكم وطوق له وشعر بجبارة صاحب كشاف فوجه بعضهم كلامهم
 بان المراد بالتفاريق والمباينة فكلهم المصير من مطلق المباحة بل المباحة والادراك
 بطريق العرف في تطبيقه من حيث كشاف فقال قدس سره مع هذا امر ^{المصنف}
 ما يدعى صاحب كشاف من الدور والمذكورة وتعالى ان يقول كما ان ادراك التندب
 تعرض للنفس كذا التندب كذا كذا المستحق بالحكم لغيرها للتدراكات التندب لغيرها
 لها علاقة بها فتعلق بالوقوع والله وقوع له لا دور كان التندب وكذا ان كشافه بان
 العلم على تنبيه فان تحقق الادراك المستحق بالحكم لا يتحقق الادراكات التندب
 كما ان تحقق ان تحققها من لا يكون الله لا يتحقق المعروض فالدور كذا التندب
 فبذلك المعروض للحكم فكل هذه الادراكات اما ان يكون حصول الحكم بوجهه اى قد يفتقد

التصورات التندب كالحكم قبل هذا الكلام مستحق كونه الحكم فكل واحد من قول وآخر على الامر المباني
 كونه قوله لا يظهر وقوله لا يميز لا يلائم لهذا التوجيه ولا يجعل ان يقال انما يميز ان يكون الجمع
 المكتسب من شئ آخر بحيث يصدق عليه ذلك الشئ ^{لما} ان يكون الامر متبائنا له الشئ
 لا يظهر كونه متدين الذي التصورات التندب وكما انما التصور ومصدرها تحت
 ادراكه يرد عليه انه لا يميز ايضا ان يكون الجمع المكتسب من شئ آخر بحيث يصدق عليه
 الشئ لئلا ان يكون ذلك الامر غير مباني في الدورية التندب كونه الجواز وانما يميز
 يصدق عليه الجواز بهذا المعنى كان طين يدخل تحت الجواز لا يظهر انما يميز من بهر
 قسم التصور كما ذكره تاينا لا يقال كما لا يظهر تسمية لا يظهر تسمية فانه لو كان متبائنا
 من ان يندرج منه تحت شئ آخر وقد تحققت عدم اندراجها من تحت العلم لا ما تقول انما
 امر عدم اندراجها من تحت العلم عدم اندراجها من تحت شئ آخر بل هو من حيث كشاف
قوله ان روح وان كان عبارة عن حكم وقد جعل في الحقيقة قسم من العلم الذي هو نفس
 اى ان كان عبارة عن الحكم يكون قسما للتصور وقد جعل في الحقيقة قسم من العلم الذي هو نفس
 فيكون قسم الشئ قسم من العلم ان المشهور فيما بين انما فاضل في وجه الحقيقة هو كونه
 فكل هذا ان الحكم اذا ادراكا لا يكون قسما للتصور المطلق بل للتصورات ذاتها
 الا عراض كما يدل عليه عبارة حيث قال انما يميز ولو قسم العلم الى مطلق التصور
 كما هو المشهور رتبتي ان يراى بالتصور مطلق التصور في كل من الثقال بالتصور التالف

في احداهما ايضا لا يدعي ان يرد بالتصور في اثنان اول مطلق التصور وفي اثنان
 التصورات بفتح واما اقل فيه بحيث انا اول فلان القضية لو كانت كذلك لكانت
 السؤال في كلامهم اصدوا ريد لفظة فقط كما فعلوا المصنف وبقال العلم بالتصور فقط
 واما تصديق داريد بالتصديق الحكم الذي هو الفعل او لم يرد واريد بالتصور المقابل او كذا
 هو انما متعلق ان القضية واقعة او ليست بواقعة كما اجاب به قدس سره في المسئلة
 فانه لم يمكن ان يجاب عن ان التصديق الذي هو عبارة عن حكم الذي هو الفعل ليس
 للتصور الذي هو مرادف للعلم واما ما ينفذ في تحقيقه فمراض بما اذا كان الحكم فعلا
 فالظاهر العموم فالحق ان يقال ان التصديق ح فسيم للتصور لانه قد وقع في كلامهم العلم
 واما حكم فصح ما اجاب قدس سره من ان التصور المقابل ليس مرادفا للعلم وانما يقع ايضا
 بزيادة لفظة فقط كما فعل المصنف فالحق **قال** ان يرد وهذا بافتراض انما يرد في
 ان قيل المصنف من كلامه ان هذا الذي هو من مرقب على كلام المصنف ايضا لا يرد في المذكور حيث
 قال اننا نختار في جوابه من وجهين احدهما ان عرض ان يرد بان سبيل لدخول في التصور
 المطلق الواقع في التيق لم يرد الى التصور فقط مع قطع النظر عن خصوصية ما هو قسم لم يكن
 قال لم قال المصنف العلم ان التصور فقط واما تصديق ولم يقل انما التصور واما تصديق كما هو
 ويريد ما ذكرنا قوله في مصنف عدل من ان التصور فقط والتصديق فانه ريد جاز في كلا
 ايضا واما انما ان نظرا في رج قدس سره ليس في خصوصية تقسيم المصنف كما ذكره قوله كما

فعل المصنف وقوله في الجوابين التصديق عبارة عن التصور مع الحكم بل حصل كلامه انه لو لم يعلم
 مطلق التصور كما هو مشهور وورد الاخر من المذكور اما اذا اريد فقط كما فعل المصنف
 وقال ان التصور فقط واما تصديق لم يرد الاخر من المذكور لانه كما نرى في كلامه
 يعلم عنهم من هذا الكلام انه هذا الذي هو من مرقب على كلام المصنف ايضا وورد
 متعلقين بعمل القسم فبما له وجوبه ان يقال ان اردتم ان تقسم من هذا التصور الى نوعين
 هذا او لعل انما يقال ان لفظ التصور فقط ايضا يطلق على ما يعلم قسمين كما صرح به رحمه الله
 فجزو بزيادة في فقط لا يندفع الافتراض ويمكن ان يجاب عنه بافتراضه فقط التصور
 فقط في المعنى المقابل كما شتمه لفظ التصور في المقتضى بل هذا ما نلاحظه في كنهه المقام
 العلم على حقيقة الحال **قوله** واما التصور الذي ينفذ في ادراك مطلق غير مرادف للعلم
 من غير الظاهر ان يقال فله من غير **قال** ان يرد قوله بالتصور مع الحكم قسم من التصور
 قلنا لا يصح فصل بين قوله وقوله حتى يكون خبرا عنه فتقدير الكلام قوله بالتصور مع الحكم قسم من
 التصور ليدري حيث قلنا انه اردتم الخ فقولنا الخ جري مجرى العلة **قوله** اذ ارد
 بالتصديق الجموع المركبة كالحال ان يقال ايضا اذ ارد بالتصديق ادراكا جوا مع الحكم
 واداء بالتصور باعدادا كذا **قال** ان يرد انما في ان المراد بالتصور الخ **اقول**
 ايراد الاخر من من هذا الوجه ليدل على انه مرادف من الوجه الاول فان الاول منى على ان المراد
 ان من التصور هو مطلق التصور لم يشبهه هذا ليدل على جواز ارادة معنى مقابل التصديق

في عدم قدره بالاعتراض من وجهين ثالثا
 في التقييم المشهور من جهة وجهين اذ اول
قوله هذا الجواب كما يرفع الاعتراض
 بوجهين باع الاعتراض المورد وعلى كلام المصنف والابواب
 ان يقول ان وجه وجوابا ان التصور فقط يطبق بالمشقة ان قد الترديد في كلامه
 في التصور فقط وشره ان لفظ التصور بغير التعيد لا يقد بغيره فانه في ذلك لا يقال اذ
 بالتصور في قوله ان التصور المصور والماد والباري فيه الترديد وهو التصور فقط
 فكذلك قال ان التصور فقط يطبق بالمشقة ان لا نقول قوله كما وقع التفسير في غير ذلك
 فانه يشارة الى السبب المستفاد من تعريف مطلق التصور ولا يخفى ان المشقة هناك
 هو اطلاق لفظ التصور على المحصور الذهني وشره ان يكون المعين لا يحدد لفظ التصور
 فقط وشره ان قال **قوله** وكذا المجتزئ في المقتصر نزهة او طرا في له تعالى قوله
 بالجواب لدول يدل على ان الاندفاع انها هو الجواب لا اول وقوله وكذا المجتزئ في
 الاندفاع بالجواب لد الجواب لد اول لدنا نقول كد سلم نزهة وكذا المجتزئ في الجواب
 ان في بل هو مصنف الجواب لد اول لرفع الاعتراض الثاني والجواب لد ان التصور يطبق
 بالمشقة ان **قال** ان وجه وانه محال في عدم الحكم في مقتضى محال والظاهر ان
 الحكم وعدمه في مقتضى انما هو وجه ندب ندما وذلك لا يميز عن ندب بل يميز

عبار

عبر عدم

فلا يلزم من قوله قد شره وشره ان الشيء ينفي عنه ندب بل **قوله** وجوابا بل كل من
 يكون جوابا عن الاعتراض الثاني اذا ورد على كلام المصنف وهو الظاهر ويمكن ان يكون
 جوابا عن ادوار على كلام المصنف انما لا يقدم والاعتراض الاول ويمكن ان يكون جوابا
 عن الاعتراضين لكن قد لا يعبر في مقتضى ليس هو الاول بل هو الثاني فيشعر بكونه جوابا
 عن الاعتراض الثاني وان كان الجواب عن الاعتراضين مستفاد **قال** ان وجه
 والمعتبر في مقتضى ليس هو الاول بل الثاني بل لو كان التصور المطلق ليزم انه لو ابدل
 طرفا المقتضى بنيل زيد فانه لم ينظر المقتضى بل زيد فانه **اقول** يمكن ان يجاب
 بان المقتضى بزيد فانه بشرطه فيحق العام في ضمنه من المقتضى في مقتضى بغيره
 كما يحقق العام في تلك الخواص فلا يلزم عدم التفسير كل واحد من هذه المقصود
 خاص يتفاد من القول ان وجه وكل واحد من المقصودات خصوصاً من القول
 ان وجه اذا كان نظريا **اقول** في استفاضة تصور لنتبه من القول في
 تأمل فانه من الجزئيات الحقيقية **قوله** والجواب لد تعالى عدم الخ حاصل الجواب
 انما تخارجه عن التصور المحصور الذهني المقتضى بغيره بل يميز لزوم مشاع اعتبار
 في مقتضى بان عدم الحكم مقتضى في المقصودات فانه صفة وقيد في مقتضى بغيره
 المقصودات لا يميز من اعتبار ذات المقصودات فوجه في مقتضى اعتبار صفة
 وقيد فانه الموصوف اذا كان جزء الشيء لا يجعل ان يكون مقتضى فانه في اول

المقتضى

لا دور لان جهة التوقف شملت لان الحكم موقوف على تصور الحكم عليه منه بما يتبادر
 الى تحقق تصور الحكم عليه موقوف عليه باعتبار الاكتساب وهو في غاية الظهور
 اذا كان الحكم نفس الصديق فالجواب ان التوقف باعتبار الاكتساب يستلزم
 التوقف باعتبار التحقق ايضا لان تحقق تصور الحكم عليه منه موقوف
 على الاكتساب وهو على تحقق الحكم فكل من تحقق الحكم لا تحقق تصور الحكم عليه موقوف
 على صاحبه **قوله** فان قلت على تقديره ان هذا لا يمكن ان يكون بطريق انفس
 الاجمالى وهو منع مقدّمه لا بعينه ما ولدته لذا كنت فرشت به شبهه به وهو اما
 بخلاف الحكم في الدليل في صورته واما استلزام صحة جميع مقدّماته اجمال ما نخبر
 من قبل التوقف ولما كان الناقض مستلزما لبطول الدليل فوجه علة المنع كما في المعارضة
 بنسب من دعوى الاستلزام لتمام المنع المقدّمات التي تهتدل بها فكذا كانت قال في الجواب
 قلت هذه المقدّمات الخ ومحصلا ما استلزم ان تلك القضايا باكتية على ذلك
 التقدير كقولهم انما لو كانت كذا لك لا تحتاج الى كذا حتى بعد الكلام فيه
 ويدور او تبطل واما يلزم ذلك ان لو كانت كسيرة في نفس الامر وهو ممنوع من
 المقدّمات وتصوراتها معلومة لنا **قال** ان ربح والدور على ما
 عيّن ان لا بد من جهة واحدة وقوله انما بترتبة تحيل ان يتعلق بالتوقف قيل ان
 يتعلق بقوله توقف كما يظهر عند التأمل فالمراد بالترتبة الواحدة الدرجة الواحدة

فما اذا كان الدور بترتبة واحدة كان التوقف بغيره واذا كانت بترتبتين كان
 التوقف بترتبتين **المصنف** في شرح المحقق في كل واحد من الدورين يستلزم حال
 فيه اما الدور فلان المطلوب بالكتب ان توقف على ما يتوقف عليه لا يخلو او فيه ولا
 لزوم توقفه على نفسه قال بعض المحققين المراد بالترتبة او يخلو وقوله انما بترتبة
 او بترتبة يتعلق بالتوقف استغناء من قوله توقف الشيء على ما يتوقف عليه وهو
 توقف الشيء على نفسه **اقول** في صحيح كقوله غير ظاهر والمعتمد من كلام المحقق انه
 متعلق بالتوقف المذكور حيث قال اذا كان الدور بترتبة الخ لا يقال له الدور
 على لزم منه يدل على ذلك لا انقول له يجوز ذلك فان معنى كلامه اذا كان توقف
 الشيء على نفسه او يخلو واحدة كان مقدّمه على نفسه بترتبتين وهو بهي البطلان بترتبة
قال ان ربح التسلسل هو ترتيب امور غير متناهية المراد بالترتيب كون كل
 واحد منها معلولا لآخر قبله والتسلسل من جانب العلة او علة للآخر وهو التسلسل
 من جانب المعلول وما نخرج فيه من قبل الاول **قوله** قيل عيّن ان الامور الغير المتناهية
 الخ في الاستدلال دليل لاثبات المقدّمات المتوحدية هي ان ترتفع يحصل المطلوب
 على اختيار امور غير متناهية فلا ضمان ان يتوقف عليه الشيء اما ان يكون معلولا او شرط
 او علة لمحصله فالمعلوم ان بقوله ليس معدّات لطلعه ثمة كما سمع او لطلعه لا يجمع لمطابق
 انما عمل موجبة او شرط لمحصله فلا بد ان يكون حاصلة جمعة عن حصول المطلوب فخرج
 احاطة الذم من امور غير متناهية وقوله في الدليل انما كان من استند كما يتبادر الى الذم

من غير الشئ ان قيل لم لا يجردان يراو بالامور الغير المتشابهة الحركات العسكرية فاجاب
 انه قال متوقف على حصول المطع استحصار امور غير متشابهة ولا يقل الاستحصار في الحركات
 ويكثر لزوال المراد بالاستحصار الاحتمال فلا يتم الجواب **اقول** قوله في بيان المقدرة
 حيث قال فلانة مع ذلك التقدير اذا احاطنا بحصول شئ منها لم يزل عن ان المراد
 بالامور الغير المتشابهة العلوم فامل **قوله** فانت انا اردت الى الظاهر انه
 لتقليل لقوله ان الامور الغير المتشابهة هي هنا الى العلوم والادراكات وحاصلها
 هي العلوم هي هنا امور انتم تدرك كل واحد منها غير متشابهة وهي العلوم السابقة
 والرتبات الواقعة فيها والانتقالات ولا يكاد اذنا في الثبات معين
 الاول فافهم **قوله** فيمنع ان يكامع وجوده بالفعل فيه فانت فافهم ان المراد
 استقدار شئ يكامع مع وجوده بالفعل **قوله** في القياسات المركبة القياس
 المركب قياس مركب من مقدمات ينتج مقدمات منها نتيجة وهي مع المقدمات
 الاخرى نتيجة اخرى وتتم جزا الى ان يحصل المطع **قوله** فحصل لنا ابتداء الى
 بعد واطمة فان المطع يحصل من المقدمات القريبة بعد واطمة مقدمات اخرى وفي
 المقدمات البعيدة بواسطة المقدمات القريبة **قال** ارجع هذا الدليل في
 على حدوثه نفس ومجمله انما هو الشئ الذي هو الترويد وهو انه لم يتم استحصار
 امور غير متشابهة في ازمته غير متشابهة وهو مستلزم ذلك من شئ على حدوث

النفس وقد تعالينا في تقديره من النفس ايضا فيحصل استحصار الامور الغير المتشابهة لا يحصل
 بالفعل العسكري فحق بذكره النفس بالقوة التي في عدم المعنى الاوسط من المراتع والمراغ
 من البدن وهو حادث يكون الفكرة ذاتا فذكره انما يتل بالامور الغير المتشابهة فافهم
 لا يحصل في الازمنة المتشابهة وقال بعض افاضل طحطا في دليل ان حصول المطع على ذلك
 التقدير متوقف على حصول الامور الغير المتشابهة مع قطع النظر عن طريق حصولها
 فانزع الاشكال فافهم فانه مما يخفى فيه على تقديره فافهم الرتب **قوله** قد يرمي
 عدم ثباته **اقول** ان اريد بالاستحصار استحصار كمالها والظاهر ان كل من فهم
 ورواد سوال فافهم ان يخفى فان الظاهر يحصل المطع بحسب بطلان التوجه اليه وبطلان
 يحصل استحصار مباديه بخلاف ان يحصل قبل ذلك **قوله** ولما كان التصورات
 والمقدمات حاصل السؤال على ما صرح به ذكر سره في حاشية شرح المطالع الى
 الذي ثبت فيما تقدم في الصور مثله هو كذب قولنا كل تصور نظري وكذب قولنا
 كل تصور نظري وليس يلزم فذكره بما يتبين الوجهين الكليتين الاصدق في حقيقة ما
 هما التبين الجزئيات اي عن قولنا ليس بعض التصورات ضرورية وليس بعض
 التصورات نظرية ولكن ان لينة الاولي لا يلزم الموجبة الجزئية القابلة لبعض التصورات
 لاضروتي اي نظري وكذا الثانية لا يلزم قولنا بعض التصورات لا نظري ضروري
 لان الثانية الباطنة اعم من الموجبة المحددة فكيف ان يقال ايضا ليس بعض

التصورات ضرورية بمعنى ليس بعض التصورات لا تظهر لا يكون بالضرورة فكل تصور
 المحصلة القائمه ببعض التصورات لا يظهر لا يكون بالضرورة فكل تصور
 قولا بعض التصورات ضرورية لان التامة المعدولة اعظم من الموجبة المحسنة
 وحينئذ يجب ان لا يمتنع وجود هذه التصورات والمفاهيم فان التامة الباطنية
 والموجبة تباينان وكذا التامة المعدولة والموجبة المحسنة تباينان ما من مثل
قوله فانه امر محقق لا ينبغي ان يشك فيه لا يقال اذا كان كذلك استلزم تصديقا
 مدعى ان ذلك في نفسه حاقبة الى يرا والليل عليه لا نقول معناه انه محقق بل يرا
 الليل ان ليس ما يعارض بطله بخلاف التصورات فان قيل لا دليل عليه ينبغي
 انك في لوجه الفارغ فافهم **قال** ان ربح فان علم لزوم امر اخر فينتهي
 فانه لا نسلم ان علم المحدثين بين التباين وعلم وجود المعلوم علم وجود المعلوم بل لا
 معناه الترتيب في حق ويكفي ان يقال المراد ان علم ذلك مرتبة وعلم ذلك
 بغير شيئا **قال** ان ربح بان قد تباينان واقرنا ناطق **اقول**
 في الكسوف انما بناء على المشهور من ان تقدير الجنس على افضل واجب مطلقا وما
 بناء على انه معقود لان تصور بأكفنة او بغير تقدير الجنس على افضل في الدنيا
 كما ذهب اليه بعضهم وانما بناء على اختياره الترتيب لانه من الترتيبات التي
 يتبعها الحيوان الناطق وهذا الترتيب **قال** ان ربح وطفان المتغيرين في طرفي

المطيعين لا يخلو نسبة من في طرفي المطيعين ان تلك النسبة موطنة بين الطرفين
 قبل الفصل الى يحصل المطيعين من حيث تباينها فالطريقين توحيها الى يحصل المطيعين
 تلك النسبة بينه وبينها من حيثية المدة كونه مستبدر **قوله** فان ربح ويكون بعضها
 نسبة الى بعض بالتقديم او تباين على بعضهم ان تلك النسبة لا بد ان يكون
 في حاله جزئية لا مركبة وقال ذلك عارض عن مثل تركيبه لادوية فان افرجها
 في حاله التركيب لا يتحقق منها نسبة بالتقديم او تباين فيل التحقيق هو انه لا بد ان يتحقق
 نسبة بين تلك الاجزاء او كانت حاله الجزئية او ملما منى فذلك يمكن اعتبار الوجود
 وقد يكون باعتبار المرتبة ولهذا الحكم بان التركيب عظم من الترتيب كجواب المعلوم
 والمجيب المصنف في فقرته قبلها عساويان فاعلم ذلك **قال** ان ربح والقول
 اي او لم يرد بالمعلومة في قول المصنف ترتيب امور معلومة وانما قال ترتيب معلومة
 لانك اذا عرفت حاله في النظر وجدته تلك في مكتب الحاشية لا خلا لا تلك
 المعلومة على ترتيب معين وتشغل من بعضها الى بعض ويظهرها في ذلك الوجه
 ترتيب موراني الذي في ذلك تلك المعلومة اني ملاحظ معلوم من حصول صورته
 فيه فانه خطية لانه ان هو المعلومات وصورته ان لا خطية فانه ترتيب مقصدا
 احوالها في المعلومات وانما ترتيب صورته بها وقرنه ترتيب علمه فقد
 اراد بها المعلوم او غير الترتيب المستبسي كذا يتحقق في حاشية شرح المطالع

والمراد بالمراد الى معنى بقدرى اوله بقدرى **قال** الرابع
 كما يكون في اليقين انى كما يكون في العكس المقيد في اليقين يكون في غيره من المقدمات او انما
 من هذا انك لذن اليقين في غيره من الجمل والنظن لا يكون الا في المقدمات بعد هذا الحكم
 مخصوص **قال** الرابع راجع الى العكس المقيد في اليقين كما ذكرنا في المقدمات المقيدة
قول كما ذكرنا في العكس الواقع في جريان ما طرأ في العكس الواقع في قولنا العالم متغير وكل
 متغير **قال** الرابع راجع الى افعال العلم انه لا يستلزم في افعالنا تعريفه للعكس بغير تعريفه
قال الرابع راجع الى ان العلم بهذا المعنى انحصر في العلم بالمعنى الاول
 لا يستلزم من المقدمات التي هي من العلم بالمعنى الاول **قال** الرابع راجع في انه لم يتم
 في هذا الكتاب لا بد من القول في تعريفه عدم خصائص الفكر باليقين **قول** معلومان قيل
 هذا ايضا في ما ذكرنا ان اكن كتاب المقدمات لم يخبر عن صحة الشبهة فلما ثبت بعض
 لا ينافي علم بعض اخر من **قال** الرابع راجع الى ان تعريف هذا التعريف انما هو
 بل يقين فلا بد من ان يكون في الحقيقة اخرى ولكن ان يقال انك لا تراه بغيره واخرى
 الترتيب الى العمل الرابع لطيفة اخرى وذكرنا في السابق ان في تعريف العلم
 او يحصل الحقيقة اخرى ايضا وقيل انما هو التعريف على كل واحد من العمل لطيفة كما
 انما هو العمل الرابع لطيفة اعلم ان العمل المذكور في التعريف ليس عمله للرب
 وهو الفكر فان الفكر كما عرفه هو العمل المخصوص وهو الترتيب ليس للفعل فادع وادع

في العلم بالدار

في العلم بالدارع انما هو المراد من مرتبة فاعلم ذلك **قول** كل مركب مما وضع على محار
 العمل الرابع انما يتحقق للعمل المركب الصادق على الفاعل المتحار وبسيط الصادق على غيره
 لا بد له من عقلة فاعلم ان بسيط الصادق على الفاعل المتحار لا بد له من عقلة فاعلم ان عقلة غيره
 والمركب الصادق على المرجب لا بد له من عقلة فاعلم ان عقلة غيره وقصورية فانهم **قول** باليكما
 الى العمل محمولات عليه اي يكون لها كمال عمل عقلة فان العمل لا يتحقق بين المعروف والمعرف
قول في المراد انه ينفذ للعلول **قول** هذا ظاهر بالقياس الى العقلة الفاعلية
 والقصورية وانما بالقياس الى المادية والفاعلية فلا فاشها من كذا ان فيه بالخطا لانه لا
 التعريف هو لترتيب انما هو المتعلق بكل من العمل وذكرنا في الامور التي لا يتحقق نسبتها الى
 العمل المادية والفاعلية لا ترتب انما هو الى العمل الرابع على انما هو باليقين
 لطائف التعريف وقول ان راجع الى امر معلومته في راجع الى المادية اه متبى كما كونهما عقليان
 يتحقق النسبة الى كل منهما **قول** لان العقلة المعيشة تدل على معلول معين في كل
 ارادة بالعلة المعيشة العقلانية مستلزمة لا يتم التعريف ان ارادة بها العقلة انت
 فلا يتم وجوب بان المراد بها العقلة التامة ولما ثبت ان نوع العقلة تدل على معلول
 معين كان لانه العقلة مطلقا او في فرع ولا لا المعلول **قول** هذا الكلام من ظاهر
 لا ليس بكلام الحكماء ويمكن ان يقال المراد بالعلة ما يستلزم وجوده وجودا لمعقول اي يتحقق
 المعلول عند تحققه وكذا ان الترتيب والى ان يمكن عقلة فاعلم ان يتحقق معلول معلول في العقلة

اثباته ايضا لا يدل على معلول معين وجوده بل على وجوده على وجهه
 انما يتلزم الصدق بوجود العلة انما يتلزم الصدق بوجود المعلول
 الا كما برز للمرددين انهما يفتان في النزاع فان كل علة معينة لا تخرج
 من كونها كالحجارة دون كالحجارة على كونه معينة كالحجارة
 هذا انما يتم اذا كان الحارة العاقبة للشمس الحارة العاقبة بالشمس
 كذا انك مبين في موضع محقق الجواب ان دلالة الترتيب على حقيقة التي
 الا ان الشرح من ستره غير علة بالمطابقة للشيء على ان تلك الدلائل
 اظهره الاخرى وبهذا الجواب نرفع ايضا ما قيل من ان الترتيب لو كان
 الصورة بالمطابقة كان الترتيب نفس العلة فلم يصدق الترتيب على
 فانه من مطابقتها فاهم **قال** ان الشرح اي الفكر ليس بصواب دائما **قوله**
 في المنطق لا ينبغي تدبر **قوله** الى الفكر في وقت يعقده حكم الخشارة الى الجواب
 مقدور وهو ان المصنف قال بل الانسان الواحد يباين في وقتين قد مر ان
 الزمان شرط في تحقق التناقض وحاصل الجواب ان في هذا المقام زمان الفكر
 و زمان الحكم اي لا يقع ولا شرع و زمان اعتبار الحكم هو الوقوع ولا وقوع اي
 اعتبر وقوعه لاعتباره لا وقوعه فيه والمعتبر في التناقض هو انما في اي زمان
 الحكم لزمان الفكر والاعتقاد **قال** الشرح من واحد الظاهر ترك قوله

خرج قال الشرح ففكر يفكر ويؤدي فكره الى التصديق يقدم العالم ثم يفكر في فكره الى التصديق
 بمقدور العالم لا يتعال لا ينفذ في التناقض من اختلاف بالاجاب ويثبت بالتحقق ذلك
 في قولنا العالم القديم وقولنا العالم حادث لا نقول قولنا العالم ليس القديم **قوله**
 وحصر على بيان الخطا وشرارة الى جواب سؤال قد ذكر وهو انه لا يلزم من الدليل المذكور
 وهو قد لان بعض العقلاء يوافق بعضا لا يثبت الخطا في افكاره كما يثبت في التصديق
 فالتدعي هو ثبوت الخطا في افكاره كما يثبت للتصور والتقدير لا يثبت لا سيما في
 تسمى المنطق فلا يتم الترتيب **قال** ان الشرح فلا يكون كل فكر صوابا فثبت الحاجة قبل
 اصابت الفكر دائما لا يوجب لا سيما في مثل هذا العاقل ان الله في عينه معرفة طرق
 الا كذا في غير الصحيح من الصواب لوزان يكون طرق لا كذا في عينه معرفة طرق
 صحيحا غير علة معلوما بالضرورة وحسب بانه لا علم بالضرورة وان هذا ليس
 بالضرورة طويت هذه المقدمة واكتفى بما يثبت اليها من قولنا لا يصدق معرفة طرق لا كذا
 والاحاطة بالصحيح وانها سبب منها **قوله** الشارة في النتيجة الى صحة فلم يزل
 يفيد حجة اننا لان نقول لا كتفي بما يثبت اليها من قوله لنا قضية بعض العقلاء بعضها
 في مقتضى افكارهم وادعاء خطلة العقل في جميع المباحث التي وقعت فيها الحكم
 بل الطرق الضرورية في غاية البعد مثل **قوله** ان المقصود بالخطارة الى الجواب
 وضع قول قد ذكر وهو انه لا يلزم من المقدرات ان بقية لا سيما في معرفة تفصيل الحكم

الاشارة الى حقيقة هي المقصودة ولا ينبغي الاحتياج الى القانون المذكور فالتسليم
 وحاصل الجواب انه لما ثبت الاحتياج الى معرفة تفاصيل الاشارة الى حقيقة هي المقصودة
 ومقتضى ما ثبت الاحتياج الى قانون يرجع اليه في معرفة احوال اي نظرية في العلم
 المحصورة في الحقيقة فيثبت الاحتياج الى القانون ايضا فيلزم انما يلزم الى القانون المذكور
 ان لم يكن طريق اخر الى تحصيل المطالب العلمية غير هذا لكن ذلك ممنوع فان طريق
 تحلية المنطق عن الشواغل والتعقيدات في علمه على الوجه الصحيح ويجاب بان الاحتياج الى المنطق
 انما هو بالنسبة الى الذين يستفيدون من العلم بالمنطق والمنطق مكتوب لهم لاكتساب
 وما سويهم كما لو تدرج عندنا بالقدرة العقلية والادارة وجوبه يتغير عند فهمنا
 او لم يلزم من التمسك بالاحتياج الى جميع قوانين المنطق فانه يدل على ان الاحتياج الى
 قانون عام للذهن في الخطا وفي العسر وهو عند نفس ترتيب الحقائق فليعلم
 الاحتياج الى القوانين المتعلقة بالمادة فاما **قوله** نعم ان كتبنا في تلك المبادئ
 لا يمكن ان يكون كان الخ على ما راى في تقديمه على بعض الوجوه انما هو على
 من تقديمه على بعض الوجوه انما هو على ما راى في تقديمه على بعض الوجوه انما هو على
 في تصور حصول منها المطابق لطريق كان هو انتم لم نعلم اولاً ان يقال محض
 على ذلك التقدير ان الكتب بالخط في المبادئ لا يمكن من غير مضامين بل لا بد
 من انظمة انما هو في ترتيب المبادئ **قوله** وان وقع خطأ انما في المبادئ او في

لم يصعب في بعض الصور انما في كل ما فان قونا زيد في كل فليس حيزه بصيغ المخط و هو زيد
 جوهرا مع وقوع الخطا في المبادئ **قوله** المنطق يطلق على المنطق الظاهر في المنطق
 المنطق في كلامنا لا يحكم على احد من الذين هو **قال** ان ربح و كسبه بانه
 آله قانونية في كل ما من قبله فان لم يجد تعريف المنطق بالظن الفسوف ومقتضى
 علم العلوم و هو تعريفه بالقياس الى غيره من العلوم وفيه يثبت انه علم في نفسه
 والذلي في **قوله** ان الثاني تعريفه بالقياس الى غيره كذا انك الاول تعريفه
 بالقياس الى غيره كما ينبغي فالظاهر ان يقال انما كان بيان لما فيه خبره في المقدمة ذكره
 انما يبين ان اوصافه فاقدم **قال** ان شرح اذ علمه على الشيء تعين لما يتبادر
 قوله فاما وسطه بين علمها ونفعلها فيكون كتحديد فاعله ونفعله اي اذا كان
 التوسط وسطه بين فاعلها ونفعلها يكون وسطه بين فاعل ونفعل ذلك الفاعل
 اذ علمه على الشيء الخ **قال** ان لان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول قبل ان
 احتياج المعلول الى العلة البعيدة امر واضح لانها لو فرض شفاء وجب شفاؤه
 فهاهنا لا بد من الاحتياج و صواب بان منه المعنى لا يصل للمعلول بوجهه القريب فانه
 على اعتبارها الى كل ما يتوقف عليه لا بد من الاحتياج ان الثاني في الوجوه
 انما استنباهه له بل هي مستبعدة بوجهه وهي مستبعدة بغيره
 ان ربح فضلا عن ان يتوسط ان قبل فضلا لا يقع موقفه فانه مصدر يتوسط بين مستبعدة

اولا لا يستحيل ان يكون له اكثر بعد ان لا يكون له ان اثر العلة الطبيعية لا يصل الى المفعول
فصل عن ان يتوسط في ذلك لوصول شيء آخر فلا يكون الثاني مستحيلا والاكثر بعد الاول
فانه يمكن ان يصل شيء الى شيء آخر بلا واسطة ويصل به واسطة فالجواب ان المراد قوله لا يصل
الى المفعول انه لا يمكن ذلك والوصول المخصص فرع إمكان الوصول فيكون له اكثر من جهة
من الاول **قال** والجواب انما اذا فرضنا ما في الجواب انه لا يمكن من عدم وصول اثر
العلّة البعيدة الى المفعول كون المفعول غير منفصل عن العلة البعيدة **قال** نعم لعلنا علمنا ان
في وجود الشيء بطريق التاثير اسم من ان يكون في علمه وتوثر فيه او فاعلا لهما على وجه
في فاعله فالعلّة البعيدة ايضا يكون فاعلا للمفعول فيصدق على العلة المتوسطة انما واسطة
بين الفاعل والمفعول فيحتاج الى العلة لا يخفى لاجلها **قال** اخرج والقانون
امر كل شيء والقانون في اللغة السببية اسم لمسطور كقولنا ان يكون منظر القمارة وان يكون
مسطر السجدول وايضا ما كان في كل من يرضى بالامور كثيرة فينبأ سببه الى الاصل في المراد
بالانطباق انما هو كالمصاحف حيث سر حيث قال منطبق الى مثل فعل ما مر على مثل
على حكم خبريات موضوعه فما لا يتعرف حكما هاما منه ويحل ان يكون المراد انطباق
الحل ففعله امر على محمول موضوعه على خبريات لا يتعرف حكم خبريات منه تعالى
الاحتلال كونه بحيث يعلم منه تلك الاحكام ولا شك ان تلك الخبرية هي تلك الحقيقة البعيدة
بالفعل فيكون متعلقا بها بالفعل لا بالقوة لاننا نقول اذا قلنا زيد ضرب زيد عمرو

في قال عمرو وخاله في جملته فاما لرفع هذه الكلمة مثل بالفعل على تلك الكلام واذ قلنا كل فاعل
مرفوع منه الامر الكلي مثل بالفعل على تلك الكلام واما اذا قلنا كل فاعل مرفوع ففعله الامر الكلي
عليها بالافرة القريبة على الفعل لا يربط قوله منطبق على خبريات لا يتعرف حكما هاما منه مستند
اذ قلنا امر كل فاعل في علمه والذي يدور في فله في ودفعه وحيث ان الاول هو ان يقول راد بان
الكلي المفعول الكلي اسم من المفعول والصديق وبقولنا على خبريات يخرج المفعول الكلي الذي في قولنا
يتعرف حكم خبريات منه الحقيقة الكليّة التي في قولنا على خبريات يخرج المفعول الكلي الذي في قولنا
مطلقا بل خبريات منها طاعة كالمفعول بحيث يتعرف حكما هاما منها فلا بد من قوله تعالى
خبريات لم يخرج من هنا بحيث هو ان اذا كان عبارة عن حقيقة كلية لم يخرج من هنا
المنطوق منه بغير تحريمه فلا يكون تعريف المنطوق من الاجزاء البسيطة التي في خبريات
ايضا كقولنا كل الاول شيخ العقب من شيوخنا في شيخ وصرح بان بعض اجزاء خبريات
الشكل الاول شيخ يربط الفروع منه بغير تحريمه ايضا بغيره ايضا فاعلم انك قد انقضى
قوله فلا شك ان الحقيقة هي **قال** اي لا شك ان الحقيقة هي المنطقية وقد قلنا ان شكالات
في علمه العاقلة اياها ولا شك ان الية هي المنطقية المنطقية وقد قلنا ان شكالات
بسماله قال لانه واسطة بين الفاعل والمفعول لاجل الفاعل فاعلم انك قد انقضى
الصديقية من الحكم بمعنى الوقوع والحدوث في الفعل لا في الخارج والحدوث في الحكم بالمعنى الاخر
فصل متعلق بالحكم بالعلم الاول برؤية يكون الاول منفصل فلا شك ان ويرد ذلك بالية

الاول انه لو لم يكن المنطق بدريعا لكان كسبيا فاحتيج في تحصيل كل مسئلة الى قانون آخر
 يكتب منه ذلك القانون ايضا نظري فاحتاج ايضا الى قانون اخر فاما ان
 يستعمل وانما في انه لو لم يكن بدريعا لكان كسبيا فاحتيج في تحصيل كل مسئلة الى
 قانون مفيد مع طرق الكتب به وذلك القانون ايضا نظري ولهم حرجا فاما ان
 يدور او يتسلسل **قال** ان راجع المنطق مجموع قوانين الاكتساب لا يقال
 الكلام على التسلسل انما نقول ان ذلك انبات مقدمة المعرفة فان غرضه انبات
 ليس على نظرية الكل **قال** ان راجع وتقرير اجواب كل المنطق ليس كسبيا فاحتيج
 بدريعا والا لا تستغنى عن تعلمه فيه بحيث وهو ان كسبيا عن تعلم المنطق في الجاهل
 فلا يلزم في طريق المناظرة بما ذكره في ابطال مقدماته ويمكن ان يقال ان
 فيه فيها ما ينعقد مدعا فاما في قول المنطق بدريعا والا لا تستغنى عن تعلمه وهو
 المطلق مع كلام على التسلسل **قال** ان راجع بل بعض اجزاء بدريعا في التوابع المنطقية
 بعضها بدريعا كونها الشكل الاول شيئا لا يشترط في شيئا اذ لا يتوقف فهمه على
 ابهامه في التصورات طرأها التي يغيرها النقيض عن مفاهيم صالحة وكما ان
 الماتين القاعدتين بدريعتان كذلك لا حكم لمبرية المذمومة فاما ان
 اذا اوصفت على قياس مخصوص مع ثبوت الشكل الاول مثله وعرف من غير الاحتياج
 في مسئلة من خارج لا يخالف وفي قوله ان الشكل الاول من تحت الشكل الاول ليس حرجا

فحجج المنطق بل هو فرض مفرد موضوع المنطق وانما مسئلة الشكل الاول من غير حرجا
 فانهم **قوله** فان قيل استغناء البعض المكتبي يحصل ان الجواب لا يتم فانه على تقدير
 ايضا يلزم المندور لان استغناء البعض المكتبي في اليد يعني ان يكون بطريق النظر فيخرج في
 معرفة صحة ذلك النظر وفائدة الى قانون آخر بدريعا او نظريا لا يتسلسل منه معرفة
 ذلك النظر ولا يشترط ان يتسلسل تلك المعرفة من ذلك القانون ايضا بطريق النظر
 فيخرج في معرفة هذا النظر الى قانون آخر يتسلسل منه بطريق النظر فيخرج الى قانون آخر
 لمعرفة هذا النظر ولهم حرجا فاما ان يدور او يتسلسل به **قال** المنطق في شرح
 المنطق تغيير السؤال ان يقال لو كان من المنطق فم بدريعا شيئا فاحتيج اجزاء كسبيا عن تعلمه
 المقدم والاشارة الى الشرطية النظرية نظرية واما حقيقة المقدم فانه لو لم يكن ضروريا
 كسبيا اجزاء كان نظرية كسبيا اجزاء او بعضها فكيف كان احتياج حصوله الى اكتساب
 الحجج الى من المنطق وذلك فاضافة الى الدور او التسلسل المماليح مع وتقرير الجواب
 ان يقال لم تعلم بان العلم بالمنطق لو لم يكن ضروريا كسبيا اجزاء لم يقرر حصوله الى اكتساب
 الحجج الى من المنطق وانما يلزم ان لو لم يكن من العلم من العلم التي لا يتوقف حصولها على كسبيا
 الحجج الى المنطق وهو **قوله** ورد بان ابطال كونه بدريعا في الحقيقة كونه
 بدريعا وكسبيا كسبيا كونه حرجا اليه حتى يلزم من ابطاله في تقدير عدم الاحتياج الذي
 هو انه في قوله او لا يتوقف له اي لا يتوقف على ابطال كونه بدريعا وكسبيا مفاه ان ذلك

الانطال لا يقتضيه كونه متحاجا اليه حتى لا يثبت له انما لا يقتضيه احتياجنا اليه
 ذلك ان الانطال لا يقتضيه كون المنطق غير متحاج اليه مستلزم من احتياجنا اليه
 كونه مبرهنا وكسبينا بالنظر الى نفسه لا بمبدأ خطة احتياجنا اليه **قوله** واما انما
 انما في عبارة عن الكبرى المطلقة وهو ان كل كسبي لا يقتضيه اليه في اكتب في النظرية
 لا يخرج قوله فلا يقتضيه اليه في اكتب في النظرية فمثل **قوله** اي لا يميزه عند ميز
 تاما ان قيل لا يتم ان التميز التام لا يحصل الا بعد العلم بالموضوع لجواز ان يحصل بالترتيب
 غير التام التامية فالجواب ان قيل المراد بالتمييز التام هو التميز الكامل الذي لا يحصل الا
 بالجمع على ما ذكرنا اليه **قوله** فلذلك لا يخرج عن علمه اي لا يتبادر الى العلم غير صحيح
 فانه لو كان المقصود مقتضى بالموضوعية لم يتوجه الاعتراض وحيراد بانها هي
 المقيدة والمطلق **قوله** وحجب عن ذلك في الجواب للمعرض **قوله** بل هو الكلام
 ناقص الجواب وتوضيح ان مقتضى بالموضوعية من مقتضيات الشروع لا يقتضيه الموضوع
 على ما يتبادر من هذه العبارة فانه من مبادي التصورية ولما كان المقتضى المذكور
 يترفع على تصور موضوع المنطق هو ما يترفع عما يقتضيه مطلق الموضوع وجب
 او لا تعريف مطلق الموضوع معني يمكن مقتضى بالموضوعية **قوله** ولما حصل
 وممكن ان المطلق في هذا المقام لو كان تصوريا صدق ما صدق عليه موضوع المنطق
 كما يتبادر من العبارة لم يمتح الى موافقة موضوع المنطق صلاحا كما ذكره المعرض لانه

عارض له وان كان المقتضى بالموضوعية كما ذكره القائل لا يقتضيه احتياجنا اليه
 انه يمكن من العلم الموضوع بانها هي التي تقتضيه فلهذا كان العلم بالموضوع لا يقتضيه مقتضى
 القائل موضوع المنطق ذلك ان العلم بمعرفة موضوع موضوع المنطق بالعلم بالخاصية
 المنطق متعلق بالعلم بالعام بمعنى المطلق في موضوع حجب ان التعريف مطلق الموضوع
 موضوع المنطق وكذا مقتضى **قوله** فالتعريف **قوله** انما هو كالتعريف لا يقتضيه لانه
 كالتعريف لانه ان قيل التعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف
 وهو ادراك الامور الغريبة التي لا يتصورها العقل او كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف
 التي لا يقتضيه لانه كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف
 تبرز لانه كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف
 في مقتضى هو مقتضى العلم بمقتضى الشيء لانه كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف
 لانه كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف
 العلم بطريقه اياه ميسر كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف
 كون مبرهنا ولا يكون في المطالب العلمية واما القضايا التي لا يقتضيه لانه كالتعريف
 ومقتضى مقتضى كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف
 لا يمكن بينهما وبين ذلك شيئا ومقتضى مقتضى كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف
 الذي هو مقتضى مقتضى كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف لا يقتضيه لانه كالتعريف

الشياخ في الخارج الى الوطية باذنه انزل المراد بالوطية هي الوطية في البوت والعرض
 يتبع ايضا ان كل كسب يكون الوطية سببا في صيرج به بما يقدر ان يكونا لانه حين يقال
 لا بد انما والنا لبيت كذا كذا لا يقال انما حارة لانه ما علم ذلك **قال** ان ربح كالحراة
 بانما ربح كالحراة لا بد انما قيل الحركة باذنه ربحه من غير ان يكون تردود ربحه لانه لا بد
 من ان الطائفة في المال ليس على حراة ربحه كافي **قوله** ايت يصح انما الحراة المسألة
 بالانما المطبوعة كذا كذا لغيره اذا القيد من مرقه احوال للموضع كان حيث ان
 والآن يكون ربحه كالحراة كالحراة ليس في احوال كذا كذا في احوال الحراة كالحراة كالحراة
 الانسان بل في علم كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 لا يربح ربحه كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 حيثما ربحه كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 فانه ان ربحه كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 عما صدق عليه لا يربح كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 لذات لا يربح كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 عن ذلك الموضع لا ربح لذات فنقول ان ربحه كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 العارض في قولنا الوطية التي هي الجسم منها ان ربحه كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 ما صدق عليه لا يربح كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة

لان الجوهري في العلم هو

والتحقيق الذي يندفع به السؤال فنقول انما كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 من ان الحركة عارضة لذات لا يربح كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 عليه لا يربح كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 فانه من انما ربحه كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 العارض للحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
قال ان ربح كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 العارضة لانا ربحه كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 انما لبيت مشددة لانه لا يقال انما ربحه كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 الى الخارج الا انما ربحه كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 الا انما ربحه كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 هو مريض العارض عارض لذات لانا ربحه كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 لكنه غير عارض لذات يربح كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 الا انما ربحه كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 الذاتية لا يربح كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
قوله ليس المراد انما ربحه كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة
 وكلما العلة القوية لم يربح كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة كالحراة

فان المنطوق لا يبحث عن جميع احوال المعلومات بل عن احوال العلويات كونهما موجودا او منطوقا
عنه وان ريد انهما موضوع المنطوق حيث لا يصلح ان لا يصلح وفي حكمه مسلمان كونه مسلمانا
لزم في ذلك العلم اذ لا بد في كل علم من كون موضوعه مستم البتة فلم يكن مستم الاخر ارض المطابقة
لهما في هذا المعنى بل يجب ان يكون الجواب عنهما احوالا تعرض للموصل بعد اعتبار كونه صولا
واما تقرير الدخ ان فيه الموضوع هو حيث لا يصلح ان لا يفت وعندها الصيغ من غير هذه الصيغ
في موضوعات العلوم **قوله** احدها الاتصال الى مجمل تصور فانه اذا حكم على علم لم
بانة مستم وهذا كان مناه اذ لم يصل الى المجمل التصور بل اذ لم يمتد به وبذلك يتضح
عدم صحة ما قيل من انه ليس للمنطوق مستم في مجملها **قوله** ان شرح قصده خاصته
اعلم ان الفضل والخاصة حيث عنهما على ما ذهب اليه المصنف اذ في موضع الاتصال فانه
من حيث يتوقف عليها الاتصال **قوله** وذكر الجواب عن هذا ما قيل لا يتطرد ان
الجواب عن الجواب ولا يتوقف عليه الموصل والجواب ليس شيئا منها يكون ذكره منها
كما قيل لا يتطرد ولعل ان يقول لا بد ان يبحث في هذا المعنى عنه لانه لا يتوقف
عليها الموصل الى المقيد بل **قوله** وانما ما يتوقف عليه الاتصال الى المجمل
المقيد بل **قوله** الطان يجعل هذه اقسام احوال المعلومات المقيدة التي يتوقف
التي يتوقف عليها الاتصال الى المجمل المقيد بل كونه المعلومات المقيدة موضوعات
ومحمولات **قوله** ان شرح الموصل الى المقيد بل يقتضي ان لا يقال ان الموضوع

والموصل الى المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع
المقيد بل يقتضي ان لا يقال ان الموضوع المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع
والموصل الى المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع
يقتضي ان لا يقال ان الموضوع المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع
لو كان كل ما هو من قبيل المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع
في الشكل الاول وهو مجموع **قوله** ان شرح الاية ليس على ان قيل ان لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع
يحتاج اليه في المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع
طريق الدليل فغيره مع ذلك المباحث لوجب استبعاد عن قولنا ان لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع
لربما ان لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع
المباحث المنطوق ان لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع
الحكيمة الا بوجه ساء كان بينهما او لا قيل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع
بالوجه في مقصوده بالوجه وان كانا متقاربين بالكنه في ايضا مقصوده بالكنه **قوله**
وهذا معنى ما قل لان تحقق النسبة الحكيمة لا يتوقف على مقصوده **قوله** وهذا الظاهر
ان قيل بل يزعم ان هذا التقدير في الدليل والمدعى اما في الدليل فلما ذكرنا ان الاول
واما في المدعى فلما ذكرنا ان النسبة في المقيد بل في المدعى لا يوجب
اظهره لغت اذ في الدليل بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع المقيد بل لا يقتضي ان لا يقال ان الموضوع

وهو مدعى صحة قوله الامور اذا العاجب ان يقول الذين وقد وجد ان مع كلامه انه لم
يكن يقول لا تسامح الحكم ثم جعل من حيث كونه ليس بالامور الاول فلان المدعى يحتاج
الصدق الى التصديق بالثبوت وهو تسامح لم يثبت بدون تصور لا يوجب الاثبات
على الثاني فلان المدعى استدعا التصديق نفس الثبوت وانما هو بدون تصور
لا يتلزم ذلك من ان اعتبار تصور الثبوت في الدليل لا يلزم ان يتصور في كل
قوله هناك وجه رابع لم يرد منه ان يرد في الموضوعين الاتباع من عند
التصديق بقوله الاتباع وانما اذا اريد به التثبت في الموضوعين هو ان لا يكون له تصور الاتباع
الحكم ما جعل من **قوله** ان اتبع الاتباع لم يثبت ان قيل على التصديق ايضا لم يكن
لعله في كل من اتبع الاتباع ايضا يتحقق بدون تصور فتعلق على هذا التصديق لو كان الاتباع
منه لم يمتنع صحيح ولكن هذا الكلام هو ان يقال لو اريد به في الموضوعين الاتباع لم يرد منه استدعا
التصديق بقوله الاتباع والاعراض بطر المردم وهو ان يقال بالحكم في الموضوعين الاتباع
والاعراض ايضا باطل فقال التمثل لا يتم بطان الاعراض وانما يمتنع ذلك لو كان الحكم ادراكا
اما اذا كان فعلا كما هو عند المصنف فيصدق التصديق بقوله الاتباع فيثبت المستدل
مقدمة المنزلة بان لم يرد منه استدعا التصديق بقوله الاتباع بطريق التجربة حيث
لا يفي في تصور الاتباع ولم يرد منه استدعا التصديق بقوله الاتباع فيثبت المستدل
المذكورة التي او غيرها بقوله ان يرد به الاتباع لم يثبت لم يرد منه استدعا التصديق بقوله الاتباع

كيف فاستدل بغير فرق بين قول الامام في الخبرين قول المصنف في الخبرين بعد صحة حكمه في قول الامام
المصنف وصحة عطفه عليه في قول المصنف فاذا عطف على المصنف لم يرد منه استدعا بالمراد
فانبت المستدل الملازمة بان لا يصح العطف في قول المصنف ايضا على المصنف لوجه المذكرة بان
لا يفي في منع الملازمة لثباتها لا يلائم حقيقة الحكم او ادراكه وانما يفي في منع الملازمة لثباتها
يعني ان يفي في مقام فانه في المصنف التي شرقي فيها التمام **قوله** ان اتبع حال الامور
في الخبرين لا يفي في منع الملازمة لثباتها لا يلائم حقيقة الحكم او ادراكه وانما يفي في منع الملازمة لثباتها
عبارة عن هذه التصورات الثلاث لانه لو كان عبارة عنها لوجب ان يتحقق ما في هذه التصورات
كلما تحقق هذه التصورات في المصنفين انما ليس كذلك لان المصنفين من هذه التصورات انما
منها رابع وهو الاتباع الحكم بانما يتباط التصور بين الطرفين ولا يرد منه ان يكون التصور
في حقيقة التصديق زائدة على هذه التصورات الثلاث لان تصور الاتباع الحكم بانما يتباط
الثبات بين الطرفين من كون شرط خارجا عن حقيقة التصديق بل لا يرضى في حقيقة
التصورات الثلاث وهو الاتباع الحكم بانما يتباط عنها نقطه الكلام الذي خرج به عليه
الحكم شرطية تصوره فاعلم ذلك **قوله** ولا يفي لم يرد منه ان يكون ذكر الحكم في المصنف
لغير **قوله** نعم ذلك اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان فعلا فلان ذكر الحكم
في تصور السائل عليه فانه قال لا يفي في حصول التصديق من تصور الحكم عليه وهو
الحكم فانه قال ان يقول هذا الدليل اعني قوله تسامح الحكم في الحقيقة وهو يتحقق

قال ان شئ كان شرفاً موصوفاً لم يكن ان شئ كان شرفاً موصوفاً لم يكن ان شئ كان شرفاً موصوفاً لم يكن
 لفظه مصدق عليه ولذا كانت هذه الكلمات التي تخرج في فرد وكانه اراد به ذلك
قال ان شئ اذا اطلق الامكان وادبره بالامكان ان شئ كان دلالة الخالص
 ترك قولاً وادبره بالامكان ان شئ كان دلالة الخالص ترك قولاً وادبره بالامكان ان شئ كان دلالة الخالص
 بالمطابقة وحيد يدل على ان المكان العام بالتصغير ولا دخل لادارة في الدلالة **قال**
 ان شئ ويصدق عليه اي شئ دلالة لفظ الامكان على ان المكان العام **قال** شئ
 خرجت تلك الدلائل اي خرجت من هذا المطابقة دلالة لفظ الامكان على ان المكان
 العام حين اطلق على ان المكان ان شئ كان في تلك الصورة اي في صورته بطول الامكان
 وادبره بالامكان الخامس **قال** ان شئ يتحقق اي يتحقق دلالة ان المكان على ان المكان
 العام اذا اطلق على ان المكان الخامس وان فرضنا اشياء وضع لفظ ان المكان بغير
 الامكان العام **قال** ان شئ مع انه يصدق عليها اي على الاثر امية **قال**
 ان شئ فليت فينا لم يبق هذه المطابقة بتوسط الوضع فليت فينا لثباته في حد
 المطابقة والاصل خرجت عنه **قال** ان شئ لو لم يبق هذه دلالة بالتصغير في شئ
 في بيان اشخاص التصغير والاشارة ام بالمطابقة **قال** ان شئ ويصدق عليها
 اي على دلالة لفظ الامكان على ان المكان العام حين اطلق لفظ الامكان عليه **قال**
 ان شئ خرجت عنه يعني خرجت المطابقة عن هذه التصغير لان دلالة ان المكان على ان

العام حين اطلق عليه ليت فينا لفظ موصوفاً لم يكن ان شئ كان شرفاً موصوفاً لم يكن
 بل بوجه ان لفظ الامكان موصوفاً بانه امر **قوله** وهذا هو الدلالة المطابقة اعلم ان
 تعريف الدلالة بالتصغير مضاف الى المعامل والمقول يعني ان شئ مع اولئك او بمثال ان شئ
 غير سماع اللفظ الى المعنى المستلزمات ولا يتيسر المقصود ولا يشبهه ان الدلالة صفة اللفظ
 كدلالة اللفظ **قال** ان شئ يتحقق اي يتحقق دلالة لفظ الامكان على ان المكان العام
 من اليه **قوله** قيل كانتم تميزوا بالامكان ان شئ كان في الصورة مخرج تلك الدلائل في العلم
 وان شئ تامل **قوله** وكذا اذا علم شئ الى جواب شئ في مقدار واحد وان دلالة اللفظ
 على المعنى المطابقة انما يتحقق اذا اراد ان شئ كان المعنى فان اللفظ لم يوجد قرينة ارادة
 معانية لا يفهم منه مع علم يكون العلم بالوضع كافي في المطابقة بل لا بد من شرط قرينة ارادة
 ومحل الجواب دلالة لفظ الامكان في الدلالة فانه اذا علم ان لفظ موصوفاً لم يكن ان شئ كان شرفاً موصوفاً لم يكن
 فانه سماع اللفظ الى المعنى المستلزمات ولا يتيسر المقصود ولا يشبهه ان الدلالة صفة اللفظ
 ان يكون اللفظ موصوفاً لم يكن ان شئ كان المعنى المستلزمات ولا يتيسر المقصود ولا يشبهه ان الدلالة صفة اللفظ
 ان يكون اللفظ موصوفاً لم يكن ان شئ كان المعنى المستلزمات ولا يتيسر المقصود ولا يشبهه ان الدلالة صفة اللفظ
 لتبطل له في معناه فانه غير ملحوظة تفصيله بالتصغير فلا يراد من شئ ان شئ
قوله باوضاع غير تلك التي احصاها في علم الوضع العام كوضع سماء الارض فانه
 هذا موصوفاً لم يكن ان شئ كان المعنى المستلزمات ولا يتيسر المقصود ولا يشبهه ان الدلالة صفة اللفظ

الغير المتناهية دلالة الحقيقة **قال** ان ربح فلا يشترط فيها الالتزام الخارجي الظاهر
 المقصود بيان عدم اشتراط الدلالة الخارجية بالضرورة الخارجية مع اشتراط الالتزام الذي
 لا يبان عدم اشتراط الالتزام الخارجي بدون الالتزام الذي فان العرف في الشرط تحقق الدلالة
 الخارجية وعدم فعل الالتزام الخارجي في تحقق الدلالة الخارجية انما هو ان يحجز وما لم يكن
 على كنهه بل دليل اخر على عدم اشتراط الالتزام الخارجي تدبر **فقال** انما مرسته
 اي من شخصه او نوعه او جنس القريب كالدليل كالحص الذي صار اعمى فانه يحجب شخصه
 كالبصر الثاني كالكحة فانه يحجب نوعه كالبصر الثالث كالعقر فانه يحجب جنسه
 القريب كالحيلون كالبصر **قال** ان ربح واما استلزام المطابقة لالتزام فيحقق
 كالتزام لالتزامه محتمل ان يتلزم لالتزامه معلوم لعدم العلم بوجوده بل هو **قال**
 انما ربح لاجل ان يكون من الماهيات لا يستلزم شيئا كذا انك لا يقال لما كان جوار كذا
 اللفظ مرصفا عما لا يتبعه على ان يتحقق عدم استلزام المطابقة النقص فيبقى ان يكون
 قوله لجواز ان يكون من الماهيات لا يستلزم شيئا كذا انك لا يتحقق عدم استلزامها
 الالتزام لانا نقول فرق بينه ما كان الجواز في الاول يتعلق كونه اللفظ موضوعا للبيان
 واما وجوده فمعلوم ببيان ثبوتية فانه يتعلق بوجود تلك الماهية فان وجودها
 لا يستلزم شيئا غير معلوم ان قيل انما لم يعلم كونه اللفظ موضوعا لما لا يتحقق عدم
 استلزام المطابقة النقص فقول مغر لا يستلزم انه كذا تحقق تحقيق واسباب لظنه

فاذا وضع القطع بانها تحقق المطابقة بين الضمير **قال** ان ربح وانه انما لم يكن
 غيره وتعالى ان يقول لا لازم الذي لا يلزم من تصور الالتزام تصور ولا يلزم من تصور الماهية تصور
 انما لم يكن غير بل المقدمين بوجه ايجاب بان تصور الماهية اذا استلزم هذا التصديق
 فستلزم تصور كل واحد من غيرهما واسباب بينهما **قوله** ولو صح كاستلزام كل تصور
 تصديقا وهو بطر قاطعا ولا يلزم من ادراك امر واحد ادراك الامر غير شائبة **قال** ان ربح
 فليدنا ما يتصور ما يثبت لم يحجز به لانا غير يتقبل منه اعتراف بعدم استلزام المطابقة لالتزام
 وجوب عنه بانه ليس للمانع نه ببل الى المانع من حيث هو مانع جاز ان يقول هو مانع فانه
 وبيان المراد بغيره في قوله ولم يحجز به لانا غير مفهوم من غير لا اصدق عليه غير لانه لم يكن
 فليسا **قوله** قد ترون ان مفهوم الكلية لا يحجز به اي كونه كذا وكذا واما ما لم يكن
 ان النقص هو مفهوم الجوز من حيث هو جزء وصف بجزئية في خارج لازم من تصور
 الكلية كجزئية فالنقص بدون لالتزام غير موجود ومحصل استحباب ثبوت تصور كونه
 المركبات من الوجود كونه مركبا وغرض مفهوم الكلية والحسنة ثبوتية وليس مع توهم النقص
 فهم الجوز من حيث ثبوتها بان النقص الجوز مع وصف بجزئية بل مفاهيم الجوز بوجه
 كونه جزء وسبب ذلك اي سبب فهم اللفظ كونه جزء من مفهوم اللفظ سواء لو خط
 في تلك الحالة وصف بجزئية **قوله** **قال** ان ربح فان الالتزام مما ذكره يتبين
 عدم استلزام النقص لالتزام قبل المقصود لالتزامه عاقل القطع الالتزام ففهم

لا يخلو قد يكون التركيب لا يتحقق بجزءين بل بالجميع انما هو غير محال ان لا يكون
 يتحقق في ذلك كما في غير المطابقة كما ان التركيب يقتضي بالانفصال بالمطابقة كما في قوله
 يترجم على كلامه ان التركيب لا يتحقق بجزءين بل بالجميع انما هو غير محال ان لا يكون
 الى ان يتبين ان التركيب لا يتحقق بجزءين بل بالجميع انما هو غير محال ان لا يكون
 بل بالنظر الى التركيب هو المعنى الذي لا يتحقق في التركيب **قوله** وانما هو غير محال
 من اللفظ لا يكون معطلا وان لم يكن تركيبا بل يجب المدلول لا انما هو
 والمقدور على ان قيل حتى يعمل بالجميع الاول من حقيقة التركيب فيقال
 ان الالفاظ موضوع لا نفس ما لا بد من بطلان في حيزي التركيب بل في
 في الجواب ان حتى في اول هذا اللفظ اي هذا اللفظ مطلق **قوله** لا بد من بطلان
 ان يكون اجزاء المعنى الاثر في رتبة المعنى المطابقة مثلا اذا كان الجسم
 لازما بقونا احوالنا في كان دلالة هذا التركيب عليه بالاشارة لكن لا بد
 لحيوان الذي هو جزء هذا التركيب على جسم الذي هو جزء المدلول لا يتحقق
 بالانفصال بالاشارة وان كان يحيلون الماشي لازما له كان دلالة هذا التركيب
 على جزء المدلول لا اثر في المطابقة بالاشارة **قوله** وذلك لان التركيب
 من الداخل كما في خارج لكان خارجا وذلك لان دخول مجموع شيء
 لا يتلزم دخول كل واحد من اجزائه بخلاف مجموع الجميع فانه لا يتلزم خروج كل

من اجزائه بخلاف مجموع الجميع فانه لا يتلزم خروج كل واحد من اجزائه **قوله** قلت
 دلالة على جزء المعنى الاثر في رتبة المعنى المطابقة بالاشارة لا بد من بطلان
 من غير التميزين فيها واعلم ان دلالة جزء اللفظ للتركيب بالاشارة على جزء
 لا يمكن ان يكون بالمطابقة ولا بالانفصال لان المدلول المطابقة للتركيب هو المدلول
 فاجزاءه فلو كانت دلالة اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى الاثر في المطابقة او بالانفصال
 يكن المعنى الاثر في رتبة المعنى الموضوع له اللفظ لا بد من ان يكون بالاشارة
 اللفظ على احدى اجزاء المعنى الاثر في رتبة المعنى الاثر في رتبة المعنى الاثر في رتبة
 او بالاشارة اذا علم ذلك فقول المحقق كلامه ان رتبة جزء اللفظ اذا دل على جزء
 الاثر في رتبة المعنى الاثر في رتبة المعنى الاثر في رتبة المعنى الاثر في رتبة المعنى
 بالاشارة فاذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاثر في رتبة المعنى الاثر في رتبة
 لغيره فجزء اللفظ مدلول على باقي اجزائه لا يكون معطلا ولا مراد فان ذلك
 وان لم يكن تركيبا بل بالانفصال لا بد من ان يكون بالمطابقة فانه وان يكون
 له معنى مغاير لغيره الاول فثبت بالاشارة ان التركيب يجب المعنى الاثر في رتبة
 يجب المعنى المطابقة فليس متماثل **قوله** ان رتبة المعنى الاثر في رتبة المعنى
 اعتبار المطابقة به الوجه يدل على ان اعتبار المطابقة بالانفصال الى التركيب
 في رتبة اعتبار الانفصال والاشارة على اعتبار المطابقة بالانفصال وهو مستبعد

بالنسبة الى التركيب والوجه الاول من ان اعتبار المطلق تسليمه وحال بعض افراد الكثرة
 في هذا المعنى ولهذا الوجهين لا اولية والوجه الاول يفيد الوجوب **قوله** نعم يحتاج
 في ضربك وخلاص الى التماثل المذكور انما لم يمتحج فيها شيئا الى التماثل بل وجهها
 محجوز عنها في مثل ذلك عالم وضري زيد **قوله** وتوكل اللفظ المفرد اما ان لا يصلح
 لان يجزئ كان مفهوما اما ان لا يصلح معناه لان يجزئ فان المجزئ هو للمعنى لا لفرق بين
 العبارتين لانا نقول اذا قيل اللفظ المفرد اما ان لا يصلح فان يجزئ كان معناه
 ان معنى ذلك اللفظ مجزئ ايضا ذلك اللفظ اما ان لا يصلح فان يجزئ بخلاف ذلك
 اما ان لا يصلح معناه فان يجزئ فانه لا يقتضي ان يكون الارجاء حال كونه مستقفا والاول
 اللفظ بل هو قسم من ان مستقفا ومنه مما يراه في فافهم **قوله** ولفظ هذا الكلام
اقول فيه بحيث فان المعنى الغير المستقل لا يصلح فان يجزئ وحده لا يصلح
 يجزئ بانضمام شيء واحد اليه فذلك عن ذلك تصريحه في قوله في موضع كونه
 لعدم صليته كون الكلمة جسيما مجموعا على التركيب من حيث المستقل والنسبة لانا
 المجزئ مستقل مجزئها بتعليقها بالنسبة لعدم استقلالها لا يصلح لان يجزئها
 ولا عن ذلك وحده ملامع غير خافى قلت فكيف يصح قول تجزئ لانا لا حجر فله
 ان لا اداة باعتبار معنومها لا يصلح الغير المستقل لا يقع مجزئها بهما وحده ولا
 غير ذلك لكن تدبيل عن ذلك المعنوم الغير المستقل معنوم مستقل منصلح لان

جزء من المجزئ والمجزئ فلا يجوز لا يقع جزء من المجزئ باعتبار معنومها لا الذي هو المراد
 البلية بل باعتبار ما يدل عليه مستقل ولذا كانت نسبتا القليلة التي وقعت لاجزاء مجزئها
 او من معنومها وقد غلبت الى هذا الكلام فقام فانه من البلية حيث الحقيقة **قوله**
 وارجح ونظر النجاة من حيث اللفظ ففهم فيه بحيث لا نعم فالواجب وجهه الكمال الى ان
 لانا اما ان تدل على معنى في لغتها **قوله** في كثير من تلك العبارات وانما حال
 كونه قبله ليس من صرف وحقا وانما كانت كنه والذات له في الزمان وكونها على حقيقة
 الماضي وما المضارع والامر **قوله** ولما كانت هيما البعض كلمات وجودية اعم من الجلال
 على الزمان كالكلمات شتر القوم كلمات اما كونها وجودية فلهذا المعنى بكونها جارية على
قوله ومن ثم لم يرد لابل ان لا فعل الناقصة متميزة فمساواة ووات قبل الاول
 ان لا يفهم من ذلك ان كل شيئا ما ليعا **قوله** اما ان يكون معنى غير المراد بالحق
 من المطابقة والتحقق **قوله** فاما ان يقسم الى قسمين ولا يخفى ذلك بان يقال وهو الصلح
 بعد المجزئ فان اول برشته على ان معين هو الكثرة ولا هو الاسم فان لم يصلح لان يجزئ
 هذا لاداة **قوله** واما ان يذكر معنومها بان يقال وهو ان يصلح لان يجزئ وحده
 اول الشئ في الاداة والا قول لانا يدل برشته اياه واعلم ان المراد بالجزء من نسبة
 فلا يراد في الامر او شئ **قوله** انما ارجح والمراد بالبرشته والصيغة لا يقال هذا
 تعريف الشئ بنسبة لانا نقول المراد بالبرشته الاول هو الحقيقة كما ذكرنا في ذلك

هو الصورة التي اقمتم الصيغة فاق الصيغة في الصورة الخاصة بما صلت بهت بار التقييد
 والماضي والحركات والكلمات **قوله** واغرض عليه اه صله ان ما ذكرتم ثم في
 الكلمة من ثبات مدل ببيتة في جميع زمان معين فنادول كلمات الله العرب ثبات
 جميع كلمات العلم **قوله** وقد تقدم ان نظر الفرض في الالفاظ على وجهه على ان
 مشعر غير متباعد من الالفاظ كلف المقصود **قوله** بل نقول هذا في ذات ذاك
 الفعل لانه بالنسبة الى كلمة واحدة فلهذا قال بل نقول في وجهه بان المراد بالامثلة
 مختلف الزمان عند اشتدادها في الائمة النورية مستلذان الواضع وضع لما مضى
 ضيفا مختلفه وثبت ببيتها الخاصة التي فترت الالفاظ المترادفة في الزمان الماضي
 مختلف تلك اليمات الخاصة مختلف لانه ليس فلا يرد في ذات مستلذات العلم
 وتحقيق المقامات جميع لما تكرر عليك وهو ان رج الائمة جزء من اللفظ في الكلمة
 والذات الزمان كونه عليه شدد وهو اختلاف الزمان عند اختلاف الائمة
 فاستحاده عند استدادنا غرض من عدم التركيب في الكلمة واجاب بان العجزه كسرت
 وقلة الاجزاء المترتبة في الجمع والمادة مع الائمة لتت مبداه لثابتة في
 المحقق في هو الشيء الرضي بان الائمة بالتغير المذكور امر غير ثابت فيمنع خبرتها وتعليم
 خبرتها مانع وكما في الكلمة في الزمان فلتايم الشهادة المذكورة لا تساموا في
 عند اختلاف الصيغة وحسنه عند استدادنا في بعض الصور والمجازان يكون

لمادة قول في الدلائل ان يكون مجموع المادة ولهتور دلائل لكل مادة اذا كانت مع تلك الائمة
 الخاصة تدلان على الزمان المضي اذا كانت مع ائمة اخرى فينته مدلان على الزمان الحال
 والاقبال والمجازان يكون لدال والمادة بشرط الائمة وعلى سيم والائمة في الكلمة على ان
 منع دلائل عليه في جميع اللغات بل انما يصح ذلك في لغة العرب في لغة العجم لا يكون
 يقال كلاما لارج الائمة مستقلة في لادله على الزمان ليست المادة في لادله على الزمان
 الزمان عند اختلاف الائمة في صورة تيم المادة فلو كان للمادة في لادله على الزمان
 عند استدادنا كونه تحقيق في بعض الصور ليس معناه ان استلزام مختلف الصيغة مختلف الزمان
 يدل على ان الائمة مستقلة كما هو ظاهر العبارة في يران الزمان يتحقق اختلاف الائمة
 في بعض المواضع ليس اختلاف الصيغة مستلزما لاختلاف الزمان فيتم شها وتغير في ربيع
 لمجازان يكون لجميع دلائل والمجازان يكون لدال هو المادة بشرط الائمة وكذا من قوله وكاد
 عند استدادنا لائمة ان استدادنا عند استدادنا في لادله على الزمان يدل على استقلال
 الائمة في لادله فانه لم يكن مستقلة وكان للمادة في لادله على الزمان
 عند ختمها وكذا لا يتحقق ذلك لم يران استلزام استدادنا الزمان يدل على استقلال
 ير عدم استلزام في المضارع فان الصيغة في ذات مستقلة والزمان مختلف كغيره عليه
 المنع لمجازان يكون لجميع دلائل والمادة بشرط الائمة في لادله على الزمان
 الزمان عند استدادنا في لادله على الزمان في بعض الصور والمجازان يكون

والقبول ولا يخفى شئ من الزمان باجتماع موافقته يمكن ان يرد وعما وجدنا الكلام
 شرح معارضته بالقبول انما يشهد على ان الهيئة ليست مستقلة في الذات
 واما في الزمان عند اجتماعها وحدها فمما عدا سماعها والذي سيظهر بالباب في قسمها
 الكمال هو ان الهيئة ليست جزءا من الدال على الحدث والزمان في القدر المأذون بشرط
 الهيئة فمقتضى الكلام ان ما يصلح لان يخرجه ان لا يتضمنه بمقارنته لثبوت المعاني في
 معين من الزمان لثبوتها في الزمان فمقتضى ما يدل على الزمان وما يدل بمقارنته لثبوت
 على خلق الزمان كما انما يدل على زمان معين من الزمان لثبوتها في الزمان فمقتضى ما يصلح
 والجزء وما يدل على زمان معين من الزمان لثبوتها في الزمان فمقتضى ما يصلح
 وان يقال انما العدم والعدم لا يدلان على زمان معين من الزمان لثبوتها في الزمان فمقتضى ما يصلح
 معين في التعريف فخلق الماضي والحال والمستقبل لا يدل على خلق الماضي كنهه لا يدل
 على خلق المستقبل فاعلم ذلك فان من المواضع المعلقة والمباحث المفصلة من الكتاب الذي
 لم يحتمل سرادق ذواتها ولا واحد بعد واحد من اول الباب **قوله** فانه ولي
 ان قيل لما بطل ما ذكره من ان اختلاف الزمان انما هو بسبب اختلاف الهيئة فابعد
 ان يقال انما هو بطلان ما بطله من الدليل ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فان
 اشياء الملزوم يتلزم اشياء اللازم فلما لم يتحقق بطلان ما دعاه قال فانه ولي **قوله**
 فان قلت يلزم من ذلك اني من مقتضى ما يصلح لان يخرجه لا ما يصلح لان يخرجه الى اول

بشيء من الزمان معين والى ما يدل عليه فخلق هذه الزمان **قوله** فانه موافقة كونهما مقدا
 او مضافا نحو زويد زيد وصفه نحو سارو اسير رويد او حاله نحو سارو القوم زويد اي تزود
قوله فخلق هذا اي محضا ذكرنا يكون تباين الاء على نحو ما بقية عدتي انما قال ذلك
 لانه محضا ذكره لم يكن تباين الكثرة على نحو ما مقيدين وجودين وانما ذكر الاسم غير الاء
 بقية وجودي وعن الكثرة بقية عدتي **قوله** اراد بالانفاط التي اي تاجرا ويركب كل منهما
 من الحروف كزيد فاعلم فان كل واحد من اجزائه مركب من حروف والحروف ثمانية
 لا يركب من حروف بل كل منها حرف كحرف كبت فان كل واحد من اجزاء حرف جدر
 او احد ما حرف واحد والآخر مركب من الحروف اطلاق الحروف على اسم بحسب اللغة
 وادنى كلام العلماء **قوله** لان مقتضى اللفظ الى الحرف ويجزئ انما هو بحسب مقتضى
 معناه بالكتابة ويجزئ في قولنا ان اردنا بالانفاط لانه انما هو بحسب مقتضى
 حجب رادف ففني الفعل والحرف يصرف بجزئية كما ان معناه بالكتابة ويجزئ في قولنا
 الانفاط لانه انما هو بحسب مقتضى معناه بالكتابة ويجزئ في قولنا انما هو بحسب مقتضى
 انما يتوقف على ان بعض افراد اللفظ معناه لا يصلح منه تعال على كثيرين ولان لبعض
 اللفظ معناه يصح ذلك فان قلت المقتضى ثم محقق الى مشترك وذلك بان يخط
 في بعض الافراد المشتركة امر حقيق به فمقتضى ذلك المحقق الى مشترك بين ذلك البعض
 يحصل قسم شامل لذلك البعض فمقتضى ذلك المحقق الى مشترك في المتناول

للفعل وحرف من ان يعلم عدم صحته معناه المفعولية ومعناه ما من حيث هو معناه لا يمكن
 ان يكلم عيسى قلت اذا تعقل معنى الفعل فكما يعلم ان معناه مركب من حدث بسببه مفعولية
 يعلم ايضا عدم صلاحية للمفعولية وكذا اذا تعقل معنى الحرف كما يعلم ان معنى بسببه مفعولية
 يعلم عدم صلاحية للمفعولية فاعلم **قوله** فان معناه من حيث هو معناه انما فيه بنية
 لا اذا قيل معنى من يصلح الحكم عليه كل ذلك ليس معناه من حيث هو معناه فان معناه
 من تلك البنية باو دوى به في حاله الترابط **قوله** وهذا المجموع اخر الهمس مع بسببه
 المفعولية بذلك الاعتبار من غير استقلال بالمفعولية كما ان من الحروف لا يفهم الا بعد ذلك
 فاعلم من ان معناه المجموع مع بسببه المفعولية المفعولية بها انما هي الهمس مع بسببه
 فاعلم انما الفاعل لم يفهم معناه فلا يتصل بالمفعولية باعتبار مجموع معناه وبما تجله في الحرف
 لما كان موضوعا لعان بسببه مفعولية الى لالات لم يخطه معان خبره صفا عاما
 لم يكن ان يقع مكمولا عليه ولا مكمولا به اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالهمس
 ليكنس فيها بسببه بنية وبين غيره وانهم لما كان موضوعا لعان ملحوظة بالهمس
 مستقلة بالمفعولية ولم يقرب منها بسببه تامة امكن الحكم عليه بالحكم به واما الفعل فلما كان
 فيه الحدث وهو مستقل بالمفعولية ومنه البنية است بر البنية تامة هي الهمس
 بخصطه فيها وجب ان يكون سندا باعتبار الحدث وقدر خبر في خبره ذلك صفا
 وان لا يكونا على كى يحصل تلك البنية والجميع معناه فلا يصلح الحكم عليه ولا الحكم به فاعلم

كما ان مجموع الفعل لولفاعل كقوام زيد يتينا ومنه بسببه غير مستقلة وطرفان صارت بسببه
 الهمس معانها كذا كانت الهمس معانها ثم يتينا ومنه ذات القيام وبسببه هي الهمس معانها
 فلم جاز كقول الهمس معانها مكمولا بها دون الفعل والجواب ان المعنى في الهمس معانها
 من حيث بسببه الهمس معانها فاذات الهمس معانها والحدث ملحوظان بالذات واما البنية
 فهي ملحوظة لا بالذات بل انما هي في غير مقصوده صليته في العبارة ليقدرت بها الذات
 الهمس معانها وصار المجموع كشي واحد في ان لا يخطيه زمانه جانب لذات ماله فيجعل
 عليها زمانه جانب الحدث صلا فيجعل مكمولا بها واما البنية في زمانها في الحكم على الحكم
 ولا واحد ولا مع غيره لعدم استقلالها والمعنى في الفعل بسببه تامة الهمس معانها
 عن خبره وعدم اعتبارها به في المقصورة من العبارة فلا يتقيد في الفعل في ما هو بغيره بل
 وقدر سندا باعتبار خبره معناه وهو الحدث فاعلم ذلك **قوله** ولما خبر جريان
 هذه الالفاظ مائة **اول** محصل من التحقيق ان قيمته سيده عن الحكم والوصف والذات
 هذه الصفات صفات الالفاظ والالفاظ كلها ممتدة في الالفاظ من في حكمها
 في قيمته الالفاظ المطلق باعتبار هذه الصفات الى الالفاظ المذكورة وبخبرية والكلية
 لما كانت صفات المعاني ومنه الحكم لا الهيمان لان وصفها والحكم عليها منى لا خبر في
 ان قيمته او تحقيق الذوات فاعلم خبره من خبره خبره وجوده في الخبر في ان قيمته انصافهم
 الى المعنوم ليصل به قسم فلا يكون قضيه في الحقيقة بل في الصورة واذ احدثت بالحكم في خبره

شرح حقيقة التعيين وما يقينه طبيعته وبعده التحقيق لا يلزم من عدم صيرورة الشيء للمعك عليه
عدم انفسه من قبل **قال** **الف** راجع فان كان الاول اى كان معناه واصدا فاما
ان يتشخص له اعلم ان الاسم الى تشخص معناه والى تشخص لا يتحقق الاسم الذى يكون
واحد فاما الاسم الذى يكون معناه كثير انقسم ايضا الى جزئين التاميين على ما سيجي
قبل معنى الضم واسم الاشارة والموصول متشخص وهو ليس بعلم وحيث عتد باننا
لا نعلم ان الاسم معناه متشخص فان انت مثلا موضوع لذكر المعنى لم يطلب مطلقا
والله اعلم بالصواب اطلاق كل معناه على كل معناه ليس لكان معناه كلياً لوجب ان يكون
متواظفاً مستكماً ليس كذلك لكونه لوصف الشخصية ولا من المتواظف الى المستك
كذلك فاجاب ان لا يستلزم ذلك ولا يثبت ذلك من قبل هذا ما ذهب اليه كثير من العلماء
ولابد ان يحل كلامهم لهذه حيلة كما هو الظاهر والاولى ان لا يثبت ان معنى الضم هو الاسم الاول
والموصول متشخص فان انت مثلاً موضع لكل واحد من المذكورين التاميين بالوضع العام
فكان الوضوح تعقل كل واحد من المعاني في ضمن مفهوم كل واحد من اللفظ بازاء كل واحد منها
فيكون ذلك كاشعاً من قبل ما يكون معناه كثيراً والفرق بينهما وبين المشترك انما
هو ضرورة المعاني متعددة بوضع واحد والمشاركة بوضع لها باوضاع متعددة **قال**
الف راجع وجزئياً حقيقة معناه المنطوقين كان فينبغي ان يثبت رة الى واقع من التاميين
حيث قيل ان تشخص ذلك المعنى ليسى علماً فان الملازم ان يقال جزئياً حقيقة

الف راجع فانه في الواجب ان يثبت واقوى من قبل الممكن وانما كونه علماً متحقق
فانه وانما كونه اثبت فلا يتحقق له زعمه نظر الى ذاته وانما كونه اقوى علماً انتم واثبت **قال**
الف راجع ويشيكك بالتقدم وانما تعلم ان الحقيقة المعبر في هذا التشيكك هو التقدم بالقدرة
ولا حجة بتقديم الزمان كما في افراد اوقات ان لم يجعل في جلاء الزمان لا الى حصولها
فانفرادها **قال** **الف** راجع قبل حصوله في المعك كونه معلومة في الحقائق **قال** **الف** راجع بل كان
وضعه لتلك المعاني على التولية قال المصنف في شرح المحقق الواضع ان وضع اللفظ بازاء
كل واحد من تلك المعاني على السوية هو مشترك سواء كان كل واحد من تلك واحدة او من لفظات
مختلفة ومعنى ان اللفظ الواحد اذا كان له معان كثيرة يقال له مشترك سواء كان
وضعه لتلك المعاني من وضع واحد في لفظ واحدة كالعين فانها موضوعه في لفظ العينة
لمعاني كثيرة او وضع واحد في لفظ اخرى بازاء معنى واحد كما بسره فانه موضوع في اللفظ
اللفظ في الترتيب لاخر **قال** **الف** راجع وهو مشترك لى بالعبارة الى الجمع اذ بالعبارة الى كل
واحد يسمى مجزئاً **قال** **الف** راجع فانه موضوعه للعبارة والماء الظاهر ان يقال العين
الماء فانها لا يوضع للماء **قال** **الف** راجع فانه ان تترك استعماله في اللفظ الاول الى تطبيق
استحقاقه بالعبارة الى ذلك اللفظ فان استعملت بالعبارة الى معانيها انما نية
يكون حقيقة عند العاقل ومما زاد على اللفظ الاول وبالعكس الى معانيها انما يكون
بالعكس فانه ان لمصلحة انه يستعمل في معناه الاول وهو اللفظ **قال** **الف** راجع

والا فليح

فمن جعل الفعل والفاعل ويجوز ان يكونا ما هو المقصود ولا بيان ذات قوائم الأربع فاما لا يتغير
 فيها ولو ترك قوله الى ذات القوائم الأربع لكان اولى **قوله** الاولى ان يقال
 للحركة حوال الشيء في كلام الشارع من جهة ان احدهما تميم للحركة واما من جهة
 بالشيء فكذلك فلو قال بالحركة في الشيء لا يتيمم كونه الوقول فانه للحركة حوال لم يترك **قوله** وح
 يجب ان يحل اتاؤه يعني ان الفاعل اذا كان بمنزلة الفعل يستوي فيه المذكور والمؤنث
 فلا يجر من اتاؤه في لفظ الحقيقة فذا اول لوجهين احدهما ان اتاؤه المنقل من اليمين
 الى اليمين فان الفعل يستوي فيهما المذكور والمؤنث اذ انقل من الوصفية التي عندها
 العراء غلبت الى اليمين الحق باخره اتاؤه ولذا لا ينعى عدم تقياء المعنى الوصفية
 واما من ان ذلك الفاعل اذا كان جاريا على الموصوف مؤنثا غير مذكور **قوله**
 اشرع وهو فاسد لان الترادف هو الاتحاد في المعنى اه اي على تسليم اتحادهما
 الذات لا يتحقق الترادف بينهما لان الترادف هو الاتحاد في المعنى لا في اللفظ
 مع ان انما طلق الوصف لا يتحدان ذاتا لصدق لفظهما على ما لا يصدق عليه الوصف وكذا
 السيف والقلم لصدق لفظهما على ما لا يصدق عليه لفظهما والذات من هذا
 هو ان لا يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الاخر والذات من ذلك جعل الاتحاد في
 الذات من حيث اللفظ لا من حيث المعنى **قوله** اذ فيه نوع مجامع ايضا اي كما
 ان في نوع تبيين ولذا قال الله سبحانه ان يحبر حبري لم يضرهما كونهما لفظا ان لم يكن في

منه ذكره لا بد من ان يكون اللفظ حقيقة في كل واحد
 من عريف مؤنث

ايضا حقيقة في كل واحد من عريف مؤنث فاما في قوله ليعيد فائدة تامة نوع ابرها ما بها ملأ فائدة ايجابية
 كذا كذا في قوله يصح اسكرت عليه نوع ابرها ما بها ملأ فائدة ايجابية
 قوله ولا يكون متبعا لغير الفعل فائدة تامة فلا مجال لتوهم ان المراد بالفائدة ايجابية
 ايجابية وح ذكر قوله ليعيد فائدة تامة لانه لا يظفر به عن ان المقصود من التركيب التامة
 افادة ان نسبة التامة التي لا تحصل من غير **قوله** واما اذا انقل الصدق بمطابقة اليه
 الا لغيره من الصدق بمطابقة الحكم الواقع والكذب عدم مطابقة له لانه لا يتحقق التامة
 هذا اذا كان الحكم بهذا الوقوع او لا وقوع وقدر على تبيين سره بان لا يفي بالمطابقة
 واما اذا كان الحكم من غير الوقوع لم يتحقق الامر بل يميز مطابقة الشيء لنفسه فاما اذا كان الحكم
 فالصدق بمطابقة الاتفاق بما هو لا يقع وجوب عنه بان الوقوع المذكور من الواقع غير
 بحسب نفس الامر فاما ذكره ان زيد اكا تبسيع التام ليس بكا تبسيع الواقع فلا يميز
 الشيء لنفسه فاما وبالنسبة الى اتفاقية بينهما الوقوع ولا يخفى ان جعله نسبة على الوقوع
 اظهر وان جعل مطابقة الوقوع الذي هو مجرد الاتفاق فاما لصدقه ادلى من جعل مطابقة
 هو خارج عن غرضه من حيث الصدق فاعلم **قوله** قيل عليه كيف يصح ادراج في
 هذا منع وقوله وجوب اثبات للمقدمة المنزهة عما صلا انه منزه تحت البنية لانه
 لا يدل على طلب الفعل بالوضع فانه دل بالوضع على طلب العلم الذي ليس بفعل وقوله
 ان قيل اما منع للمقدمة المذكورة من قوله لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فكذلك

دل بالمتنوع في طلب العلم قلنا لا يدل على المدعى ان العلم له فعل على ما استدل به في قوله بل
 يدل على طلب التعميم الذي هو فعل يجب تحقيقه فانهم **قوله** بل هو الفاعل وكيف
 يقع هو الفاعل المكان عبارة عن فعل يحصل وكيف مكان عبارة عن الصورة اسماء
قوله ولست بما در من الالفاظ معانيها المعنوية كسب البغية لمدعى من سبها رعايتها المعنوية
 كسب البغية واللام لم يكن مثل انهم يعلم امر **قوله** فيصدق على الاستفهام انه لا يدل
 بالوضع على طلب الفعل الفاعل في قول المصنف فان دل على طلب الفعل امر من فعل الامر فطلب
 المستكم **قوله** فان قلت ثبات للقدرة المنعقدة من قوله بل لا يدل بالوضع على
 انفس اجسامه لا ينبغي فذلك الاستفهام غير دال على طلب الفعل الذي من اجل ايجاز الكلام
 على طلب فاعله في الغيب لا يكون كسب معناه صحيحا لانه لم يرد منه امر باطل وهو خروج مثل
 فقتل وعلمت من تعريف الامر **قوله** والامر في ذلك سهل قبل ان لا امر في الغيب
 بين المعنى القوي وبين المعنى الاطلاق سهل في النظر من هذا ان الامر لا يكون المشبهة
 غير مربية او الرضا المقصور سهل **قوله** ويكفر افراده عنه او قيل كيف فاعله
 من الزمان يطلب فعل هو الكف فيحصل التقريفا ان طردا وعلمت وقد وجه بان المراد
 المطلق انتهى الكف عما هو باخذ الاشتقاق فان المطالب بالضرب مثلا هو الكف على
 والمطالب بالكف هو الكف غير الكف الذي هو باخذ الذي هو باخذ الاشتقاق والمطالب
 بالامر فان الكف مثلا لا يطلب بالكف غير الكف فلا يخرج من تعريف الامر

ولا يدل تحت انتهى **قوله** فالماطر غير اه فاعله فقط على راي وهو راي من يقول ان
 المطالب انتهى هو الكف **قوله** واما فعل مع عدمه على راي وهو راي من يقول ان المطالب
 بالثبتي عدم الفعل **قوله** فالدليل ان يقال لمحض ما ذكره من مرة هو ان المقصود
 من الاستفهام العلم من حيث هو فانه يحصل المقصود او المقصود ولما لم يحقق العلم من
 التعميم الذي هو فعل انما طلب فيكون ذلك ايضا مقصودا لكن لانه حيث هو بل
 من حيث يحصل منه العلم وفرغ من علمي وفهمي علم وفهمي العلم الذي هو فعل انما طلب كما
 اشتبه الامر فان المقصود من ضرب هو الضرب ولقيضه العلم ايضا لكن حيث
 يحصل من التعميم فلا بد في تعريف الاستفهام من تسمية كيفية الخروج من علمي والابدية في تعريف
 الامر من الخروج الاستفهام ويمكن ان يقال محتمل ان المقصود من الاستفهام العلم من حيث هو
 فهم اي مع قطع عن خصوصية التعميم الماثل هو منه وفرغ من علمي وفهمي المقصود والتعميم
 من حيث هو العلم ايضا مقصودا لكن من حيث يحصل من التعميم المقصود بالابدية في تعريف
 الاستفهام من فيه الغيبية دون تعريف الامر وهذا اقرب الى التعويل في عبارة
 الكتاب واعلم ان المراد بالماطر في قوله حصول شيء في الخارج خرج عنه من العلم
 ثباته فيحصل مثل علم وانهم **قوله** ان رج المعاني الى لصوته الذي يسميه علم
 الصور الذهنية كما تطلق على كيفية يحصل في العقل مراتب هذه ذي الصور
 تطلق ايضا على العلوم المتميزة بربطه بكونه صدق في الذهن وذلك ان الصور

الذي يشتمل على كل شيء الذي لا يمنع نفس تصور غيره كونه المعنى الثاني وهو
 مرجح يقيده باللفظ يسمى معن ومن حيث يفهم من اللفظ يسمى معنوا وفي التعريف
 نظرا لانه قد اخذ الوضع في تعريف المعنى وقد سته ساقا يجعل اللفظ بازاء المعنى
 ويمكن ان يراى المعنى المعنوي والمراد من قوله مرجح وضع بازاء اللفظ ما يكون
 للوضع قبل فيه في فهمه يشتمل التضمني والاشراحي **قوله** وذلك كما يمكن
 بالوضع قبل اشارة الى جواب كل مقدار كانه قيل اذا لم يطلق المعنى الا على صورة
 الذي يشتمل على نفسه باللفظ فوجب ان يقول ان مرجح قوله مرجح وضع بازاء
 اللفظ اللفظ المرجح يقيده باللفظ وحاصل الجواب ان المقصود لا يكون الا
 فان الدلالة مختصة في الدلالة الطبيعية والعينية لما لم يكن باعتبار
 لم يكن باستيفاء مرجح تلك اللفظ مقصورة بشكل اللفظ فكما كان الوضع
 لازما مساويا للمقصود فالمرجح وضع او وضح ان قوله قدس سره والمعنى
 اما مفعول كما هو ظاهر اشارة الى دفع شبهة هي ان يقال لا يفهم من اللفظ
 الدلالة باللفظ والعقل يخرج عن تعريف المعنى وحاصل الدفع ان المعنى لا يطلق الا
 على ما يفهم من اللفظ الدلالة بالوضع لان المقصود باللفظ في مفهوم المعنى المعنوي
 في مفهوم المعنى لا يفسد ولا قصد فيما يفهم من الدلالة باللفظ **قوله** المرجح
 فان عبرة باللفظ مفردة او توضيح هذا الكلام هو ان المراد اذا وقع

صفة للمعنى فقد مراد به الباطن ويجعل المقصود هنا ان افراد صفة للمعنى وليس المراد ما يكون
 بسيطاً فبذلك ارجح بقوله فان عبرة باللفظ مفردة او على ان افراد معناها ليس
 للمعنى اصالة بل تصان المنزلة بسبب تصان اللفظ الدال عليه فلا يكون المعنى مفرداً بل
 بسيطاً لاجزاء له بل يكون جزء لفظ لا يدل على جزء ان قيل ان الفضل به الدلالة فيها
 في المعاني المفردة فلا وجه تخصيص هذا الفصل فنقول لا يترك في الفضل الدلالة بقرينة عليه
 قل ان ارجح بل هو كما لفتة لفعل في الدلالة وفيه تقسيم اعم الى قسمين قسم في
 الى اقسام ثلاثة الطبيعية والمنطقية والعقلية ثم النسب للبرع بين الكلمات ثم بيان
 الجرح في يطلق ايضا على معنى اخر وكذا النزاع يطلق على معنى اخر وبيان مراتب النوع وذكر
 وفيه المقتضى في جواب ما هو وذكر احكام الفضل بالنسبة الى النزاع وخصه كما ذكرنا
 المقصود المعاني على المعنى مع ان المقام يقتضيه الثاني للشيء في اول الامر على ما رجح
 في هذا الفصل عن كل واحد من المعاني المذكورة بخصيصية عن معنى من المعاني علم ذلك
قوله ان مرجح وهو الحاصل في العقل اي امر شانه ان يجعل سوا حصل بالفعل او اللفظ
 من سياق كلامه ان التقسيم اعم الى جزئي وهو حاصل في العقل مرجح وضع بازاء اللفظ
 فان هذا الفضل كما صرح به المقصود في المعاني المفردة وقد سته ثاب مرجح بقرينة الوضع
 وتعالى ان يقول ان تصان اعمال في العقل بالكلية وبقرينة لا يلائم الوضع هو تقدير
 لانه المفهوم بما حصل في العقل كالتقسيم الى الكل والجزء الذي يجعل ان في الدلالة

وبتحقيق ان المصور كذا في بعض الاشياء لان كذا في بعض الاشياء العقل الا ان ادراكه في الحيزيات ليست
 بوطأة ومولانا في الرسا المصورة فيه **قوله** والمجزيه استقامه قبل لو كانت مجزئيه استقامه في
 فرضه كذا في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 والمجزيه كذا في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 كثيرين في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 المجزئيه في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 بين كثيرين يعني الذي ذكرنا كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 فرضه كذا في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 هذه العبارة كذا في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 فان انتهى او حصل من هذا العلم ان في ادراكه في غير ذلك كذا في قوله لا يملكه في قوله
 في حصوله من نفسه **قوله** في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 انتهى كذا في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 وانما هذا اثره في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 المعارة عن المصور واذا ارادنا ان نعلم ذلك فاعلمنا ان هذا هو حاصله من صورته في قوله
 انما كان حصول تلك الصورة من غير ما كان في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 من غير ما كان في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله

نعم

لعدم ان العقل لا يمنع في نفس الامر عن الشك في ذلك مفهوم واجب الوجود في حد مجزئيه يكن
 ان يحصل تعبد للمعقود بنفسه في تصور كذا في بعض النسخ الاخرى ومحملة انه لو قيل كذا في
 يمنع بحسب نفس الامر من غير مفهوم واجب الوجود في مجزئيه ولو قيل لا يمنع تصور
 عن الشك كذا في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 شئ اخر لم يلزم دخول مفهوم واجب الوجود في حد مجزئيه اذ اللفظ معبر عن التخييل
 فان العقل لا يمكنه فرض الشك كذا في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 في العقل **قوله** اي يمنع العقل اي يمنع المفهوم **قوله** من ان يحصل اي يحصل العقل في قوله
 مشكوكا **قوله** ومنه اي يمنع ذلك المفهوم منه اي من ان يشك في قوله لا يملكه في قوله
 لكيلا لا يفرض في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 هو حصول صورة الشئ في العقل فلو كانت تلك كذا في قوله لا يملكه في قوله
 ان يقال الشئ في الامر في تعريف المصور بالمعنى المعقود في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 والله موجود **قوله** فان كل ما يفرض في الخارج اما ان يقال ان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 وكل ما في المتن من فرضه في الذين ضروره **قوله** وانما هذا اثره في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 بان الشك في الباقي باجرا في جميع خبره في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 وليس بحسب خبره في قوله لو كان زيه شمس كباين كثيرين كان كذا في قوله لا يملكه في قوله
 قوله غلبا لا يكون صحيحا حسب بان المقبر في الكلمات مرادها تحقيقه على ما ينبغي





قيل الاول ان يقال الحق في جزء البحر في غايها يكون بحر في كل واحد والحق في جزءه وكل له نسبة الى الجزء الاخر لا يكون
 منها والجزء له نسبة الى الكل كونهما اجزاء له فكل جزئي كونه مستويا الى الجزء والجزء على كل كونه
 مستويا الى **الكل** **قال** اشرح واما الالفاظ فقد سبق كيفية جزئية اعمادها ثلاثيات
 للمعدية يتناول **قال** قد عرفت ان الغرض من هذه المقالة تحصيل ما كنت قد عرفت ما
 ذكره من ان المقالة الاولى في المعاني المفردة الموصلة الى الغرض من وضع هذه المقالة مفردة
 كتب البحر ثلاث المتعدية ثلاث بحيث فيها الاعمال فرفع هذا الاكتمال بحجزيات
 داخل لها في ذلك بحيث تلك المقالة غدا بها لنقول ان كان المنطوق لاكتسب العلوم وما يتبعه
 عنها صار نظر المنطوق مقصودا على بيان الكلمات واما لا يثبت في العلوم فهما ما لا يتصور
 من العلوم معرفة الاحوال العارضة لشيء الباقي بقا افضل المستاتة بالانماط واسواق
 من حيث هو جزئي متغيرة ومستتة لا يثبت عن غيرها واما البحريات في غير منضبطة كثرتها
 وعدم تحضرها في عند وضع قوة الانانية فيها صلها فلا يثبت عنها اقل عليه **قال** لا يثبت
 متغيرة ومستتة واما المتغير والكانن الفاسد واما البحريات المتغيرة فلا يتغير
 ويثبت عنها في العلوم اقول وتجدر ايضا عليه ان المتصور قد عارض له سطره البحر والعلوم
 الاطوار ان لا يتغير بغير ان يثبت علم البحر في بالكل عليه العارض له بغير جزئية علمه
 عن ريد بان كل عليه الاحوال العارضة له بغيره الانانية والجزئية ريد غير متغيرة
 وان عدم تضبطا طبعها يثبت يدل على انه لا يثبت عن جميع البحريات ولا يدل على انه

[illegible]



لا بحث عن بعض الجزئيات ووجه قوله وعدم انطباقها على عدم انطباقها لا محال كما انطبقت
 لم تجل الاشكال في ذلك **قال** والجزئيات متغيرة قبلها بين ذلك الجزئيات متغيرة قبلها
 فيقصد من مرادها وجه انطباق الواقع **قال** تحت انا ذكره هذا فنقول ان الجزئيات لا تتحقق
 اذ ان المصور ليس شيئا اذ البحث بيان احوال الشيء واحكامه لا بيان مقتضاه وقد يقال
 على تقدير تسليم ذلك فلا نسلم انه بحث عن الجزئيات فان معناه الجزئيات كقوله ان ربح وخرابا
 يقال للدالة على غير خارج قال المصنف في شرح الملخص في جواب الشيخ في الشفا الى ان الكلام ما ذكرته
 واما عرضي وفكره الداعي بما لا يكون خارجا عن الماهية حتى يتبين اول الماهية وجريانها لا لا
 منع ذلك انما يجب عليه ان نفس الماهية لو كان ذاتيا فلا يخالف ان يكون ذاتيا لنفسه لا غير
 واهل محال ان الذي منسوب الى الذات وليس الا واحد لا يكون منسوبا ومنسوبا اليه
 انما في اوضح لان الذي يكون الماهية ذاتيا له لا بد ان يكون مركبا من هذا وغيره وان كان
 كذلك يكون الماهية احدا جزاء ذلك المركب فيكون نفس الماهية لان جزاء المركب
 لا يكون لنفسه وحسب باضمار الشق الثاني فله محال يكون احدا جزاءه فهو يكون تمام ماهية
 النوعية وهو وان عجزنا ان نعلم حقيقة الشخصية منسلا لان العرضيات متشككة في كونها
 او مقصورة او اقله في الشخص من حيث هو شخص وخارج عن الماهية وكذا لا يلزم من ذلك ان
 لا يكون نفس الماهية لان المراد بالماهية النوعية على ان نقول ذلك انما هو بحسب اصطلاح المنطق
 وهو لا يكون خارجا عن الماهية بحسب البلغة **قال** ان ربح فان كان متعدد اذ

فانقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحصورة مع ان قيل ان قوليه ذلك النوع في جواب
 ما هو بحسب الشركة وقوليه بحسب خصوصية ليست في زمان واحد فكيف يصح قوله انما الجواب ان
 المراد بثبوت ثبوت الصفتين ان كل واحد منهما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة وكذا في بحسب
 مقول في جواب ما هو بحسب خصوصية لذلك النوع في زمان واحد لان القولين في زمان واحد
 وقد توهم بان المراد بالقول على ما حقق هو صلاحيته فرض القولية الا ان هذا الجواب لا يليق به
 الترجيح كلام المصنف ان المراد بالقولية على ما صرح به بالقولية بال فعل مثال **قال** ان ربح
 فان كان سؤالا غرضي واحد كان طالبا تمام الماهية المتحققة به يرد عليه ان النوع اذا كان
 مستقرا لا يتشخص فان السؤال غرضي واحد لا يكون السؤال عن الماهية المتحققة به فان الماهية
 الانانية مثلا لا يتحقق به ويحجب عنه بان الباء قد يراد بها بخصوصية كونه جملة تلك الكلية
 ومقتضى ما وجدته ان المتخصص في امثال هذه المواضع يستعمل بطريق التمايز والارتداد بالامتناع
 فحق الماهية المتحققة به الماهية المتمايزة عن الماهيات بسبب هذا الفرق ومقتضى عبارة المصنف
 ان اقله المندوب لشركته منه وبين الذي يتمايز عن الذي بسبب لفظة واو وحيد
 يقال ان المتخصص باعتبار السؤال فان السؤال غرضي شيء واحد مع قطع النظر عن الشركة
 اخر معنى تلك الماهية **قوله** وهذا يخرج الحسن مطلقا كما ذكره ويخرج العرف العام ايضا
 مطلقا اي سواء كان علمنا حاتا بالنوع كالماشي ومجمل هذا الكلام ان قوله متعلقان بالحق
 وان كان يخرج العرف العام والفضل البعيدة وهو اجل الاخبار ايضا لكن قيل لا خير في القول

وانما من مطلقا فانما واخراجها اليه كما ففلا ربح اولى واما العوض العام فانما واخراجها
 اليه ليس الا لمرعاه اذ ابرص مع انها قد اختلفت كذا اياه في العوضيه في تلك الاخراج بعيد وجه
قوله فقد قيل سباده الى الاول اولى وبعد الاول في المخرج الاول بالقياس الاول والآخر
 مع كسب الشئ كذا ياه في العوضيه على كثير من تخلفين بالتحقيق في سلك الاخراج بعيد وجه
قوله ولا في جوابي في شئ هو لانه ليس بمنزله الماهر عرض عام قد عريان القول
 في جوابي في شئ هو المميز في المحبته ولا شئ ان العرض العام منزه في المحبته يعني ان يقع
 في جوابي في شئ هو كما يقع بعض البعيدة ويحقق ان العرض العام من حيث انه عرض عام
 لا يتميز له صلا فان لم يتميز في العوم المنا في المفضل الذي لا يتميز في التميز فالشئ مشا
 من حيث انه عرض عام لا يتميز له صلا نعم من حيث انه خاصه اضافية تميز الماهر في المحبته
 فانهم **قوله** فيكون القول على كثير من بعض الكل فغني عنه تعرض عليه بعقل لذكاء
 باذكار ان القول على كثير من معنى الكل لا تقتضي تعريف النوع بالعرض العام وليس فان
 مثلا يمكن العقل فرض صدق على كثير من متفقين بالتحقيق في جوابي هو وكذا يمكن ان يتفق
 تعريف كل واحد من الكليات بالكليات الاخرى واما القول كاستحالة في كون مفهوم
 نوعا عرضا عاما فبما بين تخلفين بل يمكن كون مفهوم واحد من الكليات الخمس
 باعتبارات مختلفة كالحقاس فانه فضل للحيوان في شئ لتسليم البعير ورفع لمصلحة
 في الحيات وذكوات الحيات وفاضلة للحبس وعرض عام للمساكن مفهوم المائنه من حيث

يصلح القول بحسب العرض على كثير من تخلفين بالتحقيق قولا عرضيا عرض عام ومن حيث يصلح
 لتقليد بحسب العرض على كثير من متفقين بالتحقيق في جوابي هو ومنه ولذا انك تمل لولا
 بطلت المتفرعات فاعلم ذلك فانه من مظاهر الذي كذا واما بعض الفضل **قوله** ولا يكون
 ان قيل المتفرعات في كل شيء لا يقال خروج تلك المفردات عن اقسام الكل لا يصح في هذا كله
 في اقسامه فنان المتفرعات في كل الذي هو منقسم لاقسامه من كونه موجودا في الخارج دون وضع
 فانه المفردات التي ذكرت ليس كذا انك فنجوز التخصيص بالنوع على ما روي **قال** اشرح
 واما ما يافان القول في جوابي هو بحسب الخصوصية هو المله اذ ان المقدم قد مر جوابي
 الكل القول في جوابي هو بحسب الخصوصية لا يكون الا ان حيث قال الكل القول في جوابي هو
 اما ان يكون مقولا في جوابي هو بحسب الخصوصية المخصصة فهو له بالنسبة الى الممدودا بحسب
 الشئ كذا المخصصة للمميز بالنسبة الى الاقسام او بحسب الشئ كذا المخصصة مع هذا النوع لم يثبت
 الاخراد واما جعل المصنف اقسام النوع فيكون مقولا في جوابي هو بحسب الخصوصية **قال**
 الشايع والكل الذي هو جزا لما فيه مخصصه من حيث الماهية وصلا ما قيل عليه كيف يمكن
 الكل جزا لجزئياته وهو محمول عليها بالماهية والمطلقة على كل بالماهية فان لم يكن
 انداز والوجود غير كذا ولا في كل من لا يحسبها وجوابي ان المتفرعات في كل من لا يحسبها
 في الخارج وهذا ما يافان في الشايع في كل بل لا بد فيه من هذا المعيار فان كل هو انما هو
 ذواتها في الخارج مطلقا او موهوما وتوضيحا لجزء متقدم على كل حيث يكون جزا لجزئياته

جزء في انما يرجع تقديم عليه في انما يرجع في العقل بتقديم عليه في العقل والكل في حقه في جزئياته
 من تقديم عليه ما هو متعارف لما في العقل وهو لا ينافي في كمال غيبته **قال** الشايع فلفظ
 الكل مستعمل في انما يرجع الرئيس في الاثر رات لفظ الكل في تعريف الجنس وشرحه
 بان كل محمول على اشياء مختلفة بالغايات في حجاب ما هو متعارف لانام هذه الزيادة
 غير متعارف اليها لان لفظ المحمول على اشياء كالمترادف للكل وقال المصنف في نظر لنا لانام
 ان لفظ المحمول على الاشياء كالمترادف للكل فان كل علم من المحمول على اشياء له وجوده
 غير محمول على اشياء بان لا يكون محمولا له على اوجه فلفظ محمول في كل واحد من كثير من
 ما ذهب اليه المصنف من ان الكل غير زائد في التعريف فان يخرج من لا يندرج تحت الكل فيقول
 الذي هو الجنس يتخرج بقوله على كثيرين وان كان مندرجا تحت القول على مذبح المصنف
 ان ان كلام ان رجعه من حيث التحقيق الذي ذهب اليه لانام من ان كل الزائد
 فانهم **قال** الشايع او العقل على كثيرين جنس لخصته قد قال القول على كثيرين انما
 يكون جنبا لكان مائة على كل واحد منها وليس كذلك فان الانواع المصنفة
 وجودها في اشياء ما لا يصدق على كثيرين بل ذهب المصنف وهو بان ذلك غيبته على
 من ان كل على وقوعه من قول على كثيرين لا على ما ذهب اليه المصنف فان قيل لو كان
 القول على كثيرين جنبا لخصته كان الجنس احوال فيكون في توكل القول على كثيرين
 جنس لخصته على النوع وهو الجنس وهو القول على كثيرين فانما لوجده ما بالاسلم

الشايع جعل النوع على الجنس انما يتبع ذلك ان لو كان كل ما يحل في الذات ومما ليس كذلك القول
 على كثيرين عرض لم يكونه من انما هو لخصته وتوحيده ان القول على كثيرين باعتبار وجوده من الجنس
 فان كل من يصدق عليه انه محمول على كثيرين باعتبار عرض هو كونه جنبا لانما هو لخصته نوع الجنس
 ولا ينافي في كون من هو من جنبا باعتبار ان لا يكونا باعتبار منتهى **قوله** وحده على غيره وانما يتبع
 قال استاء المصنف قد شمس به في دفع هذا القول لانه قولنا بعض الاشياء فيه تفصيل لان انما في
 جزئياته انما يتبع على ما يحل به لعمد الاتحاد الخارجي المعبر في المحل لكن لا يتم التفرقة في المصنف
 بيان من جعل محمول في مطلق وان اراد به انهم قد فاسد ذلك اذ لا يشترط محمول في كل على كل
 اعتبارا له في ذلك وانما هو الخارجي المعبر في المحل في تلك هذه اوجه قال المصنف في شرحه
 المحمول ان كان متخفا معينا بمحل محمول ليس كل من بعض الذين مما يجب لجناسات
 عليه لان الشخص لاجناسات لم يكن يكتفي اذ قال المتور الذي يجب له على كائنا ما كان
 هذه **قوله** والله سبحانه المجع المعلوم من قبيل هو ان على الشيء لفظه لا ينفصل
 لكن لا يتم من ان يراويز ذلك الشخص على الشيء على انفسه فان امر من كل بالصدق عليه
 المذكور ما مضى له يراويزه انما ذلك الشخص من حيث انما رايه بالاشتراك في لفظه
 يراويزه انما ذلك الشخص من غير اعتبار كالتبعية وهذه القدر من التباين في صحة المحل
قوله لا يخفى عليك انما يتبع ما يتبع في الشايع من ان الترتيب بين الكلمات
 بوضع النعم بل يقال بطابع تلك النعم فليصح قوله النعم رتبوا الكلمات فليصح

كلام اشراج على ما اثير اليه في كفايته هو ان القوم قد تميزوا لا جنس والادوات مخدومة
 المترتبة حتى يتبينوا لهم تمثيل تلك الكليات المخدومة المركبة اذا ارادوا بيان ترتيب
 الكليات المستعمل على حكمهم فقولوا لان ثم متناهية يكون ان فيينا ان الانسان
 كلي وفوقه كلي اخر وهو الحيوان وفوقه كلي اخر وهو الجسم النامي **قوله** في موقفة مرتب
 البعداء اذا اردنا ان نعرف مراتب البعداء في الجسم مثله لا بد ان نعرف عددا
 ان قد يجمع المتراكبات فيه وهو الحيوانات والنباتات والجمادات وغيرها
 والجسم النامي والجسم فاذا نقص منه واحد فما يبقى فهو مرتبة البعداء يكون الجسم
 بترتيب **قوله** واعلم ان الجسم النامي جنس واحد لان محصله ان الانجاب
 البعيدة للماهية كل منها يترقى بتمثيل لذى يندرج تحته بلا واسطة فالجسم النامي
 جنس قسب للحيوان والجسم قسب للجسم النامي والجسم قسب للجسم قسب **قوله**
 والاصل ان الشخص من جنس واحد لا بعد ان يدرج في كل منهما بان يدرج في الاول
 بجملة مخصوص في الثاني في جملة بالعموم **قوله** فير عليه ان يكون له راد بطل
 وجوابه بان يقال لا الهية بان يصدق البعض على تمام المشترك ولا يصدق
 المشترك على نفسه **قوله** لصدقه على تمام مشترك اذا صدق البعض على تمام مشترك
 على نفس تمام مشترك وهذا النوع لا يصدق البعض على ما يصدق عليه تمام مشترك
 والا لم يتحقق صدق البعض على تمام مشترك بدون تمام مشترك هذا وقد قالوا

لا يترقى كتحقق البعض على تمام مشترك
 في نوع اخر بل تحقيق الاسمية

لتحقيق مدلول مروه هذا الكلام يقتضي ان لا يتحقق بين اثنين المساوات فان اتفقت
 والناظر على هذا المقدور ليعدها فان معا يصدق كل منهما على نفس الآخر بدون ان يكون
 بينهما المساوات بل العموم من وجه واجاب عنه بعض المناظرين بان كلامه الذي
 لا يصدق على معنوم الآخر بل يصدق كل منهما على ما يصدق عليه لا يصدق
 كل في المتساويين بدون الآخر فان قيل ان بعض تمام مشترك لذى فرض اعلم ان
 على معنوم تمام مشترك فلا يتحقق عينه ايضا على هذا الوجه قلنا ان يكون في مادة يمكن ان
 يصدق ذلك البعض على معنوم تمام مشترك كما اذا كان بعض تمام مشترك فانه يصدق
 على معنوم تمام مشترك ولا يتحقق ان ما افاده انما هو انه يلزم من حيث يصدق
 تمام مشترك على نفس تمام مشترك وفروقه له اعتبار صدق كل من المتساويين على
 فلا يحسم مادة الاسكال واعلم ان المقصود من نفي بيان بعض تمام مشترك وحقيقة
 وعنده اثبات مساواة تمام مشترك يتحقق فضيلة له وان عينه بعد الوجه لا في
 فضيلة له قلت فلينظر في هذا المقام فانه من المواضع التي تطلع عليها الادراك بالادراك
 الوفاة ولا يطلع وقا نقول ان لا يولي بصاثر النفاذة **قوله** واسبابها
 الكلام كذا اي نحن نفرض ليس حصره الماهية في الجنس والعقل كذا في النسب
 المنع المذكور في الدليل المبين فلا يرد عليه كون تمام مشترك الثاني في بعضه هو تمام
 المشترك الاول **قوله** اتجه ان يقال لم لا يجوز ان يكون هذا الثاني عينه

هو الاول بان يكون باراء الماهية نوعان متباينان وتباينان للماهية الخ
 وذلك كالفرس والشجر فانها نوعان متباينان واما تباين الماهية لان
 يثركما كل منهما ماهية لان في تمام مشتركة فان الفرس يثركما في
 وهو تمام المشترك بينهما والشجر يثركما في الحبل فاما المشترك لتمام
 المشترك بينهما ولا يوجد تمام المشترك بين الماهية واللون في الشجر وهو ظاهر
 المشترك بين الماهية والشجر في الفرس فانه ليس مشترك لتمامه ويكون الحبل في الشجر
 هو بعض تمام مشترك موجود في كل واحد من النوعين ويكون اعم من تمام مشترك في بعض
 تمام مشترك لتمامه وهو الحبل في اعم منه لوجوده في اللون بدون ويكون تمام
 مشترك بين الماهية ونوع مباح لتمام مشترك لتمامه بعينه هو تمام مشترك الاول
 فان تمام مشترك بين الان والفرس هو الحبل وان هو تمام مشترك الاول بين
 النوع الذي باراء كما لتمامه فلا يكون هناك تمام مشترك ثالث فانهم **قوله**
 وهذا انما يرضى مما لا يدفع له اذ القائل ان قيل دفع الاقراض من حيث ثبوت عدم جواز
 ان يكون الماهية واحدة جنبان لا يكون احدهما جزء الاخر على ثبوت ذلك جهنا
 فلا حاجة لثبوت هذا الدليل لعدم ثبوت ذلك من مباحل يكن دفع الاقراض بان يقال هذا
 الدليل من حيث عدم جواز ان يكون الماهية واحدة جنبان لا يكون احدهما جزء الاخر
 وقد ثبت ذلك في موضعه **قوله** اذ من جملة الماهيات ما هي بسيطة لا جزء لها

منها لانها ماهية لا يمنع الاشتراك لهما ان يكون جزء تمام مشترك فكل الماهية بسيطة
 ويجب عندها ان الماهية البسيطة هي الماهية بسيطة البساطة وبسيطة التي يكون
 جزء تمام مشترك نفس ماهية لا يكون مباينها والاضافة تمام مشترك لا يكون نفس تمام
 لها لانه فيكون هذا جزء مميز للماهية عن البسيطة التي لا يكون ركنها جزء الا ان يلقى
 انه يكمل ان يكون جزءا عاما بالاشتراك الى البسيطة فلا يتم الدليل **قوله** قلت وكيف
 في كون الجزء بعضا لجزء اخر لا يميز لانه كما في حصة انا ان فلان ان تمام مشترك في حيث تمام
 مشترك لا يكمل به التميز كما يكمل بالعرض العام من حيث لا عرض عام ومنه عليك كيفية
 تحقيق هذا الكلام فاصور ان الجواب ان يقال لانهم ان جزء الماهية اذا لم يكن جزءا
 ماحدا لا يكون مميزا للماهية عما لا يثركها فيه **قوله** ان في العبادات اه فلا وجه
 للمزاج بعض تمام مشترك من الماهية جزو بل مراد منه وصمي له عائد الى بعض الكثرة
 ادلا الذي هو الجزء ولا الى هذا بعض الذي هو جزء فاما صلحان لانه من حيث ان في
 من تمام مشترك بديهي اي ذلك النوع الذي هو عظم من التمايزات البقية
 ولا يخفى ان هذا التوجيه صحيح من اجل اللفظ على خلاف لمبا في ذلك فلو لا ان
 يتصور بديهي بعض تمام مشترك مع تمام مشترك العاشر الذي يميز اليه بسبب وقوله
 بعض تمام مشترك بديهي في التمايزات البقية عليه لانا نقول ذلك بان يلقى
 الى بعض تمام مشترك اعم من الماهية والاشياء البقية فاما وجه ذلك البعض فانه مشترك

عما في الركعات في الوجود فكما جاز تركب الفضل لا يبرن المتبوعين جاز تركب تركب فضله
 يكون جنبة فضل العبد المأثية وفضل فضل القربا بالمثلية الى المتبوعين ركعات الوجودية
 والجميع المركب فضلا قريبا من غير فضل المتبوعين ركعات المجنبة والتمتع بفتح الكلام في
 المقام فاقمع ما **قوله** مما استغنى به الكلام من فضل في شرح المختصر هو انه لا كان الفضل
 في كل مرتبة علم بحدته النوع في الجنس في كل المرتبة لئلا ان يكون الفضل في حد ذاته
 والجنس العالي معلولا لغيره فانه لا يكون علة للجزء الذي هو جزءا منه
 وعليه لا يقتضي هذا الامور الثقات وهو اما كون علة للجنس الذي هو جسمه انما هو في
 الذي هو جسمه من كل واحد منها الاول والثاني لث محالان والاول لم يكن فضلا بحدته
 الثاني لا شاعره قوار وعلين منفصلين على معلول واحد فحينئذ ان في فكل الناطق
 موجودا في الجنس المتحرك بالدراسة موجودا في الجنس المتحرك في فضل كل مرتبة بالقياس الى
 الواقع في تلك المرتبة فان الناطق علة موجودا لفضل الحيوان وفضل الحيوان علة لفضل
 انما في وجود فضل الجسم وهو قابل الابداد وهو علة للجور وهو الجنس ثم الفضل في كل
 مركبا من الجنس والفضل وان كان هناك فضل اخر يكون علة لفضل جنس من ذلك
 الناطق مركبا من الجنس والفضل لا بد وان يكون فضل اخر علة لفضل ذلك الجنس لا يكون
 الناطق علة اولى ولا يلزم ذلك في تقدير كونه مركبا من الامرين المتساويين لعدم
 تحقق جنس هناك حتى يحقق هناك فضل يكون علة لفضل ذلك الجنس انفس

الله اعلم

او ينفرد ان كان الجنس فليزمن ان لا يكون العلة الاولى علة اولى بالفضل الا غير ما يكون قبله
 علة الفضل بالجنس والجنس من معنى قديم لتركيب الفضل لا غير من الجنس والفضل لم يكن الفضل
 فضلا اذ هو اوله لو لم يكن علة الاولى علة اولى فاعلم انه من المباحث التي يغفل عنها
 اكثر الناس والفضل ولم يشبه شيئا منها الا الماهية من باب البصائر والفضل **قوله** في
 كان كل منها فضلا لثاقل السبق قيل كانت ان كلامها فضل بغيره على كل واحد في
 على كل واحد لا شيء واحد فيلزم قوار وعلين منفصلين على معلول واحد بالتحقق في
 ويكره جواب بان كلامها بغيره على كل واحد ما عدا ذلك فلو كان التمييز شيئا واحدا فم
قوله فيمكن ان يقال الفضل المميز للماهية عما في ركعات الوجود لا ينبغي ان يقال
 القرب لبعده في الميزة عن المتبوعين ركعات المجنبة يكون في شيئين بالتمتع الى كل شيء واحد
 كما انما هو الناطق الى ذلك ان يكون في شيء واحد بالتمتع الى شيئين كما هي
 بالتمتع الى الحيوان والاطلاق وانما استبعاد القرب لبعده في الميزة عن المتبوعين ركعات
 الوجودية ليس في شيئين بالتمتع الى شيء واحد على احتمال كونهما **قوله** في
 فان تحقق الوجود في نفس زيادة الكثرة براهينه الى دفع القرائن عن تركب
 قواعد الفقه عامة ثم قد بعد ان عارض على وجه المقصود **قوله** في الجمع على
 فيكون تركب لثا من الماهية من غير تساويين **قوله** او ينفرد بالتمتع عليك ان
 في الحق اقرب الى المقصود الذي هو ان كانت رة الا في اليلين من انظار **قوله**

نقل المراد لازم الوجود لا يمنع انعكاسه على الماهية بشرط الوجود ولا يلزم من ذلك تحقيق
 مع كل من وجوده وانما يحتاج الى بيان ان يكون ذلك الاستسناع مع بعض من تلك
 الموجودات **قال** انما لا يقال في انقسامه لغيره بل في انقسامه لغيره فيكون
 السؤال ان يقسمه في انقسامه لشيء الى غيره الى غير ما يشتهر فان القسم هو ما
 انعكاسه على الماهية وقد استعمل في ما يمنع انعكاسه عن الماهية والى ان يمنع انعكاسه على
 والاول نفسه وانما في غيره ومما يشتهر ويظهر ان جواب انه يلزم ذلك لو كان المراد بالماهية
 في القسم الماهية من حيث هي وليس كذلك بل المراد بها الماهية في الجملة مع قسمها في
 من حيث هي ومن الماهية الموجودة فلا يكون لازم الماهية من حيث هي نفس القسم
 لازم الوجود مما يشتهر فان حصل التقسيم هو ان ما يمنع انعكاسه عنها والاول لازم الوجود
 ويشتهر لازم الوجود ولا يلزم من عدم الاستسناع عن الماهية من حيث هي عدم
 الاستسناع عن الماهية في الجملة حتى يلزم مما يشتهر لازم الوجود بل يقسم لذي الماهية
 في الجملة التي هي هي قسم من الماهية من حيث هي فلا يلزم من ذلك المحذوران وما كان
 شهرا في تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره هو ان من انما هو نفس من انقسامه
 كل من نفس الغير يجب ذلك ليقول ان جواب عن الشبهة باعتبارها باعتبارها
 ينفع الشبهة باعتبار النفس انما مع الغير مقدم في بيان الشبهة **قال**
 هنا فان ما يمنع انعكاسه عن الماهية في الجملة لا ينافي جواب شرطه

اي اذا عرفت ما ذكرناه محض الكلام ان ما يمنع انعكاسه عن الماهية في الجملة **قوله** فاذا
 عبرت تلك العقدة الظان يقال فاذا تحققت تلك العقدة **قوله** فالاول ان يقال انما
 فالاول ان لا يمكن ان يقال في الجملة متعلقة بالماهية والمراد بالماهية ما يطلق عليه لفظ
 الماهية وحيد منع الكمال كما لا يخفى **قوله** المراد بالماهية في تعريفه لازم الماهية
 الموجودة المراد بالوجود الوجود الخارجي وحيد يعلم ان لازم بشرط الوجود الذي
 بطريق التعاينة وكمن ان يحلها ما فيها ولها معا ولا عدان يقول لفظ ان القسم
 الكلي الى اقسام الثلاثة المذكورة بالبيان الى ما يشتهر اخراده مع قطع النظر عن
 فقط يوق كلا من انقسام الكل الى اقسام اخرى لازم مع قطع النظر عن الوجود
 ويمكن ان يقال المراد بالماهية في قول المصنف ان ما يمنع انعكاسه عن الماهية في
 الاقسام الى الماهية من حيث هي واللازم ان يقسم الى قسمين وطلق الاقسام وهو ما يمنع
 انعكاسه عن الشيء فانه لا ذكر لازم الماهية من حيث هي ذكره مطلقا لا ذكره
 لا يرد على المصنف **قوله** وما يمنع انعكاسه عن الماهية الموجودة اه علم ان
 ما يمنع انعكاسه عن الماهية من حيث هي فهو ما يمنع انعكاسه عن الماهية بل هو
 وبعض ما يمنع انعكاسه عن الماهية الموجودة لا يمنع انعكاسه عن الماهية من حيث
 اي وهو لازم الوجود من لازم الماهية الموجودة مع قسم من حيث هي ومن لازم الوجود
قال السامع ثم لازم الماهية الظان المراد بالماهية هنا ما ذكره المراد بالماهية

في الجواهر على ذكره في الماهية الموجودة وكن ان حكما على الماهية من حيث
 على ذكرنا فان المقدر في التقسيم الكلي بالقياس الى هية افرده الى الماهية مع قطع
 النظر عن الوجود **قوله** فاما ان يقال المراد ان تصور مع تصور بلزومه
 وتصور لهية بينهما كاف هذا المفهوم من مقتضى الكلام فانه في مقابلته لا يلزم الغير
 البين الذي يقتصر حيزه من بلزوم الى وسطه فكانه قال هو الذي يقتصر
 حيزه من بلزوم الى الوسط واما الوجه الثاني فلا يخفى بعد ما قررنا في
 ما ذكره من ان لا يلزم على ما قسمه القوم **قوله** ومنه زعمه كقول
 انه قد يرد ان لفظة الواحدة في التقسيم هي مانعة لجمع التي يمكن عدم تحقق
 طريفها فيمكن ان يكون هناك قسم ثالث لا لانفصال الحقيقة الذي لا يمكن عدم
 تحقق طريفها لا بد من تحقق واحد منها فلا يمكن قسم ثالث وهو كلام عجيب
 يتحقق فان تضابط اقسام مقصورة في تقسيم وعلى ذلك التقدير يفتقر
 فالك **قوله** فمن اراد حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب ان لا يجلد
 يقال المراد بالوسط معناه الغرضي لغير اقسام ويتم الكلام علم ان المفهوم من كلامه
 سره واسبابه الغير المتكافئ الذي كاشفى في حيزه داخل في لزوم الغير الماهية في كلام
 بعض افاضل ان داخل في لزوم البين وعلى التقديرين يندفع غرضات راجحة
 على ما وجدنا فاقبل **قوله** والى يدعي يفتقر الى امر اخر سوى تصور الطرفين

يفي لا يكفي فيه تصور الطرفين كالبين ولا يحتاج الى الوسط كالفهم الاول من الغير البين ولا
 ترك قوله تصور الطرفين الا انه ذكره لمعاقبة البين ايضا **قوله** فان لزوم شي شيء
 الخ يعني انما قلنا هذا هو اللزوم الذي هو لازم لان اللزوم على ثلثة مراتب لم يعتبر منها
 الا لزم الماهية هو من التقسيم **قوله** اينما وجدت ثلث كان للماهية وجود وان فلا بد ان
 يتحقق في كل من الوجودين وان كان لها وجود هو ههنا فلا بد ان يتحقق
 في ذلك الوجود كالحال فانه ليس بوجود الا انه الذي لا يتحقق في الذين بدون
 اتفاقه بالكلية **قوله** مع ذلك يمكن ان لا يكون للذين شعور بالمفهوم المستلزم كقول
 فضلا عن ان كون الزوايا اثلاثا ثلثت مساوية لها ثلثين من لزوم ما يستلزم
 ومع ذلك يمكن ان يدرك تلك الماهية ولا يكون للذين شعور بالماضي
 اي خبر ومن ذلك لازم فضلا عن خبر فيرت ذلك اللازم **قوله** فليس كل ما
 حاصله للماهية قيل الفاعل لتبديل وهذا الكلام قليل لقوله يمكن ان لا يكون للذين شعور
 بالمفهوم المستلزم وقوله فان كون الماهية مدركة بغير تبديل قليل من تبديل كل شيء
 فانه تبديل على غير طاعة ولا يجلد في افعال الجواب الذي ذكره منع وقوله فان
 ماهية اثلاثا من فاعله ليس كل ما كان حاصله للماهية مفاد فلا يشك ان كل
 كان حاصله للماهية مدركة في الذين بحسب ما يكون مدركا حتى لم يرد ما عرفت
 من ان لازم الماهية بحسب ان يكون لازما له ههنا **قوله** فان كون الماهية مدركة

ما

وفتا بن يقول تلك لقطة بالغة فان كذا لما يشبه مدركة صفته حاصلها النسخ فاعلم
 ذلك **قال** اشراج كالتب مال بعض الاشجار في التمثيل بالتب فانه لا
 انما يزول بزوال الموضوع الا ان يرا دبه الكونه ولا يدب عيكسان فطلاق
 لشيء في الكثرة فاعلم ان التعارف ولا يبعد ان يقال ان المكون في المعارف
 بطريق التزوال **قال** اشراج وانه يقتضي كمالا صواب عنه بعضهم انه لم يرد
 بالمفارق والمفارق بالفعل هو تخييرها فان قلت يلزم ان يكون مطلقا
 ثم قد تم المفارق بالقوة ويرجع التزوال بالجدلية يجب عنه بان المفارق بقوة
 فتمت بل ندوم الوجود فلا يكون من قسمه الذي هو العرض **قال** اشراج
 انما يخص افراد حقيقة واحدة فهذا انما هو علم ان انما قسمه لا يكون مطلقا
 ولا لا يكون غير مطلقا انما انما قسمه مطلقا في انما قسمه التي لا تكون موجودة في غير ذلك
 النوع كالتب بالنسبة الى الانسان واما انما قسمه الغير المطلق في التي تكون موجودة
 في بعض النسخ فذلك النوع كالتب بالنسبة الى الانسان فانه يكون خاصته كونه
 النوع بالنسبة الى لا يكون موجودة فيه كالشجر مطلقا وانما قسمه المائنة
 اذ وية لعمومها وية اى صفة التي تخص من معرفتها كالتب بالقوة والعقل
 فلان ان يفي تقسم البنية المركبة اما المركبة هي التي مركبة من صفات
 كل واحدة منها لا يكون محضة كالتب اذ اقية بعضها ببعض حصلت في اشجارها

صفحة

حقه مساوية لذلك المعرض كونه اى البشرية مسبقا لقائمة عرضها فاعلم
 فان كل واحدة من هذه الصفات لا يتحقق في ذات ضرورة حصول العرض الا في
 الحقيقة والثاني المحل الذي هو الذي صورته صورة انما انما قسمه بالنسبة الى
 الثالث العرض والمجموع من صفات الانسان واكثر خواصه المذكورة في رسم
 الانسان العاليه من هذا القسم اذ انما انما قسمه البنية فاعلم انما قسمه
 من لاف المذكره عند المصنف وهو انما قسمه في انما قسمه المطلقه مساوية واما
 عند المحققين فلا فرق بين انما قسمه من هذا القسم **قال** اشراج وانما قسمه
 بل تعمرها ونسبة هذا العرض العام علم ان هذا العرض ليس العرض العليم
 كما زعم بعضهم لان العرض العام يكون محمولا بالمواطاة على الجوه كالتب فانه محمول
 على الحيوانات بالمواطاة والعرض العليم محمول لا يكون كذلك **قال** اشراج
 الانسان فيخرج بالقيد لا غير انما قسمه انما قسمه على اشراج وتوضيحه انه اريد بالعرض
 مطلقا الفصل منم خروج الفصل البعيدة مما لا يشبه فيه وان اريد به الفصل العليم
 فلم يتم عرض خروج الفصل البعيدة ويمكن ان يقال للمراد هو الفصل القريب واما
 فصل الجبر كالتب وية محمول ضرورة عن هذا التعريف العلم من بيان خروج الفصل
 فلا حاجة الى التعريف لانما قسمه فلا حاجة الى التعريف لانما قسمه الفصل القريب
 اريد بان خروج النوع لانما قسمه لانما قسمه في التعريف الذي سجدت عن الكلام

يورثه بلو الفضل القريب فلا بد من استنباطه بانه والاعلام ببيان **قال** يحتاج
 وانما هذه كان هذه التعريفات ربما قال في المحققين ان هذه التعريفات
 حدودا رسوم ولم يورد انما رسوم فانهم يقولون المحققين رسم كذا النوع رسم
 كذا كمن لم يمتدحها حدودا فلا ما يمتدحها بالبحر في راء في العدد ضرورة انما لا يمتدحها
 فيكون ان حيث الاكثرة مقولة لا كثيرين متخالفين بالاحتياط في جواب ما يمتدحها
 المقصود في ضرورة علمية بانما لا يمتدحها بالبحر في راء في العدد ولا يجوز ان يكون
 المقولية الموضوعة بالصفات المذكورة عارضة للمعنى ورايتها وهو المحقق في راء
 عن ان راء بان الكلمات مودعها بارية حصلت من راء مودعها ووضعت بها راء
 فليس لها معنى وراية تلك المقولات على ان علم العلم بالحدثة لا يوجب العلم
 بالرسية وراية بان الكلمات مودعها بارية حصلت من راء مودعها ووضعت بها راء
 باز انما كذا لم يحذر ان يكون المقولات المذكورة لازمة للمعنى وراية مودعها
 سمائها بانما راء اسم وراية الرسم قديما ويراد به التعريف بوجهه من انما كذا
 ويجواب عن الاول ان شان ذلك العلم يستتبع في المحققين ولم يوجد في راء
 مدلولات هذه الاسماء غير من هذه المقولات وفي ثانيا بان هذا الاطلاق
 ليس هو من هذا المقول بل اليمتدحها بوضع الرسم في راء مودعها بارية علمية بانما
 وقد علم انما كان هذه التعريفات ربما قال في المحققين ان هذه التعريفات

بالعارض رسم وذلك لان المحققين في لغة هو الحكم الذي للمخلفات براءه عليها
 اولم قيل انما المقولية فيما يعرض له ونقول ان من باب استنباطه العارض بالمعروض
 فان المقولية عارضة للمعنى الطبيعي الذي هو معروض للمعنى المنطقي الذي كلاما فيه
 مفاد كلاما له لو كان المقولية ذاتية للمعنى المنطقي كان المحققين من هذا القبيل
 على انما لا يمتدحها بالبحر في راء في العدد ولا يجوز ان يكون المقولية مودعها
 المنطقي والامر ليس كذلك فبما ان المراد بالمقولية صفة للمقولية او المقولية
 بالفعل في وقت من الاوقات فلا شك ان هذا **قوله** الماهيات اما حقيقة
 الشيخ الى ان معرفة الحدود والرسم في غاية الصعوبة لمعنى مودعها بارية علمية
 وبنسبة الذاتيات او العرصات المركبة من راء مودعها بارية علمية
 الحمد وودعها الاسماء والاسماء اسماء الامور المعقولة اما في راء وضع باراء
 لا يمكن الا بغير فعل ذلك المعنى فلا بد من ان يعقل كان المحققين من هذا القبيل
 كذا انما كان معرفة الحدود والرسم في غاية الصعوبة وقال الامام والاضاف
 ان يقال ان كان المراد من هذا التعريف دليل الاسم كان الامر ما لا يحتاج
 وان كان المراد من هذا التعريف الماهيات الموجودة في نفس الامر كان الامر ما لا يحتاج
قوله ان كان مشتركا لا يكون وراية جزء مشترك خارج عن راء
 وهو علم هو تصنيفه من الواطاة ان يكون الشيء محمولا على الموضوع حقيقة كذا

الا ان بعض حمل الشك ان لا يكون محمولا عليه بالحقيقة بل بالنسبة
 الى الانسان فانه ليس محمولا عليه بالحقيقة فلا يقال له ان بعض مبروطة ذواتها
 فيقال لان ذواتها ليس لها كانه وهاض ولا يضر في المعنى ما وحيث
 حمل البياض على الوجودين حمل كاشتقاق بعضه من سببه في الاول حمل التركيب فانه اذا
 اذا ركبت مع ذواتها في حمل التركيب الثاني حمل الشك فانه اذا اشتق من غير حمل في نفس
 لمشتق فيما استمدان بالذات ومختلفان بالاعتبار فحملهما متساو احداهما ادلى واعلم
 الكليات فيخرج بالاعتبار الى افراد بالحقيقة التي هي تكون فردية بحسب حقيقة
 دون الاعتبار وان كانت متوحدت كفراد لاعتقاد بالاعتبار الى حقيقة ما في
 هي نفس ما يعرفها فردية لها انما بحسب اعتبار العقل حيث قال اعتبر حقيقة ما بحقيقة ما
 من الامور **قوله** عنهما المقارنات انما يكون كل كل بالنسبة الى حقيقة ما في
 حقيقيا فلينظر **قال** ان شرح فمقاط الكلية او جزئية تحقيق ان شاء الله
 المقوم بالكلية والجزئية هو الحصول العقلي حتى ان المفهوم باعتبار حصوله في العقل فانه
 الا تصانف لولا خط العقل المفهوم بالكلية والجزئية حكم عليه جازا بالكلية والنسبية
 فان الكلية لازم من المعنى لا تستلزم المفهوم وكذا الجزئية كذلك مكان الوجود و
 انما عرفت انما ليس من مقتضيات المفهوم وليس من مقتضيات المقوم بالكلية
 هو الحصول العقلي فان العقل يحصل المفهوم او مكان الوجود ومنه علم عليه

انما

مما اراد

بهما بل اذا حصل العقل النظر اليه فحمل عند ان يكون ممكن الوجود **قوله** فاما المكان
 هو المكان العام مقيد بما ينسب لوجوده بل ان المكان هنا جبره لنسبة الوجود
 الى الشيء اجمالا فانه سلب ضرورة العدم وتطلب فتنه ولان الواجب تعالى يستلزم
 فاما المكان العام المقيد بنسبة الوجود ما يكون جبره لنسبة الوجود اجمالا ولما ينسب الى العدم
 ما يكون جبره لنسبة الوجود سلبا **قال** الشرح وانما في كالتقاء الى الذي يمكن وجوده
 ولا يكون موجودا في الخارج واما ان يعرف في وجوده فيه والاول كالتقاء وهو حاصل العلم
 عليه كان له وجه وذلك بان يقال قوله ولكن لا يوجد له الوجود لان الوجود
قال ان شرح كالشرح في لا يجوز وجوده شرح اخرى **قال** ان شرح كالتقاء
 لبيان ان المصنف شرح المصنف اعلم ان كلواكب ما يصح مثلا ان يكون في كونه
 فيه جميع الكواكب ذلك في معلومة **قوله** فان نفوس المجردة عن لا بد ان
 غير متناهية العدد والمراد بعدم تنهاى العدد انه لا يتناهى الى حد لا يوجد بعده عدد
 غير لان لا عدد والغير المتناهية يكون موجودة دفعة **قال** ان شرح لزم
 من عقل احد ما عقل ان لا يحصل منه لو كان المفهوم من احد ما عقل ان لا يحصل منه
 لان المفهوم صحيح لا يتبع لنفسه تارة اشرح وانما يكون كذلك كان كل واحد
 وكل حيوان على وانما لم يتركب منها كان كل منهما لان المركب من امرين
 المتماثلين يكون مغايرا لكل منهما فانهم **قوله** وحيث ان مفهوم يكون

ونحو

من حيث يبرز **قوله** لا يبرز كماله قال المصنف في شرح المنطق تلخيص كل وجه من هذه التباس
 بسم فلا قل وهو عرض الكمية تستلزم كليا طبعيا **قوله** وقد تبين في الطبع شيئا
 العارض غير ان اعتباره صلاحيته العارض مع العرض لا يبرز تحت أشكال الطبعي
 والعقل واما ادعاء استلزامه العارض مع العرض لم يبرز ذلك كمال لكن يبرز
 بان اعتبار العارض في الطبع بطريق **الاعتبار** لا يبرز اعتبارا في العقل بطريق
 التجزئة **قال** ان راجع اوله موجود في الحقيقة في الخارج هذا الوجه في الظاهر
 عند القائلين بوجوده في الخارج **قال** ان راجع لان المنطق انما يبحث عن كمال
 ههنا في **قال** ان راجع وانما قال الحيوان مستلزم لتوطين ذاتها الحيوان
 كمالا فادع الفاعل واما ذكره لم ينف فلا يطرأ منه الا عدم اختصاصه لا اعتبارا
قال ان راجع الحيوان الحيوان جزء من جزء الحيوان قد يقال ان ريدانه جزء من جزء فلا نعم
 ذلك وان ريدانه جزء من جزء مستلزم كماله لا يبرز منه كونه موجودا في الخارج ولو قلنا
 الاطباء الطويل المذكور انما هو التحقيق على وجه التفصيل **قوله** يريد
 البحث عن وجود الكمال الطبعي الخ ولا يبعد ان يقال ان المنطق المصنف في وجود الكليات
 انشأ في ثلث مباحث المنطق فقال في المبحث الثاني في وجود الكمال مطلقا ما راجع
 عن المنطق في دفع اعتراضات مثل **قوله** قيل الوجه فيه بحث ذكره بيان
 وجوده والاول وقد ذهب المحققون الى انه غير موجود في الخارج ولهذا الكمال

المنطق

المنطق
 من يادى الفن فاذ كان معرفته وجوده والاستلزام حقيقة فكيف يكون معرفته ما قبل **قوله** ان
 لا يمكن ادراجها في هذه التباس اى لا يمكن ادراج الكليات الفرعية اعتبارا لمرتبة في التباس
 الرابع المنبثقة مع رعاية أحكام الاستلزام ان اقتضى المتبنياتين تبيانان **قال** ان راجع
 فخرج التبيان الخ اعلم ان مرجع التبيان الى ما قبله كلياته وتبين ان الباشئة الكمية
 بين المتبنياتين وان لا يصدق على شئ مصادا كمن اولا و مرجع له و الى صديق
 مطلقين عاتين و مرجع العوم المطلق الى وجوبه مطلقة عامة وبه خبرية و
 و مرجع العوم من وجوبه الى ما قبلين خبريتين وتبين و مرجعية خبرية مطلقة عامة **قال** ان راجع
 واما اعتبار المنبث لاربع بين الكليات ولم يعتبر بين المتبنيات لان المنبث لاربع خبرية بين
 الكليات على ما ذكره **قوله** والاكثار التحصيل لغيره يمكن ان يكون التحصيل باعتبار عضو
 الكمال **قوله** يعرف ذلك بالمعاني باذنه الصفات فانه لما علم ان بين الكليات الذين يصدق
 احد على كل واحد يصدق عليه لآخر التبيان و بين الكليات الذين يصدق على كل واحد
 الاخر مطلقا علم ان خبريات و بين الكليات لآخر التبيان و بين الكليات خبريات
 مطلقا **قوله** على ان المقصود من هذا الخبرية قوله هذا الوجه كاستلزامه لمرتبة بين الكليات
قوله فانا اذا اشرنا الى زيد بهذا الكتاب بمعنى اذا قلنا هذا الكتاب وهذا الكتاب
 وهذا الطويل وهذا القائل وازيد لكل منهما زيد كان هناك على ذلك التقدير خبريات
 مستعدة لصدق كل منهما على احدها فان هذا الكتاب مستلزم لصدق على زيد فلهذا

الطويل القاعد وهو باهتبار كل من العوارض المذكورة جزئي واحد وعشر من الضياء القائل
 القائل الفضل الحقن على ما ذكره شراح من قوله وان لم يكن خبريا لم يكن بياناً له
 بان لا بد من الكمال ليس بياناً للجزئي من الضاكن بل اعلم منه وانت خبير بان مثل هذا
 منه ليس الا فرقة الانشآت الى الكلام فليس من حق على مثل ذلك انما م **قال**
 شراح فان الجزئي وان كان جزئياً لذكر الكمال يكون من مطلقاً هذا انما يظهر اذا
 كان الجزئي الحقيقي محمولاً على ما ذكره شراح واما اذا لم يكن محمولاً على ما ذكره في المحاشية
 فحينئذ الكمال تدبر **قال** ان ربح لما فرغ من بيان النسب بين العيان شرع في استنبط
 لتقنين العلم ان يقتضيه من حيث انها كليتان لا يمكن لشيء من بينهما ان يكون واحداً
 التي بين العيان واما باعتبار غير الوصف على الوجه الكلي فقد خالف النسبة وذلك في
 اثنين اللذين بينهما المباشرة الكلية فان بينهما تبايناً جزئياً وحيث بارز الوصف انما
 هو الزيادة البسيطة فافهم **قال** ان ربح اي يصدق كل من يقتضي شيئاً وبينه كمال
 محض انه لو لم يصدق كل يصدق عليه يقتضي احد لم يصدق عليه يقتضي الآخر
 لصدق يقتضيه ويصدق عليه يقتضي احد لم يصدق عليه يقتضي الآخر
 وهو محال لا تسلم اصدق احد لم يصدق عليه يقتضي الآخر **قوله** قلت فبان الموهومان
 متناقضان اذ لو صح احد اذ لم يصدق عليه يقتضي الآخر صدق على شئ وضم اليه كلمة
 التي حصل منها كمال موهوم آخر في غاية البعد عن الاول وسماها شافعيان بغيرها

قبا عدان لا يتبعه الا يتصور ما هو مفعول منه فبان المعنومات المتعبرة لا ملاطة من هذا
 على شئ للمفعول بانها لا يجتمعان في ذات واحد ولا يرفعان معهما جزاءا لرفعها عند
 عدم تلك الذات واذا حملت على ذات واحدة حصل فقيان موجبان محصلة
 بعد ولده وهو شافعيان صدق لا كذا بافلا يكونان شافعيان بل يقتضي كل منهما رفع
 لاصحان رضى لجزاءا لرفعها كما ذكرنا فتقبل لما كان مرجحاً له وفي الى جوبين
 كليتين واطراف القضا باعتبار يصدق فيها على ذات الموضوع فاذا كمل الارتفاع لم يبق
 كان يقتضيه بهذا الاعتبار مرسوب صدق لا مانع وهو بعض اللات لا يرد بان
 لصدق انما على عليه لان الناطق يقتضي اللات اطلق في حاله الاخر وضم عليه يصدق
 على شئ لا في حال صدقه على شئ فاذا قيل لولم يصدق كل لاشئ لا يمكن لصدق بعض الاشئ
 ليس بل يمكن يكون بعض الاشئ ممكناً لتجدي المنع المذكور لا مكاره وللمخلص شيعه
 الدليل بان يقال لما كان يقتضي شئ سلبه لا عدد ولا يكون يقتضي المتبقي **قال** عباد
 الصدق موجبين سابقين الطرفين لا معدولين والموجبة ان لينة الطرفين لا يتفق
 صدقهما وجوب الموضوع كالابنة فلم يصدق كل من الموجبتين كان كذبه اما لعدم
 ولما صدق يقتضي الحمل عليه والاول لبطان الموجبة ان لينة الطرفين لا يتفق
 صدقهما وجوب الموضوع بل يصدق مع عدم الموضوع كنبذ الصدق لغيره فبان
 الثاني يصدق على احد البانين على يقتضي وهو يطل المستلزم لصدق

كل ما ليس بان في ضل ليس بان في صدق نقيضه وهو ليس كل ما ليس بان في ليس بان في
وهو ليس بزم قونا بعض ما ليس بان في فذا ناطق وهو نيا في الموجبة المعقوفة في ق
الغنيين وهو كل ما في ان ن ولا يتر قبل المنع المذكور لان كذب الموجبة الكلية
المذكورة وصدق ان البتة التي ان يقضيها ليس بزم الموضوع في الكلية لعدم
له صدق يقضي المحل في الموضوعات البتة المذكورة يستلزم الموجبة المطلقة
بن الغنيين فليت ما ل **قال** ان يرضي كين بعض الناطق لان قد يقال في
مستدرك ان يكتفي في بيان المطبقين بعض الاطلاق ناطقا انا اقول محققا
انه لو لم يصدق كل الاطلاق ناطق لصدق ان يات في كل ناطق بان ولو لم يصدق
كل ناطق بان لصدق ان يات في كل ناطق بان ناطق فانه لو لم يصدق كل الاطلاق ناطق
لصدق نقيضه وهو بعض الاطلاق ليس بباطق وهو يستلزم بعض الاطلاق ناطق
وهذا ينافي في كل ناطق بان ولا ينافي في كل ناطق واما ان السا فانه على
المستوى وهو بعض الناطق لان في ظاهره قال فيكون بعض الناطق لان كذا
الكلام في كل ناطق لان فاعلم ان كذا فانه ما يخفى على كثير من الخطبة **قال**
ثب رج اما الاول فانه لو لم يصدق قونا كل ما صدق عليه يقضي انهم لصدق عليه يقضي
الاخص لصدق نقيضه وليس بعض ما صدق عليه يقضي انهم لصدق عليه عيان
الاخص فلو لم يصدق الاخص بدون الاعم وهو بطل **قوله** وانما يخلص بامر المحل ان يقال

ان الامر موجب لبا الطيف فان لا سعد وله الطيف في فعل كل ما ليس بشي وليس بان في
لده وكذب هذه القضية الموجبة لكان كذبا اما لعدم الموضوع او لصدق نقيض المحل
الموضوع والاول باطل لان الموجبة ابنة الطيف في انقضاء وجود الموضوع وكذا ثبات
لده بطل اعينة الشي بالمسئلة الى لان لصدق لان في الاخر **قال** في
فيعض الانسان انما ذكره الاكث من ان قونا بعض الاطلاق ان يفي في حصول المحل
لانظره مناهات مع القضية الكلية المعقوفة في العموم وبكل ان في حيوان **قال**
ثب رج واما الثاني فانه لو لصدق قونا لصدق ناطق فانه لو لم يصدق قونا لصدق ناطق
الاخص لصدق عليه يقضي انهم لصدق عليه يقضي انهم لصدق عليه يقضي
ولكي قونا لصدق عليه يقضي انهم لصدق عليه يقضي انهم لصدق عليه يقضي
على طريقة القدر ما بقونا كذا لم يصدق عليه يقضي انهم لصدق عليه يقضي انهم
وهو يستلزم قونا كذا لم يصدق عليه الاخص **قوله** وانما يخلص بامر المحل ان يقال
انما هو منع استلزام قضية موجبة لقضية موجبة اخرى يكون طرفا ما يقضي طرفا
الموضوع في الاعم من ان يستلزم ابنة الموجبة لعدم الموضوع في الملزم فانه المذكور
منع الا انهم لعدم الموضوع ومقتضى ان كل شي ممكن بالامكان العام موجب كلية لصدق
عليها ان يقضي وبكل لا يمكن او بعضه بالامكان العام فانه لعدم الموضوع والامر
وهذا بان يقال يقضي صدق شي في سبب صدق فخر يقضي كل شي ممكن بالامكان العام

بوجه ليس يمكن بالامكان العام وليس ينبغي وبهذه الموجبة لا يقتصر وجود الموضوع **قوله**
 بل يستدل صحيح بانك به ضد المصنف فلان قيل ان مقتضى صحة ما في غيرك به عند المصنف وغيره
 فنقول لما كان خبره على طريقه الدلائل الباطنة لم يستلوى وخصيته يقتضي العلم فانه
قال ان وجه جعل الدعوى جزو من الدليل انما لا يجعل الدعوى نفس الدليل لان يقال
 لما لم يظهر الدليل ولم يرفع اليه بالمتدلال الذي ذكره على تحقق خبره فكان الدليل جزو
 البصير فما **قوله** ولا يخفى عليك هذا شريف بوجه ان يتحقق ما هو الصواب جملته ان
 كلامه شرح هو ان المصنف يقتضي المدعى على خبرين ليس يدل على كل منهما على حدة فاما علم
 ان يقال ان يصدق الخ في جعل تفصيل جزو من الدليل ضرورة ما مع ذلك قد يقال ان
 ان يقتضي العلم مطلقا حتى لا يقتضي الاخص مطلقا لصدق قولنا كل ما ليس يمكن بالامكان
 انما هو في جعل الصغرى بقولنا الصداق كماله يمكن خاص فهو علم ينتج العلم
 منها كما لا يمكن علم عام فهو علم عام وهو بطر وجيب يمنع الكبرى بوجه تيسره ليق
 ان لا يرد في هذا الكتاب لا يقتصر على ما هو قسيلي اذ قال المتبدل في هذا الكتاب ولان
 المراد من كمال العلم ان كان هو الواجب فلا علم ان المتعنى كماله بالامكان العام كما
 هو ان لب العلم ان الواجب كماله بالامكان العام فان قلت اراد به القدر المست
 بتمامه وجعل الضرورة من احد الطرفين فيصدق على كل من الواجب والمنع انه يمكن
 بالامكان العام فقولنا سلب ضرورة من احد الطرفين معناه سلب ضرورة

في

الوجود او سلب ضرورة العام وليس كذا انك قد استمر كما ينبغي ان يقال انك ذكرت
 المصلحة عليها فليست بغيره فانه من اللغات الدقيقة التي تقيس بها الاذكياء وغيرهم كمالها
 اكابر العلماء **قوله** لو اطلق التباين لم يقيد بالكلية لانه لا حد له فيقول الملازمة **قوله**
 لا يقال ان يكون ذلك التباين انما يتبين بانها تباين خبرنا قلنا اذ قيل ان يقتضي
 بينهما علم من جهة تباين خبري ففناه ان يقتضيان قد لا يتصافيان وقد يتصافيان
 فان التباين انما يتبين في خبري كخبري التباين انما في جميع احوال خبري العلم من جهة
 في جميع ما لم ينسب في بعضها في نفس البانته الكلية في بعضها في ضم العلم من جهة
 قبل منهما علم ففناه انه لا بد من تصادقهما في جهة خبري التباين انما في خبري خبري
 التباين لان تصادقهما في بعض احوال خبري العلم من جهة **قال** انما لان الغيبيات
 اذ كان كل واحد منهما صحيحا صلا لا يمكن بينهما معرفة سوى العلم المطلق والعلوم
 ان يكون بين الغيبيين كمال بينهما البانته الكلية لتحقق العموم من جهة بعض المواد والعلوم
 من جهة تحقق البانته الكلية في بعض المواد **قال** انما لان كماله هو العلم المطلق والعلوم
 بالوجود والعدم هو العلم بوجوده والعدم هو العلم بالعدم والعدم هو العلم بالعدم
 في الاخر والحيوانية مثله **قوله** فيصدق احد التباينين مع نقيض الاخر فيصدق اليقين
 مع التباين من جهة صدق الاخر من جهة ان يكون وبعده صدق اليقين مع نفس
 يظهر صدق اليقين مع نفس اليقين في جهة الاخر من جهة الاخر والعلوم بالوجود

فلو لا يلزم عليك ان عدم صدق المتبانيين مع عاقل لا يظهر من وضع الجائز
 فلا حاجة لذلك الى قيد فقط الدالة وكما يتضح بطلان ما قلنا **قال** لا ريب في ان
 من صدق واحد المتبانيين مع نقيض الآخر صدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر كما في
 الانسان فان يجوز ان يصدق مع نقيض الانسان ولا يصدق كل واحد من النقيضين
 الانسان والاشجار بدون الآخر **قوله** وكما ان المسمى بهذا المعنى لا يصدق
 فان تحقق كل من النقيضين بدون الآخر لانه في كون احدهما متبائنا كلية في جميع
 فان اريد ان يبين ان احدهما لا يتبائن بالقياس الى مجردا عن خصوصيتين فيحتاج في ذلك
 الى متبائنين احدهما ان ذلك التحقيق ليس مع المتبائنة الكلية في جميع المراتب فربما
 يتصور ان صدقهما معا هو الثانية ان ذلك التحقيق ليس مع العموم من وجه في جميع
 الصور فربما يقول وان لم يصدقهما معا انه فمقتضى كلامه ان كل واحد من النقيضين
 يتحقق بدون الآخر لتحقيق كل واحد من المتبائنين مع نقيض الآخر فيكون القبان مجزئ
 حاصله ليس ذلك في ضمن المتبائنين الكلي والذات لما جمعوا احد كليهما قد جمعتهما
 في بعض الكليات الانسان والاشجار ليس ايضا في ضمن العموم من وجه والالكان جميعا
 في الحقيقة في كل اداة كنهما قد تبائنا تبائنا كليهما كالاشجار والذات عدم نقيض
 ان كل واحد من نوعي المتبائنين مجزئ غير متحقق كليا بين نقيض المتبائنين
 بدائنا تبائنا كليهما مطلقا المتبائنين مجزئ تحقيق في بعض الصور في ضمن المتبائنين

الخ في بعضها في ضمن العموم من وجه ما علم ذلك **قوله** قبل ان يبين ان نقيض
 الامر من امثاله الى جواب اعتراض ذكره حيث خرج من قبله لم يبين انما ذكره
 له نسبة بين نقيض الامر من بينهما عموم من وجه هذا ولا يخفى ان المتبائنين ان احدهما
 يكون باسطة كلية والظاهر ان احدهما تبائنا تبائنا مجزئ احد خصوصيتين كل فرد في
 الى انضمام الى ذكره في نقيض المتبائنين الا ان يقال انما لم يعلم ذلك من
 فانه لم يبين من قبل ان احدهما المذكورة تسمى تسمى بالمتبائنة المجزئة في هذا الفصل
 طرية الاذن التي لا يفيق بهذا الكتاب **قوله** فان قلت المتبائنين وما ذكره انما قال
 المتبائنين لا يقال ان كل علم ان الكلي مفردا واحد استثنى اعتبارهما مع مجزئ
 حقيقة باعتبار انهما امرين لا يعقل الشيء بالقياس الى كثيرين اضافية **قوله** لان
 الاضافة فيه اظهر ان الاضافة فيه اعتبار التحقق والتعويض في بعض الاطراف ليس الا
 باعتبار تعويض **قوله** وسيجيء في كنهها مقابل المجزئ في تحقيق نسبة بمقابل **قوله** وح
 كون نسبة باحثة فانه فان الكلية بالنظر الى حقيقة الغير لما نفع في الشك **قوله** واما
 هذا اي وما ذكرنا من ان الكلي الاضافي في مجموع شئ في نفس الامر **قوله** كان الكلي
 الاضافي ما اكمل انما راجع شئ تحت لا يلزم عليك انما على هذا التعديل لا يكون في بعض
 الاضافة باعتبار توقف حقيقة على الغير فلو ثبت الاضافة باعتبار التعويض معنى
 الكلي كان اختصاصه في المعنى الاضافي باعتبار ان حقيقة توقف على امكان الوجود

حصله الا انه ينبغي له ان يجاب على الرب الاول ومحصل ما ذكره في الرد الاول هو اننا لا نعلم ذلك بل
 بالحجج التي هو ما كان بحيث كماله الذي كان ناعدا ان لم يحصل في العقل أصلا ولا في غيرها
 حصل له ذلك الوجه ويحتمل ما ذكره في الرد الثاني ما ذكره على تقدير تسليم ان الحجج في الرد
 اعمال او يمكن الحصول في العقل على ذلك الوجه فلاما علم انه يحصل اوله لا يمكن حصوله في العقل
 على ذلك الوجه فان المتعصب يحصل في العقل على ذلك الوجه كنه ذاته على ذلك الوجه
 هذا وان اردت تحقيق المقال الذي ينفع به ينقض ذلك السكال فاستمع ما يليه
 وعلم ان نسبة الماهية الى الشخصات كسبته بحسب الفصل فكلما ان الجبريل امر به
 يتحمل ما هيئات متعددة وتبين الشئ منها الله بضمها من فضل اليه وما استمدان ذاتا
 ووجودا في الخارج ولا يتميزان في ذاته من كنه الماهية التي هي في العقل
 متعددة لا يبين الشئ منها الله بضمها من فضل اليه وما استمدان ذاتا ووجودا
 في ذاته فقط ليس في الخارج موجودا هو الماهية التي هي في العقل بضمها من فضل اليه
 في تركب منها مفرز ولا لم يصح في الماهية على احرار كمال ليس هناك لا موجودا
 امر بالمهية الشخصية ان العقل فصلها الى ما هيته ونوعيته وشخصه كالفصل الماهية النوعية
 الى الجبريل الفصل فانه في ذاته في الوجود فاما ربي بهيواتها امر بهيواتها
 كما يتبادر اليه الا ولام اذا علمت ذلك فنقول في دفع التعصب انما استمدان الشئ
 المتعصب للواجب هو الماهية الكلية مع شئ آخر وينبغي لطلال ان يقرهم **قال الشارح**

ان الشخص الواجب عليه ثلث التحقق الى شخص كل شئ عينه من ان ليس في الخارج
 هو الماهية وموجوده هو الشخص في الموجود في الخارج هو الماهية الشخصية في العقل
 والى الماهية الكلية والشخص في الشخص امر عقلي يعرض للماهية الكلية في العقل وهو عين تلك
 الماهية في الخارج فلا منافاة بين ان يكون الشخص الواجب عليه وان يكون عامرنا
 لما هيته فليظفر فيه فانه من غيبات الاسرار **قال الشارح** كذا الكلي يطلق بالشرائح لا تركب
 كذا الكلي كالحان ولي **قوله** يكون مضافا لداي يكون النوع الله صافي مضافا للجبريل
 ان يقول المتحقق التضاف بينهما احدا احدهما في تعريف **قوله** وبيان ذلك ان
 بيان التضاف بينهما **قال الشارح** فالما هيته منزلة منزلة الجبريل والما هيته منزلة منزلة
 لما سنذكر من ان الجبريل هو الكلي وان الماهية منزلة لذلك **قوله** ربه الى ما هي
 هتارة الى قال بعض الشايعين ان ذكر الجبريل انما يفي هذا السام ولما هو ما هو
 ان هذا تام **قال الشارح** ان ربح الماهية هي الصورة العقلية في الشئ قد عرفت ان الصورة
 العقلية كالمطلق على الكيفية ولما مل من الشئ في العقل تطلق ايضا على صاحب تلك الصورة
 ولما ان المراد منها هو انما في **قال الشارح** ان ربح كلف ذلك الامر من جهة
 ان يمنع كون الكلي لهما في الماهية فعله تقدير عدم مجوريته اللازم الذي
 لا يخفى ذكر الماهية عن ذكر الكلي هذا هو الصواب ان يقال ان هذا انما هو الماهية
 يطلق عليه لفظ النوع فلا بد من ترك الكلي وذكر الكلي دون الكلي وذلك

الفخيار على ما مر من فوائد الكليات **قال** ان اخرج قوله في جواب ما يخرج الفصل
 وانما هو ليعرف العام لا يقال كل واحد من هذه الثلاثة ان كان له عكس كان ضربه مقوله
 عليه وما عجز في جواب ما هو كلف تميزه لانا نقول ان هذا يخرج من حيث انها فصل
 وخاصة وعرض عام للماهية واذا كان لها جنس من انواع من تلك الحقيقة فلا تميز
 عنها واعلم ان اخرج لم يعرض مخرج الجنس العالي ولا بد منه فهو ايضا يخرج بقوله
 في جواب ما هو **قوله** اي الشخص هو النوع المستحق فيه نسبة الى اربع اخصية
 في قول اخرج وهو النوع المقيد بالشخص **قوله** تعريف متعوض بذات وجوب
 الوجود انما يقال المراد بالتعويض هو الشخص الذي يترتب اليه سلسلة الكليات
قال ان اخرج كلياته فترد على الشخص فانه عبارة عن النوع لمقيد بصفات عينية
 جزئية **قال** اخرج واذا حل كليات مرتبة على شئ يكون حل العالي به وبطله حل
 لها على **قوله** تحقيق هذا المقام لابد من اعادة لطف في القدم فاعلم انه يمكن ان
 القرب على النوع على كل الجنس البعيد عليه فكمب مثله ليحل على انما ان السبب
 حل كلياته عليه لانه جاز مثله بدونه لكان الجسم المحل عليه حسابا في غير ذلك
 الجسم العالي عن كلياته احتمال حله عليه وسبب صعوبة الشيخ اليكس وقال كفاك
 كلياته سببا بحقيقة كلياته وهو المميز بحسبها لم يكن محمدا فان بحسبه سبب
 لوجود كلياته لوجود كلياته وطلب في تحقيق ذلك ومحل ما استحقاق بحسبه

التي تقيده لان قيل انما هي التي هي بحسبه من الماده بحسبه من الجنس فانها
 لا توجد لذات ان البدوة تنقسم الى كلياته ولو كان الجسم غير الجنس وجوبه فصل قبل وجود
 النوع بذلك عليه بل وجوده ذلك الجسم من النوع هو وجوده ذلك غير غير انما مثله
 لا يتحقق بدون انما هي بحسبه من الجنس لا يتحقق بدون انما هي بحسبه من الجنس
 من الماده تحقيق بدونها كما في قطعة تحقق بحسبه من الماده لا يكون الا بعد كلياته
 وبها **قال** ان اخرج قوله قد تداولنا حيزا من النصف ان قيل ان النصف كونه خاصة
 يخرج بقوله في جواب ما هو فلا حاجة الى هذا المقيد ما جواب ان الخاصة تنقسم الى اقسام
 وما غيره بحسبه من جواب ما هو والى ليس كذا **قال** والنصف من الاول فلا يخرج بقوله
 في جواب ما هو فانهم **قوله** فيلزم ان لا يكون النصف نوعا محبلا لنا في الخ فلا يكون
 تعريف النوع طبعاً لعدم شموله لذلك بالقياس الى كل واحد من الجسم النامي والجسم
 والجسم **قوله** فيلزم ان لا يكون النصف البعيدة اجبا للماهية فلا يكون تعريف
 النصف على عدم شموله للجسم والجسم النامي بالقياس الى الذات الذي كل
 منها من **قوله** النوع الذي في جواب ما هو اه قوله مقول في جواب ما هو يخرج
 النصف وانما هو ليعرف العام لا يقال عليه وما عجز في جواب ما هو يخرج
 يخرج من العالي واعلم ان هذا تعريف لا يرد عليه ما يرد على تعريفه لم يخرج
 من ذكر الكل وذكر الكل وعدم ما معيته واستلزامه عدم ما معيته تعريف النصف كونه

يتوجه عليه ايضا اخذ الاصل المتصف الثمان في التعريف **قال** قد نرى ان احدى ما جرد
 للخرى اه لما كان تمام ما به الشيء به الشيء هو هو وكان كون الشيء ما به الشيء متساويا
 لكونه غير خارج عن ما به فلو كان للشيء الواحد ما به شيان مختلفان ولم يكن احدهما
 جزءا للآخر لم يكن شيء منهما تمام ما به بل كل منهما جزء من ما به **قال** والفرق
 الحقيقي بين جزئان يكون فوق شيء منهما لما لا يلائم لا يجوز كون الحقيقة فوق شيء من النوع
 الحقيقة ولينظر لترتيب لزوم حجية النوع كحقيقة او منقضية ما تحتها فان كل واحد
 من النوع كحقيقة وكحتم الذي تحتها ذاك النوع كحقيقة ج حصر منه ومثل عليه
 امر كل زائد عليه فلم يكن كون النوع كحقيقة وكحتم حصره وهو يلزم منه كون النوع كحقيقة
 الغرضان نوعا حقيقيا ضبا وهو ايضا **قال** انما ان كان كون حصره نوعا
 او حصره كون النوع التضايف او يكون وقد ينفصل فان الاول هو النوع وهو
 وان كان الثاني فهو اما اهم انواع تلك السلسلة او حصرها وهم من بعضها
 وحصر من بعضها وذاك هو التلذذ الباقي **قال** ان رجوعه في حقيقة العقل
 منقضية قال الفاضل الكل لا يعلم من انقضاءه في حقيقة العقل ان يكون العقل
 نوعا لها يجوز ان يكون صبا او عرضا لها وكل منهما نوع منقضية في حصره
 المثال وان اراد بقوله في حقيقة العقل منقضية ان يكون العقل عين
 حقيقة ما كان المعنى صحيحا ويتم المثال الثاني اللفظ لا يفيد **القول** ان ما

الحقيقة العقل بانه يتكلم على معنى المقصود **قال** قد ترتيبه لنوع هو ان يكون هناك
 نوع ونوع نوع او كجسم النوع وكجسم انما في نوع ونوع ونوع ونوع ونوع ونوع ونوع
قال وترتيبها بنفس هو ان يكون هناك صنفين من جنس واحد فاحدهما جسم وكجسم انما في جنس
 جنس وكجسم جنس جنس وكجسم جنس جنس جنس **قال** الشرح ولديكون نوعا فردا
 بل عاليا ان قيل ان العقل ان كان حصره كونها صنفين من جنس واحد فاحدهما جسم وكجسم انما في جنس
 ولديهم ان يكون نوعا عاليا منقول من صنفين من جنس واحد فاحدهما جسم وكجسم انما في جنس
 ثم يصح ان يقال ان ضرورة ان لا يكون جنس لا يكون صنفين من جنس واحد فاحدهما جسم وكجسم انما في جنس
 في الواقع يصح ان يقال ان العقل الذي هو جنس لا يكون عامودا للدرج ان النوع حصره
 نوعا عاليا لا ينفصل عنه الا كجسم الذي هو جنس العقل وان لم يكن العقل جنس لم يكن حصره ضرورة
 يستلزم انشاء العام انشاء **قال** الشرح لا نقول ان العقل لا يكون تقديره ان
 العقل العشرة متفصلة بالنوع او حصره ان العقل لا يكون تقديره ان العقل العشرة متفصلة
 بمعنى ان العقل تمام ما به الحقيقة العينية لكل منهما انما في جنس واحد فاحدهما جسم وكجسم انما في جنس
 بالنوع من ان العقل تمام ما به الحقيقة العينية لكل منهما انما في جنس واحد فاحدهما جسم وكجسم انما في جنس
 العام وسوق العام فانه قال الفاضل انه لا يكون تقديره ان النوع حصره العقل الاول
 فانه لو فرض العقل العشرة متفصلة بالنوع والعقل عرضا لم يكن كون العقل عرضا بل كجسم
 ذاك اعتبارا كون العقل تمام ما به ما لا ينفصل عنه الا كجسم الذي هو جنس العقل انما في جنس واحد فاحدهما جسم وكجسم انما في جنس

كونه متعاضدا وموجبا لمقتوراته من قول الجواب لا من حيثية حد بل من حيثية حد معين المحدث
 حقيقة وذاك من ان السؤال بما هو عليه يكون عن نفس الشئ لا عما هو عليه بغيره فادق
 متوابعه كجواب لان وكما ان يذكر حده بل يقال حيزا من الحق اذ فيه مستغن
 عن غلبة **قوله** يخص الواقع في الطرفين بقبحه المدلول عليه طابقا بغيره بل
 المدلول على الجواب المطابقة المستوي في طرفي ما هو على طرفي كل ما ليس فيه ما هو على
 المذكور في الجواب بغيره من حيثية جواز هو وان كان لكل منهما ما يستتبعه كل واحد
 من الواقع حسب المدلول المطابق فانه يستعمل في المدلية والواقع في الطرفين
 والمدخل حسب المدلول التضمني الذي هو جزء المدلول المطابق وقوله لا يستتبعه من حيثية
 اى المستتبعه الباعثة على الاطلاق فافهم **قوله** لا يتحقق ان يتقسم بغيره محصله لا يتصل
 وذلك لان بعضنا لا يفرق بين مرتبة محصله وبقاها وكان ان لم يتصل بمقتوراته
 وحصل لغيرها كان هو صلا على كل منهما ومقتوراتها علم **قال** ان في فضل الجواب
 جازا ان يكون له فضل بغيره الى ما بين مراتب الافعال والافعال من رتبة كل شئ
 فضل المقسم والقسم الى كل من مراتبها وعلى النوع المفرد والجنس المفرد من مراتبها حسب
 التعرض اليها ايضا كل عدم التعرض اليها الى الالهة النوع المفرد على المقسم بالبنوعين
 والجنس المفرد على المقسم بالجنس العالي والافعال في المراتب حقيقة **قال** ان في
 جميع مقتورات العالي مقومات الالهة الكلام انما يظهر على تقديره جواز ان يكون الجنس

فضل مقوم بما هو جواز تركه لما فيه من العجز من حيثية واما لا لا تقتضي ان العالي
 مقوم لما في الالهة لئلا **قوله** كان عيسى مقوما له فلو كانت او اجناسا لكان
 جنس الاجناس كل مقوما له فضلا واذا كان عيسى يكون مقوما له لكان **قوله** لان الكلام
 فيها يعني ان الكلام في الفضل المقومة فان المقصود بان عدم تقوم العنصر المقومة فسا فل
 بالتبطل العالي لان عدم تقوم السائل العالي فلا بد من حمل المقومات منها على المقومات
 والاولى ان يقال محصل الكلام ان العنصر المقومة للسائل لا يكون مقومة له لان العالي
 بجميع مقتوراتهم السائل فلو كان العنصر المقومة للثقل مقومة له لم يبق الفرق بينهما
 بل لا بد من وجوب عليهما في جميع حمل المقومات وان عدم الفرق لم يفرق ايضا لان التمايز
 بين العالي واليسير ليس بالعدم المقومة وقد قبل في العنصر المقومة للثقل مقومة له
 فلو تحقق العكس لزوم عدم الفرق فليست **قوله** ان في فضل الجواب المقوم
 المقوم بغيره لئلا ياتي السائل المقوم بغيره لئلا ياتي السائل المقوم بغيره لئلا ياتي السائل
 عند العقل من كل ما عداه لا لئلا ان يتصور المقوم بغيره لئلا ياتي السائل المقوم بغيره
 ميتة على كل ما عداه فلا يصح المقابلة لان العقل لا يتصور المقوم بغيره لئلا ياتي السائل
 هو الاطلاق على الذاتيات لا لئلا يتصور المقوم بغيره لئلا ياتي السائل المقوم بغيره
 فيكون المقوم بغيره لئلا ياتي السائل المقوم بغيره لئلا ياتي السائل المقوم بغيره
 عدم العكس المقوم بغيره لئلا ياتي السائل المقوم بغيره لئلا ياتي السائل المقوم بغيره

أي من اعتبار وصفية فليعلم أن من صدق التعريف عليه عدم إمكانه إذ
 هذا المفهوم من حيث هو ليس بغير المعرفة أن يريد بالمفهوم من حيث المعرفة فليعلم
 أنه ليس من صدق التعريف صدق الشيء على نفسه وخصيصة من نفسه إذ هذا المفهوم من حيث هو
 من المفهوم المعروف ومن حيث هو معرف بالمعروف أحسن من المعروف من هذا المفهوم من حيث هو
 فافهم **قوله** ومع هذا القيد لا نقض بأن تصور المعروف يستلزم أيضا تصور معرفته قال بعض الفضلاء
 لا نقض لأن القيد لدفع هذا النقض بأن تعلم تصور المعروف تصور معرفته ممنوع بأن
 تصور الشيء محال استلزام تصور مفضلته أن يتحقق تصور المعروف من حيث هو معروف
 ليس لا بعد تصور معرفته فتصور الشيء المحصل في التعريف محال لا يكون لا بالتصور
 معرفته مفضله وقد استلزم تصور المعروف تصور معرفته استلزام المعلول للعلل قد تكرر
قوله كما في الحدائق فإن التصور المكتسب تصور بالكنة **قوله** وليس خبر فانه إذا لم يكن
 بعض الأجزاء معلولا بالكنة لم يكن لها حقيقة معلومة بالكنة فقلنا وذلك لأن تصور
 المحدود ليس بالتصور الجزاء فإن جميع الأجزاء والمحدود ونحو واحد بالذات
 وتفاضل بينهما بالاجمال والتفصيل فانه استحضرت الأجزاء التي مرتبة تحت خلقت
 فيه صورة مجتمعة كان كل واحد من تصورات جميع الأجزاء مرة على وقت واحد
 جزء من أجزاء الماهية تفصيلا وكان مجموع تصورات الأجزاء على وقت واحد
 جميع الأجزاء الذي هو نفس الماهية المحدودة فكان تصورات مجموع الأجزاء

بجميع تصورات الأجزاء تصورات المحدود ومجموعا فإن تصور الأجزاء منفصلة غير الكنه
 من أي قسم التعريف فقول إذا لم يكن بعض الأجزاء معلولا بالكنة فإن كان كل منها معلوما
 لرجح من أوجه الذاتية كان حرا دائما وإن كان كل منها معلوما من أوجه العرضية
 أو بعضها معلوما بالوجه الذاتي وبعضها بالوجه العرضي كانت **رسالة** راجحة ولا كان
 أهم من الشيء والآخر منه معفوا لا يقال بأنهم أن تصور لا يتم من الشيء يستلزم تصور ذلك
 الشيء وأن تصور الآخر من الشيء يستلزم تصور ذلك الشيء لا قد تصور الآخر من الشيء
 بدون ذلك الشيء وقد تصور الآخر من الشيء بدون ذلك الشيء فلا يصدق تصور
 غيره ما لا نقول محصل مفهوم التعريف على ما حقق هو يستلزم تصور بطريق النظر لتصور
 وقد كنت أن تصور أنهم من الشيء وتصور الآخر من الشيء يستلزمان بطريق النظر لتصور
 ذلك الشيء فافهم **قوله** سواء كان مع التصور بالوجه غير من جميع أبعاده أتماقيد
 التصور بالوجه ظان المقصور والذات من الموصول إلى التصور بالكنة هو الظاهر على الذات
 وتصريح بأن يتحقق تسمية التميز لا يكون لدى التصور بالوجه **قال** راجح كان قوله أو
 متباعدة عن كل أبعاده مستدركا لأن كل معرف هو مفيد تصور شيء ما
 فإن قيل أن كل معرف هو ليس لم تصور أبعاده من الشيء من كل أبعاده فيكون قوله
 تصور الشيء مستدركا كما يحارب دائما فذكر ذلك للنبه على أن التصور هو الذي
 التعريف قد يكون هو الظاهر على الذاتيات **قال** راجح فافهم

تصورها لتبين حقيقة شئ

اءى لا يميز بقدراتها حقيقة الشيء بالشيء بل يميز بقدر حقيقة الشيء على وجه تميز
 به عن جميع غيرها **قال** ان رجلا يشي لم يعلم قبل نفسه لا يقال بجزان يكون
 الشيء معلوما باعتبار قبل كونه معلوما باعتبار اخر فلا يحق وكلامه في **قال**
 ان رجلا يشي **قال** ان يكون شيئا له او اخر منه او اخر من مباثنا اه قال المولى العلاء
 اكمل في ارادته لاني من كلامه والاشي للباين يميز بقدره بقدره كنه حقيقة او
 عمدة او مباثنا فكل ممزوج وذلك بجزان يكون لبعض هو علم او فاض
 او مباثنا فاضة تقتضي ان يتعلل الذين من تصور الى تصور كنه حقيقة في الدول
 وعدم في الثاني ومباثنا في الثالث كما يجوز ان يكون خرج من الشرع بالخاصة فتفتق
 ان الذين من تصور الى تصور ذلك الشيء لم يقيم دليل على امتناع ذلك كنه
 وان ارادوا ان يتعلل الذين من تصور العام والخاص والمباثنا الى تصور كنه
 العام والخاص والمباثنا ليس بكي لقيام النقص في بعض المراتب وقوانين اليه
 كلمة مذكرة لجميع كل المباثنا وفيه الصدق ايضا كنه ان اكثر الخواص
 لا يميز من تصور بقدرته كنه في خاصته له بل لا يتعلل المذكور على الوجه الكلي
 الذي قسم واحد من المساوي وهو ان تمام ما باقية تمام من الحد الناقص
 والكرس تمام والكرس الناقص فلا يفيد تصور كنه الماهية على الوجه الكلي
 فان خرج الواجب بخرج مساوي من العرفية ونقول اراد الشئ الثاني فيكون

يتقار

التي هي حقيقة

الشيء

في الصدق ايضا كنه اه قلنا انما يرد ذلك لكان اعتبار المساوي مطلقا
 كنه تمام بقدره بقدر كنه الماهية ليس كنه الكسبل انما هو كنه تمام بقدره
 كنه الماهية ليس كنه الكسبل او امتياز كل باعداه كما صرح به وكل منهما كنه بالمباثنا الى
 نسبة ليدل الماهية من اقسام المساوي **قال** بان يكون بين المباثناين خصوصية
 تقتضي تلك الخصوصية الانتقال من احدهما الى الاخر مع التميز في الجملة او مع تميز التام
 فلو بان يكون بين المباثناين باصالة فان قيل نسبة المباثنا الى كل من المباثناات
 على السوية فالاشتغال من تصور الى تصور كنه بعضها دون بعض ترجيح بل مرجح
 اجواب انما لا يتم ذلك ولدت هذه الكليته في غير **قال** فانه كلما تحقق الخاص في الخارج
 اه بغير كنه تحقق الخاص في الخارج تحقق العام فيه فلا بد من تحقق شروط العام ايضا عند
 تحقق الخاص في الخارج او انشاء وتلك الشروط ليست انشاء العام وانشاء الخاص
 يستلزم انشاء الخاص فانهم **قال** ان رجلا يصدق عليه المعرفة وبالعكس يعني
 لما وجب له في بين المعرفة والمعرفة مرجع لها الى اى مرتبة بين كليتين فكل
 ماصدق عليه المعرفة الى الحد والكرس صدق عليه المعرفة الى المحدود والمحدود
 وكل ماصدق عليه المعرفة الى المحدود والكرس صدق عليه المعرفة الى المحدود والكرس
قال ان رجلا يصدق عليه المعرفة الى المحدود والكرس صدق عليه المعرفة الى المحدود
 والمحدود ولما كانت هذه الكليته عين الكليته الاولى فكل من مستلزمة للآخر **قال**

التعريف ما يجرى الذاتيات او لان كان كافي بحد الذاتيات فاما ان يكون كجملتها
 وهو كمالها سموا كانت تلك الذاتيات من جنس الفصل او الاموالمت وية بعضها
 وهو كمالها قسمها وكان البعض احد البعدين الفصل القريب الفصل البعيد عن ذلك
 اجنسي او الوجودي في ان لم يكن بحد الذاتيات فاما ان يكون باجنس القريب منها
 وهو الرسم تمام او غير ذلك وهو الرسم الناقص هو ان كان ذلك الغير ليس البعيد
 او العرض العام والخاصة او العرض والفصل والخاصة او الخاصة وحده
 او علم ان بين ما ذكره من هذا المقام من بيان الاقسام وبين ما ذكره من التسمية
 من ان الصواب في بعض المقالات **قال** ان رجلا يتوكل في تزيين الكلام في الكلام
 هو ان يخلل الواقع في التعريف بما يكون بحسب اللفظ او بحسب المعنى اما الاول فانه مقبول
 اذا حاول الشخص التعريف بغيره وذلك بان يستعمل في تعريفه لفظا غير ظاهرة ذلك
 ليس بانه ذلك الغير كاللفظ الغريب والاختية والمجازية وغيره فان ذلك
 يخلل العرض من التعريف اما الثاني واما ان يكون يخلل مشتركا بين احد واكثر من
 باحد ما اما الاول وهو ان يكون يخلل مشتركا بين احد واكثر من هذا الفصل الواقع
 في تعريفه في بابا ودية في المعرفة والجمالة والواقع في تعريفه في بابا ودية
 في المعرفة والجمالة والواقع في تعريفه في بابا ودية في تعريفه في بابا ودية
 اللفظ في الشبهة في البصر فان يخلل في عند العقل من الفات والواقع في

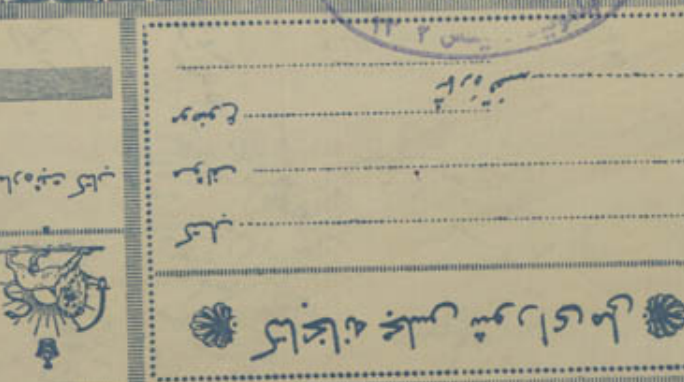
التي نغيب كوكبة في تعريف كوكبة الابنية انما النقلة والواقع في تعريف شيء بها
 يتوقف معرفة عليها بما برتبة او برتبة والذمور المذكورة مرتبة فاحتمل الاول
 اقل من الثاني لانه في الاول لما كان العلم بالمط والمعرف معا كان العلم باحد منهما
 للعلم بالآخر من منطقتة جواز تعريف احدهما بالآخر بخلاف الثاني فان الجهل بالمط
 اقل من الجهل بالمعرف فبان ذلك تعريفها لاهل الجهولين بما هو منه جهل بالآخر
 فلا يكون منطقتة لجواز التعريف كافي الاول فانها في الاول باعتبار المغايرة وذلك ان
 في الثاني باعتبار المغايرة دعهما وانما في الثالث ان الثاني ايضا منطقتة في حجاب
 التعريف وان كان كل واحد من المطلوب ومعرفة جهولا لذن احدهما معان ذلك في التعريف
 فانه تعريف الجبريل خفي والثاني لعل علم الرابع لان الثالث يستدعي تقديم الشيء نفسه
 بترتيب الرابع يستدعي تقديم الشيء نفسه بترتيب فان قيل لا نعم ان الوجه المذكور
 من الخلل مشترك بين احد والرسوم فاما لو كانت مشتركة بينهما لا يمكن ان يكون الشيء مشترك
 والثاني بط فان التعريف لا يحد ولا يكون لا تمام الاجزاء المسماة او الجزئية
 فاذا كان كذلك كان وقوع شيء من الامور المذكورة في الحدود مما لا يجوز
 ان المراد ان يتحقق وجه من وجهه لعل لا يكون المذكورة في مقام التعريف هذا
 وان رسما اما الاول فلما ذكر من ان الحد لا يكون الا بالخرج واما الثاني فلان الرسم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

今古集

Handwritten text in Persian script, likely a letter or document, with a circular library stamp visible at the bottom right.

(4279) 75



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

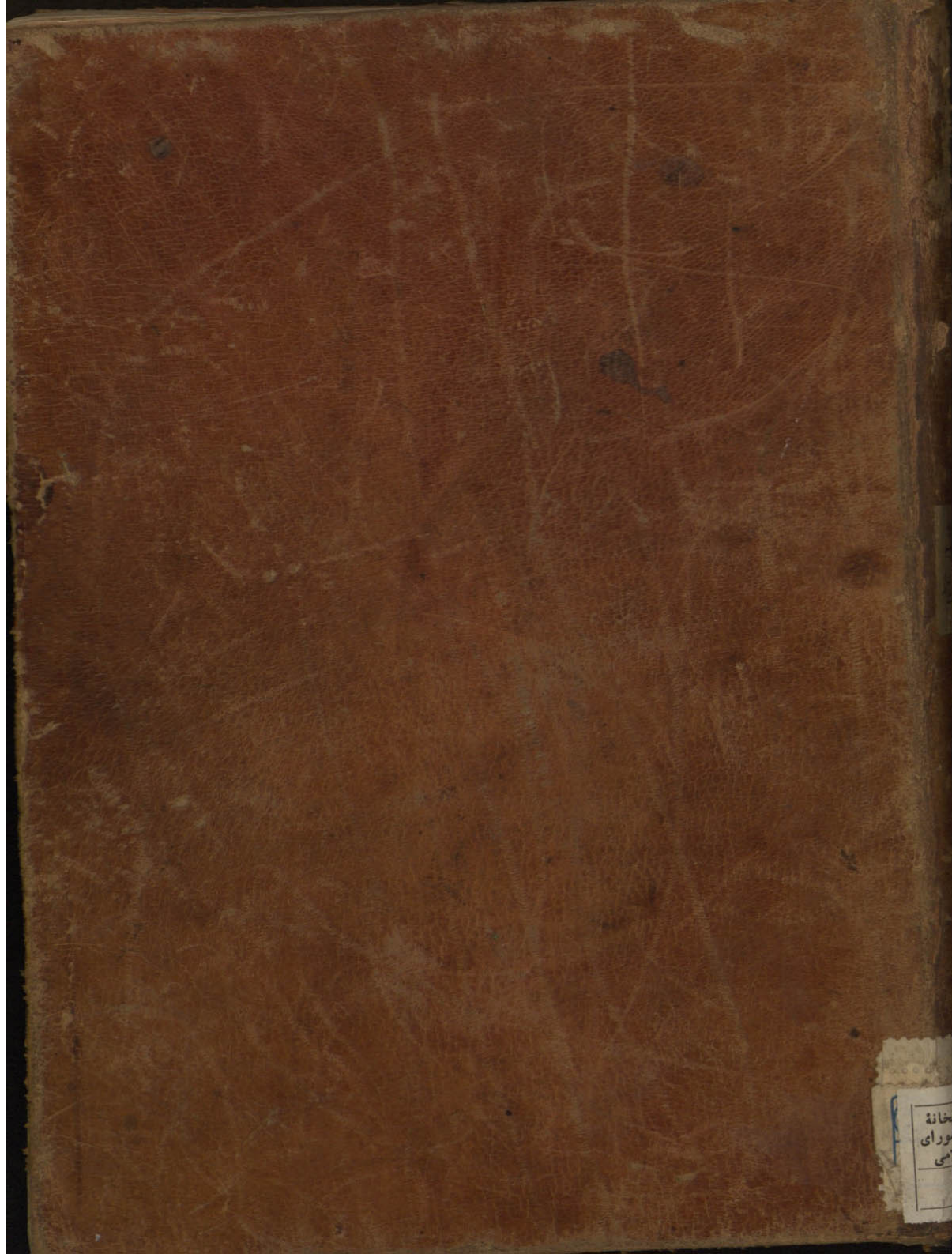
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

والله اعلم بالصواب

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

والله اعلم بالصواب



کتابخانه
شورای
دولتی